الايديولوجيا والبناء السياسى

دراسة تطبيقية على المجتمع المصرى
١٩٥٢ - ١٩٧٠



دكتــور
محمــود محمــد كسبــر
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الاسكندرية

الايديولوجيا والبناء السياسى

دراسة تطبيقية على المجتمع المصرى
١٩٥٢ - ١٩٧٠

دكتــور
محمــود محمــد كسبــر
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٠

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الاسكندرية

مقدمـــة

لقد كان المثقفون والمفكرون فى القرون الوسطى يصوغون الايديولوجيا السائدة وتصورات القوى المعارضة على حد سواء. أما فى الوقت الحاضر فقد صاغت نخبة المثقفين الأسس النظرية للمثل السلوكية الجديدة عاكسة آمال وتطلعات الفئات والطبقات الاجتماعية الصاعدة فى المجتمع الجديد. وعمل المثقفون فى النصف الأول من القرن العشرين من أجل صياغة مجموعة من الأفكار المعاصرة. أما المثقفون العرب فيدور الحديث بينهم حول «أزمة المثقفين العرب».

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأزمة التى تعيشها النخبة المثقفة. وانعاكسها فى عجز المثقفين عن قيادة وتوجيه الوعي؛ وحتى دعمه دعما فعالا، ورسم آفاق واقعية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فليس من قبيل الصدفة ألا نجد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر من بين هذه النخبة زعيما فلسفيا وفكريا ذا قيمة، وتبين أن الوضع الداخلى معقد للغاية والآفاق غير واضحة إلى حد بعيد وسبل إحداث التحول فى المجتمع التقليدى فائقة الصعوبة. لقد كانت نخبة المثقفين تسعى من أجل الاستقلال، لكنها لم تدرك تماما أن حلمها هذا سيولد فى خضم الهزات الاقتصادية والاجتماعية والصراع الطبقى بعد الاستقلال، وحتى يومنا هذا يؤيد جزء فى المثقفين الأيديولوجيات الرسمية، بينما تقف الأغلبية فى مفترق الطرق مترددة لاتعرف إلى أى نهج تنحاز، وتتبدى مواقفها السلبية أكثر فأكثر. وفى ظل تمركز السلطات وافتقاد الديموقراطية لأسسها التنظيمية والسياسية تتنامى سلبية المثقفين وتشتد معارضة أولئك الذين يطمحون لنيل الحريات الديموقراطية.

ولعل من أكثر العوامل أهمية فى عملية التنمية هى إيجاد شعور بالهوية القومية، ويعتبر تطوير الأيديولوجية أحد الوسائل الهامة التى يمكن استخدامها للتخلص من الولاءات الضيقة وإحداث تغيرات فى القيم التى تنطوى عليها الثقافة السياسية من خلال تقوية قيم معينة وإضعاف قيم أخرى وغرس قيم جديدة، وقد أخذت الايديولوجيا تتفتح أبعادها وتتحدد معالمها فى مصر منذ أوائل الستينات مع

التحول الاشتراكى والميثاق الوطنى الذى كان يعبر عن نجاح نسبى فى ايجاد ايديولوجية فى مصر تحاول النخبة إقناع الجماهير بها وغرس القيم التى تنطوى عليها هذه الايديولوجية لدى القطاعات العريضة من الجماهير ثم حدث تحول عن هذه الايديولوجية فى السبعينيات إلى ايديولوجية اشتراكية ديموقراطية.

كما لجأت النخبة الثورية فى مصر عقب ثورة يوليو وبصفة خاصة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ إلى الاعتماد على الحزب الواحد (هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى العربى) لتحقيق التعبئة السياسية للجماهير، وأصبح بذلك التنظيم الواحد أداة رئيسية لتغيير الثقافة، فالحزب الواحد بما يغرسه من أفكار وقيم جديدة وبما يضعه من أهداف اجتماعية وسياسية وبما يؤدى إليه من إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية يعتبر من أهم أدوات التغير الثقافى. وقد كان الهدف أن يؤدى التنظيم الواحد إلى تدعيم قيمة المشاركة السياسية وإضعاف قيمة السلبية التى تنطوى عليها الثقافة السياسية فى مصر، ولكن الذى حدث من الناحية الواقعية هو أن التنظيم الواحد لم يدعم كثيراً من المشاركة لأن التنظيم الواحد قد اعتمد على التعبئة أكثر من اعتماده على فكرة المشاركة وربما يجد ذلك تفسيره فى تخوف النخبة الثورية من المشاركة السياسية الحقيقية للجماهير.

وقد تضافرت مجموعة عوامل فى إحداث درجة من التغير فى الثقافة السياسية فى مصر وما تنطوى عليه من قيم، إلا أن هذا التغير لم يكن مطلقا وإنما كان نسبيا، وبمعنى آخر لم تتحول الثقافة السياسية فى مصر، من النمط السلطوى إلى النمط الديموقراطى إذ مازالت السمة السلطوية مسيطرة على الثقافة السياسية فى مصر وقد يجد ذلك الوضع تفسيره فى أن إحداث تغير جوهرى فى نمط الثقافة السياسية يتطلب إحداث تحولات هامة فى نمط التنشئة داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والعمل وهو ما قد يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يمكن تحقيقه بنجاح.

وعند تركيزنا على الصياغات الجديدة الفكرية والعملية التى أوجدتها ثورة ٢٣ يوليو والتى طرحت آثارها على الثقافة السياسية فى مصر، وبيان أهم أدوات التغير

الثقافى. ثمة محددات للثقافة السياسية سواء كانت محددات جغرافية أو تاريخية أو اجتماعية وهذا لايعنى أن هذه المحددات ثابتة ثباتا مطلقا، أو أن قيم الثقافة السياسية المصرية غير قابلة للتحول والتغير على المدى البعيد وإلا وقعنا فى الشرك الذى يقع فيه عادة أصحاب النظرية الحتمية. وبمعنى آخر، إن القول بوجود عناصر للثقافة السياسية تتسم بالثبات النسبى لاينفى وجود عوامل متغيرة يمكن أن تؤثر على قيم الثقافة السياسية أو تعيد صياغتها وتشكيلها بحيث تنشأ منظومة جديدة من القيم والاتجاهات التى تختلف فى قليل أو كثير عن منظومة القيم والاتجاهات السابقة.

فالملاحظ أن عملية التغير لاتقتصر على الدول حديثة الاستقلال وحدها، وإنما تعرفها أيضا العديد من المجتمعات التى تمتلك كيانات قومية راسخة وقد أدى قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى إحداث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى نتج عنها بالضرورة حدوث تغير فى قيم الثقافة السياسية المصرية، فقد قدمت ثورة ٢٣ يوليو من خلال ممارستها الفكرية والعملية للنضال ضد الاستعمار والتخلف صياغات وخبرات فكرية وعملية جديدة لعل من أهمها:

أ- صياغة تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية كقاعدة شعبية للسلطة، وكإطار سياسى اجتماعى لممارسة الصراع الطبقى سلميا فى اتجاه تذويب الفوارق بين الطبقات والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

ب- صياغة التنظيم السياسى بشقيه الجماهيرى (الاتحاد الاشتراكى) والطبقى (الجهاز السياسى) بهدف توسيع فرصة المشاركة السياسية أمام الجماهير.

جـ- سيطرة الشعب على جميع وسائل الإنتاج فى المجتمع عن طريق قطاع عام ضخم وقوى ومسيطر وموجه لقطاع خاص ينشط فى إطار التخطيط الشامل[١].

ولقد كان من شأن هذه الصياغات الجديدة أن تحدث تغيرات فى نظام القيم السائد فى المجتمع، وفى الثقافة السياسية، ومن ناحية أخرى كان إحداث مثل هذه التغيرات شرطا لنجاح واستمرار هذه الصيغ. وهكذا فقد أحدثت ثورة ٢٣ يوليو فى

مصر تحولات هامة فى سياسات المجتمع وتوجهاته، كما أحدثت تغيرات جوهرية فى نظام الحكم وفلسفته السياسية والاقتصادية، وأحدثت أيضا تغيرات هامة فى الخريطة الاجتماعية بمصر وترتب على ذلك حدوث تغيرات هامة فى منظومة القيم السائدة داخل المجتمع المصرى، ولكن على الرغم من ذلك لم تحدث داخل النظام توترات حادة وعنيفة إلا فى حالات محددة فى ١٩٥٤، ١٩٦٨، أما فى معظم هذه الفترة وخاصة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ فقد استمر النظام محافظاً على شرعيته واستقراره رغم مختلف التغيرات التى طرأت على منظومة القيم السائدة داخل المجتمع، وهو ما يمكن تفسيره بعدة عوامل لعل أهمها:

١- أن النخبة السياسية الحاكمة عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ عملت على ايجاد نوع من المزج بين التقليدى والحديث، وبين الأصيل والمعاصر وهى بصدد صياغة منظومة القيم الجديدة للمجتمع عقب الثورة. فالنخبة الثورة الحاكمة كانت نخبة تحديثية فى معظمها أو تغلب عليها السمة التحديثية، وقد هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أسرع وقت ممكن ولذلك فقد عملت على غرس القيم التى تتناسب مع ذلك الهدف مثل التكتل الوطنى، والنظام واحترام العمل اليدوى وهو ما ظهر فى الشعار الأول للثورة (الاتحاد - النظام - العمل).

ففى «فلسفة الثورة» اهتمت النخبة الثورية بغرس قيم جديدة، فجمال عبد الناصر تحدث عن الدور الذى يبحث عن بطل، فمن المرجح أنه لم يقصد شخصه بهذا الكلام باعتباره الرجل القوى بين رجال ثورة ٢٣ يوليو بقدر ما كان يقصد التحولات التى تحتاج إليها مصر لكى تولد من جديد ولكى تتمكن من أداء دورها المنتظر فى المنطقة العربية(٢). وبمعنى آخر فقد كان عبد الناصر يتوقع أن تقوم مصر فى ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدور قيادى هام فى المنطقة العربية، ولكى ينجح فى القيام بهذا الدور كان لابد من تهيئة المناخ الملائم لذلك، كما كان لابد من التخلص من بعض القيم التى تعوق انطلاقة مصر، وغرس قيم جديدة تلائم المرحلة الجديدة وتساعد مصر على أداء دورها المرتقب. ولكن على الرغم من ذلك فإن النخبة الثورية لم تهمل القيم التقليدية الهامة والمؤثرة فى المجتمع مثل القيم المستمدة

من التراث الإسلامى والقيم المستندة إلى فكرة القومية، ومن هنا ربما يكون الفهم الصحيح للدائرة الإسلامية والدائرة العربية اللتين تحدث عنهما الرئيس جمال عبدالناصر في كتابه فلسفة الثورة ومن هنا أيضا كان تأكيد النخبة الثورية على ارتباطها بالقيم والرموز الإسلامية فى مناسبات مختلفة.

وهكذا فقد عمل النظام على استغلال بعض القيم التقليدية القوية والمؤثرة فى المجتمع (خاصة فى بداية الثورة) من أجل ايجاد الرضا والتقبل لدى الجماهير المتمسكة بهذه القيم التقليدية ومحاولة تفسير القيم الحديثة على ضوء الخبرة القديمة، وبمعنى آخر محاولة الوصول إلى نتيجة خلاصتها أن العلاقة بين القيم التقليدية والقيم الحديثة هى علاقة توافق وتآلف وليس علاقة تضاد وصراع.

٢- إن الجماعات التى ضربتها الثورة، وضربت بالتالى القيم التى تستند إليها (كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية) لم تكن تشكل ثقلا كبيراً من الناحية العددية داخل النظام، كما أن الثورة قد لجأت إلى تجريد هذه الجماعات من مظاهر قوتها الاقتصادية والاجتماعية (الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية) ومن مظاهر قوتها السياسية (حل الأحزاب) وبذلك لم تتمكن هذه الجماعات من أن تشكل مقاومة خطيرة للقيم التى عمل النظام الجديد على غرسها.

٣- وقد ساعدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتبعتها مصر خاصة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ على تقبل المواطنين للنظام الثورى واستعدادهم لتقبل القيم الجديدة التى غرسها النظام أو عمل على غرسها خاصة مع اللجوء إلى استخدام القدوة الرمزية ووسائل الإعلام لتحقيق هذه الأهداف.

وتأسيسا على ذلك فإن بعض القيم التى تنطوى عليها الثقافة السياسية المصرية قد أصابها التغير والتحول عقب ثورة ٢٣ يوليو، فقيم الطاعة والخضوع والإيمان بالقدرية والغيبيات وأحاسيس المرارة واليأس والسلبية وغيرها من القيم التى تنطوى عليها الثقافة المصرية هى قيم غير جامدة أو ساكنه أو وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه القيم وليدة ظروف اجتماعية معينة وليست قدراً مفروضا على الإنسان المصرى

والمجتمع المصرى، ومن المرجح أن تغير الظروف كفيل بأن يؤدى فى نهاية الأمر إلى تغير النتائج المترتبة عليها، وبالتالى القضاء على القيم غير الايجابية التى تنطوى عليها الثقافة(٣) .

وتهدف الدراسة الراهنة إلى الكشف عن دور الأيديولوجيا فى البناء السياسى للمجتمع المصرى، وذلك بالتطبيق على الفترة ما بين ١٩٥٢ – ١٩٧٠ . فهذه الفترة تتسم بأنها شهدت بدايات الثورة، كما شهدت المحاولات التى تمت لصياغات أيديولوجية معينة، وانعكاساتها على التنظيمات السياسية التى ظهرت فى هذا الوقت.

وتنطلق موجهات هذه الدراسة من أن الأيديولوجيا تشكل أساساً واضحاً للبناء السياسى فى المجتمع. كذلك فإنها تصبغه بصبغتها بحيث يكون البناء السياسى معبراً عن هذه الايديولوجية. وسوف أحاول من خلال هذا البحث الكشف عن تلك المحاولات الأيديولوجية ومراحل نموها وتبلورها – وارتباطها بالنظام السياسى، وآليات نظام الحكم وغير ذلك.

ولعل من المهم هنا أن نشير إلى أنه تثار تعريفات معينة ومتنوعة ومتباينة حول ماهية الأيديولوجيا ودورها ووظائفها فى المجتمع، وعلاقتها بالواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى، من حيث هى نظام فكرى شامل، يشمل مجموعة من التصورات والمفاهيم والمقترحات عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى لحظة تاريخية محددة، تتحدد فيها طريقة تصور الماضى والحاضر والمستقبل لمجتمع ما من خلال وجهة نظر النظام القائم، وهذه المفاهيم والتصورات تتميز بمنطق داخلى يحكمها. وهذا المنطق الداخلى هو الطريقة التى تنتظم فيها المفاهيم والتصورات، بحيث تبدو مترابطة ومتجانسة كما تقتضى الضرورة المنطقية. ويستدعى ذلك وجود مفاهيم أخرى مرتبطة به بحكم طبيعة السياق الذى تنتظم فيه هذه المفاهيم. والأيديولوجيا بهذا المعنى هى تصور الواقع وتعقله نظريا فى نظام المفاهيم التى تتخذ طابعا عاما.

وبين التصور النظرى للواقع، وبين وضعية الواقع فى ذاته، ثمة عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والمعرفية، التى ترتبط بوضع اقتصادى واجتماعى

وطبقى، يقف عقبة أمام التعرف على الواقع وتلمس قوانينه التى على ضوئها تتحدد حركته ونموه، وتحول هذه العوامل أيضا دون التعرف على ما هو حقيقى وواقعى. وتتيح التعرف عليه بشكل مشوه وناقص(٤).

ويخضع الإطار الأيديولوجى فى أى مجتمع لعدد من الشروط الاجتماعية والتاريخية، التى تتحدد بتطور المجتمع ومكوناته الثقافية والتاريخية والمادية. أو بمعنى آخر يتحدد بتلك الطريقة التى ينتج بها المجتمع حياته المادية وما يتصور به حياته، كما تتدخل بعض الشروط المصاحبة لتطور المجتمع وظهور فئة اجتماعية تلعب دوراً هاماً فى إنتاج الأيديولوجيا. وإذا كانت الأيديولوجيا هى نتاج ثقافى، فهى كغيرها من المنتجات (العقلية والثقافية) تخضع لشروط تاريخية وسوسيولوجية ومادية تحدد أسلوب إنتاجه وأنماط أشكاله وطبيعة سلم القيم المتضمن فيه وكذلك طريقة وصفها للحاضر ونظرتها للمستقبل.

والأيديولوجيا كإنتاج عقلى وثقافى، تتميز بكونها جزءً من أيديولوجيا الطبقة الحاكمة، فهى الأسلوب أو النظام الفكرى الذى يتم به إضفاء المشروعية على مصالحها، وتقديم المصالح الخاصة للفئات الحاكمة على أنها المصالح العليا للمجتمع. وهى على هذا النحو تعمل على إزالة التناقضات فى المصالح بين فئات المجتمع المختلفة والتى تتناقض مصالحها بالضرورة تبعا لدور كل منها فى عملية الإنتاج الاجتماعى. وبذلك تصبح الأيديولوجيا نتاجاً لعملية معقدة ومتشابكة تتحدد وفق شروط هى:

(١) يعكس التوجه الأيديولوجى مصالح الفئات الحاكمة، والسياسة التى يتم تطبيقها فى فترة تاريخية محددة.

(٢) طبيعة المشكلات المطروحة فى المجتمع والتى هى نتيجة افرازات التناقض بين مصالح الفئات الحاكمة وبقية طبقات المجتمع، كما تختلف هذه المشكلات باختلاف المرحلة التاريخية والعوامل المسببة للمشكلة.

(٣) القلق والاضطراب الناجم عن الخلل البنائى والذى يمثل خطورة على مشروعية النظام القائم.

(٤) التحديات الكبرى فى تاريخ المجتمع وحاضره كتحدى التنمية والاستقلال والتحرر وإزالة آثار العدوان.

(٥) تاريخ المجتمع ومكوناته المادية والاجتماعية وأنماط الثقافة المرتبطة به.

(٦) طبيعة الممارسة السياسية فى المجتمع، وما إذا كانت تتم فى إطار لبيرالى أو نظام دكتاتورى شمولى.

مفهوم الأيديولوجيا:

تعرف الأيديولوجيا عند مانهايم، بالبنية الفكرية للعصر والتى تشمل مجمل النظريات والمبادئ والمقولات الخاصة بمرحلة تاريخية كاملة. وتعنى أيضا مجمل الأفكار الخاصة بطبقة أو فئة اجتماعية أو شعب معين. فلم يعد ممكنا فى عصرنا هذا، إنكار العلاقة بين وعى طبقة أو فئة اجتماعية معينة وبين وضعها الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع.

كما يضع الاتجاه البنيوى الأيديولوجيا على نفس المستوى مع تلك الأنظمة والأفكار التى تشتمل على أحكام قيمية تعامل كحقائق تجريبية من أجل إضفاء المشروعية على مطالب فئة اجتماعية سواء عن وعى أو غير وعى، كما يرى هذا الاتجاه أن الأيديولوجيا هى تلك الأنظمة من الأفكار التى تتضمن مؤشرات سلوكية. فالأيديولوجيا هى مجموعة من التصورات والتعبير سواء تلك التى اعتمدت على وقائع معيارية أو التى تستهدف تفسير الظواهر الاجتماعية المعقدة بهدف تسهيل الاختيار السياسى والاجتماعى للأشخاص والفئات(٥).

والأيديولوجيا عند أصحاب الاتجاه الوظيفى هى التعبير عن أفكار الوظيفة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعى والاقتصادى لفئة معينة. وفى هذه الحالة ينظر إليها، كنظام من الأفكار والقيم والرموز المتجهة نحو المحافظة على شروط حياة هذه الفئة الحالة ينظر إليها، كنظام من الأفكار والقيم والرموز المتجهة نحو المحافظة على شروط حياة هذه الفئة وتغيير هذه الشروط بصورة جزئية أو استبدالها بشروط أخرى. كما أن الايديولوجيا هى نظام عقلى يوجد فقط من خلال إطار التعبير الوظيفى للفئات الاجتماعية المحافظة.

وهذا ما أكده مانهايم حيث يعرف الأيديولوجيا بأنها مجموعة من الأفكار المرتبطة بمصالح ورغبات الفئات المحافظة فى المجتمع والتى لها مصلحة فى المحافظة على الوضع القائم.

هذا التصنيف لايعتبر شاملا، فهناك العديد من التعاريف فى مجال الأيديولوجيا،

إلا أنه يعكس وجهات النظر المختلفة حول هذه القضية. وكما أنه لايمكن حل أى قضية جزئية من قضايا علم الاجتماع بصورة صحيحة إلا فى إطار نظرية اجتماعية علمية. فإن بعض علماء الاجتماع يفهمون الخصائص المميزة للأيديولوجيا كظاهرة اجتماعية. كما أنهم لايستطيعون تحديد مفاهيم هذه القضية الجزئية، لأن المفاهيم الأساسية حول المجتمع وقوانينه الأساسية والقوى الفاعلة فيه ومحركات تطوره غير علمية.

ولهذا فإنه يمكن مناقشة قضية الأيديولوجيا من جهتين مستقلتين نسبيا إلا أنهما مرتبطان من نواح عدة:

الناحية الأولى: وهى علم اجتماع المعرفة. والذى يعتبر الأيديولوجيا مجموعة من الأفكار النظرية منتظمة بصورة معينة تعبر عن مجتمع أو طبقة أو فئة اجتماعية للتوصل إلى العوامل المتضمنة فى الوعى الأيديولوجى. كما يجب القيام بتحديد أدق لتعبير الأيديولوجيا مع مراعاة العناصر المختلفة التى يتركب منها هذا الوعى وفى هذا يمكن التفرقة بين عناصر ثلاث:

الأول: تتضمن الأيديولوجيا تفسيراً شاملاً لطابع ومجرى التطور التاريخى للمجتمع الإنسانى وقواه المحركة. والسمة المميزة للأيديولوجيا هى الشمولية التى تضم بعض المبادئ الأساسية والشاملة بغض النظر عن كونها حقيقية أو مزيفة.

الثانى: ويشير إلى أهداف ووسائل وأشكال النشاط العقلى والعملى والسياسى للطبقات والفئات الاجتماعية وللأفراد، وتقدم الأيديولوجيا ما يتفق وهذا، تفسيرا لمختلف المثل الاجتماعية والسياسية والخلقية والجمالية ... إلخ.

الثالث: أن الأيديولوجيا تتضمن دائما نقدا باطنيا أو صريحا للأيديولوجيا الأخرى، فليست هناك أيديولوجيا تقف موقفا لامباليا تجاه الصراع الطبقى، طالما أنها تنظر إلى المجتمع من خلال وجهة نظر مصالح الطبقة المسيطرة.

ومن وجهة النظر البنيوية، لابد من مراعاة أن المقولات الأساسية لأية أيديولوجيا

لاتوجد بالضرورة مكتوبة فى كتاب أو برنامج معين. كما لاتحتاج بعض المقولات والمطالب الأيديولوجية التى تتبناها طبقة معينة أن تكون مكتوبة، بل توجد كمعايير سلوكية تقليدية أو معايير خلقية، سياسية.

كما لايجب بالضرورة أن ترتبط العناصر البنوية الثلاث السابق الإشارة إليها، بعضها البعض فى كل الايديولوجيات بنفس المستوى. وبالاعتماد على الوضع الاجتماعى للطبقات فى المجتمع، وأن الأيديولوجيا تشكل نظاماً عقليا نظريا، وغير ذلك من الشروط. بل لابد أن ينظر إليها من خلال مدى تعبيرها عن الواقع الاجتماعى ومدى إمكانياتها للتعرف على هذا الواقع. وينطبق المعيار الحقيقى بصورة كاملة على الايديولوجيا. فالسمة التعبيرية للأيديولوجيا سواء كانت فى أساسها علمية أو غير علمية، موضوعية أو ذاتية. تعتمد على الذات ومن يتبنى الأيديولوجيا، أى على الطبقة أو الفئة الاجتماعية وعلى الدور الذى تلعبه فى تطور المجتمع.

ولقد اعتقد مانهايم، أن علاقة الايديولوجيا بمصالح ورغبات طبقة معينة أو بصورة أدق اشتراطها بها، لايعنى بالضرورة - أن الواقع الاجتماعى ينعكس فى الأيديولوجيا بصورة مشوهة وخاطئة. فالشئ المهم، ليس وجود المصالح ذاتها، بل طابع هذه المصالح وخصائصها. فليست كل المصالح الطبقية تتوافق مع حركة المجتمع التقدمية ومع حل التناقضات والقضايا المجتمعية، وليست كل الطبقات، لها مصلحة فى تقدم قوى الإنتاج والعلم والثقافة. لأن مثل هذا التقدم قد يهدد وجودها ذاته. إن طابع الشروط المادية لوجود الطبقات وطابع مصالحها هو الذى يحدد طابع ايديولوجيتها، أى الحد الذى تعكس فيه الايديولوجيا العالم الاجتماعى بصورة مطابقة وموضوعية.

الناحية الثانية : وهى الوظيفية: والتى ترى أن أية ايديولوجيا، بغض النظر عن كونها علمية أو غير علمية، خاطئة أم صحيحة، لها وظيفة اجتماعية معينة تتعلق بطبقة أو فئة اجتماعية ويمكن التفرقة فى هذا ما بين وظيفتين للايديولوجيا. حيث تقدم الايديولوجيا معارف ونظريات ومثل وأهداف معينة، تكون أكثر تلاؤما مع

الشروط المادية لوجود طبقة معينة والتعبير عن مصالحها ورغباتها. وتمثل الثانية المعارف والتصورات والنظريات والمصطلحات التى تشتمل عليها الايديولوجيا وتزود بها الطبقة أو الفئة الاجتماعية، الأفكار التي يمكن تحقيقها فى الممارسة العملية والتى يجب الدفاع عنها فى إطار الصراع الاجتماعى. وتشكل هذه الأفكار المبادئ التى تحرك النشاط الاجتماعى. بمعنى أن لكل ايديولوجيا إلى جانب وظيفتها المعرفية وظيفة سياسية. حيث تقدم الايديولوجيا التى تعبر عن الواقع الاجتماعى، من وجهة نظر مصالح ورغبات هذه الطبقة أو تلك، الأساس لنشاط هذه الطبقة فى مجموعها كما تحدد مهام وأهداف نشاط أفراد الطبقة فليست الايديولوجيا نظام أفكار فحسب بل هى دليل عمل أيضا. وهذا يعنى أنه من الواجب الأخذ بها سواء من قبل الطبقة المعنية أو الأفراد كدليل عمل.

الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية:

يتجه الاهتمام بشكل متزايد فى النظرية السوسيولوجية المعاصرة، نحو دراسة الايديولوجيا كموجه للسلوك الاجتماعى، وكعامل أساسى فى الصراع الطبقى والتوازن الاجتماعى. ويصادف الباحث فى أدبيات علم الاجتماع التى تعالج هذه القضايا، كما متنوعا من الآراء والتفسيرات والتحليلات، إلا أن هناك اجماعا من قبل الباحثين على أن الايديولوجيا هى قوة غير عقلانية وعفوية، كما يرون أن الجماعات التى تأثرت بالايديولوجيا وتعمقها تكون جماعات متعصبة. كذلك الحركات الاجتماعية والدول الموجهة بايديولوجيا محددة، فإنها تشكل خطراً على ذاتها وعلى الغير. وهى ليست شكلا لاكتشاف الواقع الاجتماعى، بل هى وسيلة لتبرير بعض المثل السياسية والاقتصادية والخلقية وغيرها.

ويعتبر تفسير مانهايم للايديولوجيا، ولمسألة العلاقة المتبادلة بين الايديولوجيا والمجتمع وبين الايديولوجيا والعلم هو التفسير السائد[٦]. فالعلم بالنسبة لمانهايم محايد موضوعى بعيد عن العاطفة بينما الايديولوجيا متحيزة ذات طابع طبقى ذاتى مشوه للواقع. وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت لمانهايم حول مفهومه

للايديولوجيا إلا أنه يبقى المفهوم المقبول لدى علماء الاجتماع. فلقد أراد مانهايم أن يضع نظريته المعرفية مقابل علم الاجتماع التجريبى وكذلك المفهوم الماركسى لدور الايديولوجيا فى المجتمع والذى رأى فيه تجاوزاً لضيق إطار النظرية الماركسية فى دراسة الظواهر الاجتماعية(٧).

وتعالج سوسيولوجيا المعرفة الارتباط الوظيفى بين وجهة نظر أى مثقف بفئات اجتماعية مختلفة تقف خلف وجهة النظر هذه. ويعترف مانهايم أنه أخذ بمفهوم الحتمية الاجتماعية للوعى من ماركس، إلا أنه فسر هذه المقولة استناداً إلى مفهومات النسبية المطلقة منتهيا إلى استنتاجات غير علمية. ومتفقا فى ذلك مع فيبر فى فصله الكامل بين المعرفة العلمية الطبيعية والمعرفة العلمية المجتمعية. حيث يرى أن نمط المعرفة التى يمثلها علم الطبيعة، يختلف جذريا عن نمط المعرفة التاريخية. والعلوم الطبيعية هدفها معرفة العام والضرورى والقانونى. مما يجعل أسلوب هذه العلوم هو التعميم والتعبير بصورة إجمالية عن ظواهر وعمليات محددة بمصطلحات ونظريات عامة. أما هدف العلوم الاجتماعية فهو اكتشاف الفردى والخاص والوحيد، الأمر الذى يجعل أسلوب هذه العلوم يكمن فى النظرة الفردية ووصف الوجود التاريخى المحدد، الذى ينبغى رؤيته كأمر فريد غير قابل للتكرار، وبالتالى عدم خضوعه لأية حتمية أو قوانين عامة(٨). وهذا يعنى الفصل بين معرفة المجتمع ومعرفة الطبيعة من حيث الطابع أو الأسلوب. ولتبرير هذا الفصل يرى مانهايم، أن المعرفة التى يقدمها علم الطبيعة ليست حتمية سواء من وجهة النظر الاجتماعية أو من الوجود الاجتماعى. وهذا يعنى أن أية ذاتية غير واردة. كما أن المعرفة التاريخية لايمكن تصورها خارج موقع أو مستقبل اجتماعى معين. فليست هنالك قيم مطلقة، كما أنه لايوجد شئ مطلق فى الوقائع الاجتماعية.

وتعتمد المعرفة التاريخية، على العمق التاريخى للظواهر الثقافية التى نحاول تحليلها. ولذلك لايجوز للنظريات الاجتماعية أن تدعى الحقيقة المطلقة التى يمكن قبولها من جميع الفئات الاجتماعية، فهى ليست إلا تعبيراً عن وجهات نظر خاصة بطبقات اجتماعية حيث لايمكنها إلا أن تقدم علما نسبيا، أى علما مرتبطاً وظيفيا

بالوضع الاجتماعي للطبقات والمصالح الاقتصادية والسياسية. ولذلك يرى مانهايم أن مثل هذا العلم ليس صالح لأنه في ضوء ارتباطه الاجتماعي وحتميته الطبقية علم فاقد الجذور. ولإثبات عدم صلاحية هذه النظريات الاجتماعية، يرى أنها وجدت ونشأت كانعكاس فكرى للوضع الاجتماعي لفئات وطبقات معينة[٩].

ويفرق مانهايم بين نوعين من الفكر الاجتماعي. الايديولوجيا واليوتوبيا، وتنقسم الايديولوجيا إلى التعبير الايديولوجي الفردى والجماعي. والنوع الأول الذى يأخذ به الإنسان، عندما تنظر فئة اجتماعية معينة إلى الأفكار والتصورات المعنية للخصم على أنها تصورات تشوه الواقع بصورة واضحة، ولذلك فإنه يمكن أن يشتمل الأمر على قائمة طويلة من التشويه بدءاً من الكذب المقصود إلى التحريف شبه الواعي، وبدءاً من خداع الآخرين إلى خداع الذات. والنوع الثاني: وهو الأيديولوجيا الجماعية وتستعمل لوصف الإطار الفكرى الجماعي الكامل لفئة اجتماعية أو لمرحلة كاملة على أنها مشوهة. وتظهر الايديولوجيا الجماعية بصورة حتمية وموضوعية من خلال الهيكل العام للحياة الاجتماعية والفكرية المعاصرة. ويرى مانهايم أن الايديولوجيا تلائم مصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة التي تتضمن المحافظة على الوضع القائم، وبالتالي فهى تحمل طابعاً محافظاً. ويصف مانهايم النظريات الاجتماعية للفئات الاجتماعية المتعارضة بأنها يوتوبيا. واليوتوبيا الثورية تهدف إلى تغيير الوضع القائم.

وعلى الرغم من أن هناك اتفاقا حول نظرية مانهايم في المعرفة، إلا أنه يؤخذ عليه رغبته في توضيح الوظيفة الاجتماعية للايديولوجيا واليوتوبيا، دون تحليل الوظيفة الاجتماعية لتلك الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعتنق أنماط الفكر المختلفة وإنما حاول الكشف عن دينامية الأفكار في التطور التاريخي دون الكشف عن تطور المجتمع والطبقات التي تسعى نحو التقدم أو تلك التي تتقهقر. وفي مناقشاته لمظاهر الحياة الفكرية في المجتمع انطلق من كون الحقيقة المطلقة فقط هي التي يمكن أن تكون حقيقة موضوعية. وباعتبار أنه لاتوجد أية طبقة أو فئة اجتماعية واحدة يمكنها تمثيل الحقيقة المطلقة وبالتالي لايمكن وجود الحقيقة المطلقة. ولكي يتخلص من

هذا الوضع، جعل من الحقيقة صفة تابعة للموضوع وادعى أن الجوهر الأساسى الذى يتشكل مع الزمن يكتسب حقيقته من خلال استمراره. كما أن الحقيقة موجودة فى الحياة الواقعية قبل أن تكون موجودة فى القضايا والتساؤلات النظرية.

وعند معالجة العلاقة المتبادلة بين الايديولوجيا والمجتمع وبين الايديولوجيا وعلم الاجتماع، استند علماء الاجتماع على تحليل مانهايم حيث تعنى الايديولوجيا عند «روسيك» نظاما من الأفكار التى لاتعكس الواقع فقط بل هى تمثل نظرة معينة تجاه العالم فى ضوء ما يجب أن يكون. فهى تشكل نظرية حول الحياة الاجتماعية، وتعالج الحقائق من وجهة نظر نموذج معين محاولة ملاءمة الواقع مع نموذج مسبق من أجل إثبات صحة هذا النموذج. فالايديولوجى لايهتم بالمعرفة العلمية بل ينصب اهتمامه على النموذج السياسى أو الفلسفى. وتشكل الايديولوجيا مركبا من الحقائق والادعاءات مرتبة بشكل يبرز نموذجا معينا لايتفق مع الحقائق الاجتماعية دائما[١٠] . ويرى «روسيك» وجود خلاف جوهرى بين علم الاجتماع والايديولوجيا. فالايديولوجيا مليئة بالقيم، حيث تتم رؤية الأعمال والأفكار مثلها مثل النموذج على أنها إما «صحيحة» أو «غير صحيحة». أما العلم فإنه يصف ويوضح ما هو قائم، أى أنه لايقول شيئا عما يجب أن يكون «أنه يعترف فقط بالوقائع الفردية» غير المتباينة[١١] . أما «جارستن» فيرى أن الايديولوجيا تقدم إطاراً من الأفكار التى يتوجب على الفرد أن يكيف تصرفاته وفقها، كما تحدد الحدود التى يسمح له ضمنا أن يرى معنى العمليات الاجتماعية القائمة، والدور الذى يجب أن يلعبه فى الحياة. ثم يفرق بعد ذلك بين أربعة عناصر أساسية لأية ايديولوجية. فلسفة التاريخ وتحليلاً للمرحلة الحالية من التطور الإنسانى فى ضوء فلسفة التاريخ هذه، ورؤية مستقبلية لهذا التحليل، ثم تحليلا لتصرفات الناس الضرورية للأسراع فى تحقيق النتيجة الحتمية التى تم التنبؤ بها. ويذكر بالإضافة إلى ذلك، بعض الملامح الأخرى التى تتميز بها الايديولوجيات. فهناك ما يسمى «بالتعصب الايديولوجى» وهو الذى يتمثل بضيق النظرة التى لاتسمح بأية انحرافات عن المبادئ والمقولات الموضوعية بصورة مسبقة وفى الاعتقاد التعصبى بصحتها المطلقة والنتيجة هى الصراع

الايديولوجى والذى يظهر من خلال الهجوم على الايديولوجيات المضادة[١٢]. ويرى أن الايديولوجيات تلبى رغبات معينة خاصة ببعض الناس الذين يعيشون فى المجتمع، ويذكر ثلاث أنواع من الرغبات دون أن يحدد محتواها هى: الرغبة فى الرفاهية الاقتصادية، الرغبة فى فهم معنى التاريخ والحياة الإنسانية الفردية، الرغبة فى الحصول على مستوى معين فى المجتمع. وفى تقييمه للعلاقة بين معنى الايديولوجيا ومعنى التاريخ، يرى أن الأفراد لديهم الرغبة الملحة فى التكيف مع درجة الأهمية التى يعطيها المجتمع لهذا الحدث أو ذلك، وتصبح هذه الرغبة أكثر الحاحاً عندما يكون الفرد فى وضع لايستطيع معه فهم أو توجيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تتحرك دون أسباب غير ملموسة مرة فى هذا الاتجاه ومرة فى اتجاه آخر. وعندما تكون القوى الدينامية فى المجتمع معقدة إلى الدرجة التى يصعب معها على الفرد العادى تفسير نتائجها، فالأفراد فى المجتمع يبحثون عن نظرية معينة تستطيع الإحاطة بالأحداث ودرجة أهميتها كما تحدث فى الواقع. ولذلك فإن الايديولوجيا تقوم بهذه المهمة، لأنها تستطيع الإحاطة بمعنى وأهمية الوجود الفردى والأحداث المجتمعية بصورة شاملة[١٣]. أما الخاصية الأخيرة للايديولوجيا فإن «جارستن» يرى أنها تلعب فى المجتمعات التى تسيطر عليها دور القوة من أجل تحقيق التكامل. فالايديولوجيات توجه أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية وغيرها من الأهداف الاجتماعية. فهى تزيد من تماسك المجتمع الأمر الذى يجعل من المجتمع الايديولوجى مجتمعا ديكتاتوريا. أما المجتمعات التى تكون فيها للايديولوجيات أهمية أقل فهى مجتمعات ديموقراطية تعددية تسمح بتعدد المواقف والآراء. ويرى «شبنجلر» أن الايديولوجيا تشكل عقبة فى طريق التطور الاجتماعى الاقتصادى والسياسى السريع، وهو يضعها على نفس المستوى مع قوى المجتمع غير العقلانية مثل الأهواء والقيم. وذلك لأن الايديولوجيا فى ضوء فقدانها للموضوعية، تحدد للحركة اتجاهات معينة وترفض أية اختلافات محتملة[١٤].

أما المادية التاريخية فقدمت المنهج الموضوعى لرؤية المجتمع ككل، ومن خلال النظرية المادية للتاريخ قدمت المدخل لفهم وتفسير الايديولوجيا ودورها فى حياة

المجتمع وعلاقتها بالعلم والحقيقة. وقدم كل من ماركس وانجلر، اصطلاح الايديولوجيا من خلال معنيين. الأول بمعنى التعبير الخاطئ المشوه عن الواقع الاجتماعي. حيث أشارا إلى أن البناءات النظرية المحددة لاتصمد علميا والمعنى الآخر: الفهم المثالى للتاريخ البشرى وهو المفهوم الذى يتم به تفسير المجتمع والبنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية من خلال الأفكار وليس العكس، أى تفسير الأفكار من خلال شروط وجود المجتمع المادية(١٥). وعندما أراد مؤسسو الماركسية التأكيد على تبعية حياة المجتمع الفكرية للعلاقات الاقتصادية، اعتبروا الفلسفة وجميع التصورات السياسية والقانونية والفنية وغيرها للمجتمع ككل أو لطبقة معينة ايديولوجيا. كما نظر ماركس وانجلز، إلى أفكار المجتمع من خلال ارتباطها بالواقع المادى، كما حدد أهمية الأفكار وارتباط دورها بالصراع الطبقي. وفى كتابة «نقد الاقتصاد السياسى» يرى ماركس أنه مع تغير الأساس الاقتصادى تتغير جميع البنى الفوقية إما بصورة بطيئة أو سريعة. وعند النظر إلى مثل هذه التغيرات يتوجب على الإنسان التفرقة بين التحول المادى والعلمى والطبيعى ضمن شروط الإنتاج الاقتصادية المنبثقة وبين التحولات التشريعية والسياسية والدينية والفلسفية أى باختصار الأشكال الايديولوجية التى يعى من خلالها الناس هذا الصراع ويحاكوه. واعتبر «انجلز» الايديولوجيا حلقة ضرورية فى التطور التاريخى للوعى المجتمعى والمعرفة المجتمعية. وتعتبر الايديولوجيا حتمية تاريخية من خلال المستوى الذى وصل إليه المجتمع فى الإنتاج والعلم والثقافة. وقد أكد كل من ماركس وانجلز أيضا على الجوهر الطبقى للايديولوجيا فى المجتمع المنقسم إلى طبقات متناقضة. ومصطلح الايديولوجيا يعنى فى الفكر الماركسى الحديث، الوعى الاجتماعى الذى ينقسم إلى علم نفس اجتماعى وإلى ايديولوجيا. وفى هذه الحالة تبرز الايديولوجيا على أنها كل أشكال الوعى الاجتماعى أو أنها النظريات التى تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية كما تفسر ضرورة وجود هذه العلاقات أو استبدالها بعلاقات أخرى. كما تقدم تفسيرا لعمليات التاريخ وتعليلا لوجود نظام المجتمع والدولة والذى يعكس بوضوح مصالح طبقة معينة وخصائص جميع أشكال الوعى الاجتماعى.

فالايديولوجيا، هى وعى مجتمع معين أو وعى طبقة أو فئة اجتماعية، تحددت من خلال الشروط المادية لوجودها، وتعكس الاتجاهات والمبادئ والأهداف الأساسية لنشاطها العملى ويمكن القول بأن مثل هذا الفهم للايديولوجيا، يساعد على توضيح الظواهر الاجتماعية دون فصلها عن الأشكال النظرية الأخرى للوعى الاجتماعى ودون اعتبارها مرادفة لها.

وتكمن السمة الأساسية للايديولوجيا فى تبعيتها لطبقة أو فئة ما، كما أنه لايمكن أن توجد فى المجتمع الذى تمزقه التناقضات الطبقية بأى حال من الأحوال أية ايديولوجيا خارج الطبقات أو فوقها. وتشكل الايديولوجيا مجموعة من الأفكار والنظريات المنهجية التى تعكس مصالح وتطلعات طبقة أو فئة اجتماعية وتعبر النظريات القانونية والفنية وكذلك الأخلاق والدين عن الايديولوجيا بمقاييس مختلفة. كما تخضع النظريات الفلسفية والايديولوجية لأى طبقة والتى لاتمثل دائما وبصورة مباشرة ايديولوجية هذه الطبقة، لتأثير هذه الايديولوجيا وتقدم لها الحجج الفلسفية والسوسيولوجية، وأخيراً فإن نظريات العلوم الطبيعية لاتدخل دائما فى إطار الايديولوجيا على الرغم من كون الاستنتاجات الفلسفية التى يتوصل إليها العالم من خلال هذه الاكتشافات غالبا ما يتم الاستفادة منها لتقليل المطالب والشعارات الايديولوجية وتركيب المفاهيم الايديولوجية.

الايديولوجيا والعلاقات الاجتماعية:

ترتبط الايديولوجيا والعلاقات الاجتماعية فى المجتمع بعملية إعادة إنتاج الايديولوجيا، والتى يقصد بها تلك العملية التى يتم بموجبها تطوير وتوضيح محتواها والتأكيد على القيم والمفاهيم المتضمنة فيها بهدف، ترسيخها وتحويلها إلى معتقدات فى وعى المجتمع بحيث تحمل تبريراً ومشروعية لوجود النظام الاجتماعى القائم، ومن ثم فالايديولوجيا ليست مجرد منتج مستهلك، وإنما تخضع لعملية عقلية. فالأفكار والمفاهيم والقيم المتضمنة فى الايديولوجيا يجب أن تستحوذ على عقول المجتمع، لا لأنها تمثل إجابات على استفسارات لموقف أو مشكلة، وإنما لأنها

تمثل اعتقادات وممارسات اجتماعية: وهذه العملية لها جانبها النفسي الذى يعتمد على ميكانيزم تكرار أفكار ومفاهيم بذاتها عبر فترة زمنية منتظمة بهدف السيطرة على المجتمع فكريا.

والمثقفون فى المجتمع يقومون بمهمة إعادة إنتاج الايديولوجيا فى المجتمع، وبحكم التطور فى المجتمع الآخذ بالتحديث تدرج تحت مسميات مختلفة وإن كانت كلها تشير إلى ظاهرة اجتماعية. فهم الذين يلتحقون بمؤسسات السلطة فى المجتمع لتقوم بعملية التبرير وإضفاء المشروعية للسلطة وسياستها والتنظير لها، مستندة فى ذلك إلى خبرتها التى اكتسبتها من التعليم. وفى هذه الحالة فهى تعمل على تطوير المفاهيم وتعميقها وتعتبرها جزءاً عضويا من ايديولوجية النظام الاجتماعى القائم، بل إن دورها وفعاليتها تبدو شديدة التأثير والانتشار بحكم انتظام هذه العملية والتى تتم بأسلوب يكفل وجود إجابات لتساؤلات المجتمع(١٦).

وإعادة إنتاج الايديولوجيا هى جزء لايتجزأ من عملية أوسع يتم فيها إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ذاتها والقائمة فى مجتمع معين، ويقصد بذلك أن النظام الاجتماعى القائم كى يحافظ على وجوده واستقراره واستمراريته، يفرض السيطرة بقوة على جهاز الدولة ومصادر الملكية والثروة، عن طريق نظام لإعادة إنتاج أطراف العلاقات الاجتماعية. ففى المجتمع الرأسمالى حيث العلاقة الاجتماعية السائدة هى علاقة العامل برأس المال أو الطبقة العاملة بالرأسمالية. وبما أن المجتمع ومؤسساته الايديولوجية والتعليمية والقانونية والحدود التى تنتج هذه الممارسة تكفل بأن تعيد كل طبقة إنتاج نفسها، فتوزع الدخل وتحديد مستويات الأجور بالنسبة للعمال مثلا يحول دون أن يصبح أبناؤهم قيادات متقدمة فى المجتمع. فالأجور تكفى لإشباع الحاجات الأساسية. منظوراً إليها بمنظور نسبى، أى اختلافها من مجتمع لآخر حسب درجة التطور ومن مرحلة لأخرى فى مجتمع واحد، ومن ثم لاتكفى هذه الأجورز للانفاق على تعليم أبنائهم لفترات طويلة ويتمكنوا بذلك من الإفلات من العمل فى المصانع. فأبناء العمال ينبغى أن يؤهلوا للالتحاق بالمصانع كآبائهم لتأمين احتياجات الصناعة المستمر. وفى إطار نفس العملية، تتكفل طبقة الملاك من خلال

البنية القانونية المطبقة وبالذات قوانين الميراث من الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر الثروة حكرا على ملاكها الحاليين، فالقوانين والممارسات الاجتماعية ونظام القيم يؤكد على تركيز الثروة وحمايتها وحبط عملية الحراك الاجتماعي(١٧).

ومن ثم تلعب الايديولوجيا الرسمية دوراً هاما، ليس فقط في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية، وإنما في تصويرها على أنها أفضل علاقات اجتماعية ممكنة تتفق مع مقتضيات العمل والمنطق والطبيعة. وفي هذا ينبغي التأكيد على أن الايديولوجيا الرسمية تصدر عن مفهوم محدد ذى بعدين. أولهما أن الايديولوجيا السائدة في مجتمع ما تمثل كلا واحدا بل متجانسا من حيث طبيعة الأهداف المنوطة به وثانيهما أنه رغم هذه الوحدة إلا أنه يمكن وبقدر من الحذر والدقة افتراض تعدد مستويات هذه الايديولوجيا، بل تعدد الأشكال والأنماط التى تغفلها، فهناك ما يمكن تسميته الايديولوجيا السياسية أو المستوى السياسى لايديولوجية مجتمع ما والايديولوجيا السائدة أو ما يطلق البعض عليها الايديولوجيا الظاهرة أو المعلنة تمييزا لها عن الايديولوجيا غير المعلنة أى الضمنية. ويمكن الحديث عن ايديولوجيا اجتماعية ثابتة ومتغيرة في وقت واحد قائمة في مؤسسات الدولة الثقافية والتعليمية والقانونية تتضمن مفاهيم تختلف باختلاف المهام التى تقوم بها ولكنها تتميز رغم هذا الاختلاف بالوحدة والتجانس أى توحد الأهداف التى تهدف إليها(١٨).

وعلى الرغم من ذلك، فايديولوجية مجتمع ما تبدو في الممارسة كوحدة لاتتجزأ. إذ سرعان ما تتحول السياسة الرسمية إلى قيم وثقافات تتخلل البرامج التعليمية والثقافية وهو الأمر الذى يبرر صعوبة الفصل بين مستويات الايديولوجيا في الممارسة الاجتماعية لاعتبارات عملية وعلمية لتحديد موضوع الدراسة والمستوى الذى يمثل اهتمامها نظراً لصعوبة دراسة ايديولوجيا مجتمع ما بأكملها وعلى كافة مستوياتها. وإذا كانت الدولة هى أداة الهيمنة المنظمة في المجتمع، فإنه، وبالمثل يمكن القول أن الايديولوجيا هى، احتكار صناعة الرموز والتصورات والمثل العليا في

مجتمع ما، وذلك لحماية وتأكيد مصالح النظام الاجتماعى القائم والحيلولة دون الفهم الشامل لحركة الواقع الاجتماعى والسياسى والقوانين الفاعلة فى تطوره.

وظائف الايديولوجيا:

تتحدد أهم وظائف الايديولوجيا ومضمونها فى أن الطبقة الحاكمة تصور مصالحها الخاصة على أنها المصالح العامة لكل أفراد المجتمع أو على أنها المصالح العليا للمجتمع، ويرتبط هذا التصور الذهنى ارتباطا جوهريا بموقعها فى العلاقات الاجتماعية القائمة. فبحكم هذا الموقع لاترى من الأشياء إلا ظواهرها. ومن ثم فهى ترى مظاهر العلاقات الاجتماعية، أى الأشكال القانونية والفكرية التى تتمثل فيها على أنها جوهرية. فقوة العمل هى العنصر الوحيد بين عناصر الإنتاج الذى يقوم بخلق فائض القيمة، لكن هذا الجوهر يختفى فى إطار الإدراك الايديولوجى للطبقة الحاكمة، فالعمل والملكية تقدم على أنها تمثل المصالح العامة للمجتمع ككل وليست الأسس التى تقوم عليها سيطرة المجموعات الحاكمة. وفى كل مرحلة تاريخية تتحدد الأشكال والأنماط التى تصاحب هذا التصور. فمرحلة الغزو الاستعمارى لم تكن للبحث عن أسواق لفائض الإنتاج أو للبحث عن المواد الخام لتشغيل المصانع الرأسمالية فى مراحل نموها فحسب وإنما كان تبريرها الايديولوجى هو أنها انجاز لمهمة الحضارة الغربية المتحضرة تجاه الشعوب البدائية.

ولايقتصر هذا الأمر على المصالح المادية والاجتماعية المباشرة فقط وإنما يمتد كذلك لينسحب على كل المفاهيم والتصورات والقيم التى تمثل جزءاً من النظام الايديولوجى. فمفاهيم الملكية الفردية والاقتناء تقدم ليس فقط على أنها مدركات كونية وعالمية وإنما على أنها طبيعية وإنسانية تمثل جزءاً لايتجزأ من الطبيعة الإنسانية إذ تتجاوز هذه المفاهيم المصالح الاجتماعية للنظام القائم لتدخل فى إطار العالم الخارجى(١٩).

والوظيفة الثانية للايديولوجية هى التبرير، ويقصد به أن الايديولوجيا تقوم بتبرير النظام الاجتماعى القائم وإضفاء المشروعية عليه واعتبار وجوده أمراً طبيعيا يجد أساسا

له فى الطبيعة البشرية واستحالة انتظامه دونها. وتمتد وظيفة التبرير لتشمل التستر على قصور أداء النظام الاجتماعى وعجزه عن حل المشكلات الأساسية فى لحظة تاريخية معينة. ويتخذ هذا التبرير أنماطا مختلفة. إلا أن النمط الشائع والمعروف فى التبرير هو «نسبة الأخطاء إلى غير مسبباتها» بمعنى أن تناول الأخطاء وتحليليها لايتم عبر السياق الحقيقى الذى يقوم بإنتاجها أى النظام الاجتماعى القائم وممارساته السياسية والفكرية، وإنما يتم نسبتها إلى مصادر لاعلاقة لها بالأخطاء ذاتها أو علاقاتها بالخطأ فإنها ليست جوهرية منظوراً إليها بالمقارنة مع أسباب أخرى جوهرية يتم تغطيتها وإخفائها. فقصور السياسات المطبقة عن انجاز حلول جذرية للمشكلات القائمة فى مجتمع محدد لايرجع إلى جوهر هذه السياسات وأصولها الاجتماعية وإنما يرجع إلى سوء التطبيق والأداء ونشوء ظروف لم تكن فى حسبان واضعى هذه السياسات. والفساد المستشرى فى مجتمع ما لايرجع إلى المناخ العام المصاحب لسياسة بعينها أو نظام اجتماعى بذاته وإنما يرجع لفساد بعض الأفراد وانتهازيتهم. وهذا النمط من التبرير شائع فى أداء معظم الأيديولوجيات ويمثل قاسما مشتركا بينها، وبالذات فى مراحل تدهورها واضمحلالها وتحول الفئات الاجتماعية التى قامت بالتمهيد لها إلى فئات مسيطرة فى قمة السلطة أى باختصار عندما تصبح هذه الفئات وليس مصالح المجتمع ككل أساس الممارسة الايديولوجية.

ويرتبط بالوظيفة الثانية الوظيفة الثالثة ومؤداها منح الأخطاء طابعاً أبديا، فالأخطاء فى ايديولوجية أى نظام اجتماعى لايتم تحليلها بكشف أسبابها الحقيقية والتقدم نحو معالجتها معالجة جذرية، ولكنها تبرر وتقدم باعتبارها جزءاً من الطبيعة البشرية، لايمكن التأثير فيها أو تغييرها، ويستند أنصار هذا الرأى على المقولة: «ومن منا لايخطىء، وجل من لايخطىء، وليس ثمة إنسان معصوم من الخطأ، كما أن الخطأ هو الطريق إلى النجاح». وقد يكون هذا الرأى صحيحا عندما يكون المقصود تغيير المجتمع والتأثير فيه. فالإنسان والمجتمع ظاهرة يصعب السيطرة عليها معمليا، ولكن الفارق يرجع إلى المنظور الذى يتم به معالجة الأخطاء. فالممارسات الاجتماعية معقدة وتتطلب دائما المراجعة والتقييم العلمى بل وحساب المتغيرات المستقبلية،

التى يمكن أن تستجد عند تنفيذ الخطة والاستراتيجية والبحث عن بدائل واختبارها واختيار الأفضل. بينما الوقوع فى الخطأ من منظور الأيديولوجيا يؤكد على الطبيعية البشرية الكونية مما يصعب معه التفسير العلمى والتحليل السليم نظراً لنسبة بعضها إلى عناصر يصعب السيطرة عليها أو التأثير فيها.

أما الوظيفة الرابعة وهى إضفاء المشروعية على الواقع(٢٠). فيقصد بها استبدال العلاقة الاجتماعية الحية والمعاشة بأطرافها الحقيقيين الذين يتمتعون بوجود مادى بعلاقة أخرى تصورية ايديولوجية. فالإنسان فى إطار الايديولوجيا يعيش علاقته الاجتماعية بالآخرين ليست كما هى قائمة فعلا وإنما بشكل آخر يشوه فى الواقع ويجزؤه. ويضفى عليه أقنعة تحول دون التعرف على ما هو حقيقى. ورغم أن العلاقات الحية للإنسان تقوده بالخبرة المباشرة واليومية إلى الكشف عن بعض جوانب الواقع بل والتمرد عليه ولكن هذا الكشف جزئى وتلقائى ومن ثم فهو محدود يحول دون تملك وعى تاريخى بحقيقة موقعه ومكانته فى العلاقات الاجتماعية القائمة. فعلاقة العامل برأس المال هى علاقة طبيعية بل ومتكافئة على المستوى القانونى. فالعامل بموجب العقد المبرم مع صاحب العمل حر، ويقف على قدم المساواة معه. ولكن الواقع يؤكد أنه حر ولكنها حرية متناقضة. فهو حر أولا بمعنى أنه يبيع قوة عمله لمن يشاء ولكنه مكره ومجبر على بيع قوة عمله، وثانيا بمعنى حريته فى الملكية فهو لايملك ومن ثم فهو حر أن يبيع قوة عمله. والواقع التاريخى يؤكد أنه ليس حرا فى أن يبيع هذه السلعة. وإنما هو مكره بحكم التطور الذى أدى إلى ظهور طبقة تملك وسائل الإنتاج وأخرى لاتملك إلا أن تبيع قوة عملها. هذه العلاقة تأخذ طابعا يخفى جوهرها ومضمونها التاريخى ليبدو العمل علاقة تعاقدية تتحدد بإرادة طرفين هما: العامل وصاحب العمل، وبهذا يتم إضفاء المشروعية على الواقع وإخفاء مضمونه الاجتماعى والتاريخى والقوانين الموضوعية المؤثرة فى حركته وتطوره. ويستبدل الواقعى المعاش والوهمى. فالتصورى يحل محل الواقعى من حيث تأكيد سيطرة الفئات المالكة والإبقاء على جوهر العلاقات الاجتماعية. ولكن فوق ذلك أيضا اغتراب عن الواقع. والدولة تؤكد أيضا من طبيعتها الاجتماعية والتاريخية

كأداة تقهر الطبقات غير المالكة وتتحول إلى حارس للصالح العام والمصلحة العامة وهى بذلك فوق المجتمع والطبقات، تقوم بدور الحكم فى العلاقات الاجتماعية القائمة. ومن ثم يتم إخفاء وظيفتها الطبقية لتأمين مصالح الطبقات المالكة وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية أى تأكيد سيطرة الطبقات المسيطرة.

والوظيفة الخامسة والأخيرة، هى العملية التى يتم بمقتضاها تحديد دور كل فرد فى إطار العلاقات الاجتماعية حسب الواقع الطبقى والاجتماعى له ويتشكل خلالها اتجاهات الأفراد وسلوكهم وطريقة نظرهم للدور الذى يقومون به أو بمعنى آخر تتكفل هذه العملية بادماج الأفراد فى نسيج المجتمع القائم عبر اطار من المفاهيم لتشكيل وعى الشخص ونمط استجاباته تجاه الواقع بطريقة تضمن تكيفه فى اطار العلاقات الاجتماعية القائمة. و،فى هذا يلاحظ أن كل مؤسسة فى المجتمع تتضمن إطاراً من المفاهيم والتصورات النظرية بل والأخلاقية التى يتم بمقتضاها استيعاب الأفراد فى إطارها وتحقيق قدر من الانسجام النفسى وقدر ما من الشعور بالانتماء ومن خلال ذلك يتم تشكيل شخصيات الأفراد ووعيهم وضبط ردود أفعالهم وترشيد جهودهم فى إطار الحفاظ على جوهر العلاقات القائمة فى المجتمع وتتكفل الأسرة والمدرسة والمؤسسات المختلفة فى المجتمع والثقافة بهذه العملية بحيث يبدو أن سلوك الأفراد كما لو كان نابعا من إرادتهم الحرة وليس مفروضا عليهم[٢١].

البحث عن الايديولوجيا عند عبد الناصر

مما لاشك فيه أن البحث عن ايديولوجية للناصرية، يجب أن يدور فى نطاق مواثيق الثورة وخطب ومواقف الرئيس جمال عبد الناصر وتجربته. ويمكن أن يضاف إلى هذه الاجتهادات الفكرية والتطبيقية التى صدرت على امتداد فترة حكمه، لقوى فكرية وسياسية كانت تجتهد وتطبق من واقع التزامها بالاتجاه الفكرى والسياسى للزعيم حتى لو لم تنشط تحت قيادته ابتداء من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ وهو الإطار التاريخى الذى يضم عناصر الايديولوجيا الناصرية.

إن عبد الناصر كان مبدعا على المستوى الفكرى والتطبيقى. قدم مقولات فكرية وأنماطا من أساليب التطبيق وأدواته وأشكالا من التنظيم الاجتماعى لم تكن قائمة من قبل. فارتبط كل ما أبدعه عبد الناصر من فكر وما أنجزه من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية بأذهان المجتمع. فلم يكن مجرد أداة توصيل تمر منها الأفكار والخبرات السابقة فى سبيلها إلى التنفيذ، بل كان عنصراً مضيفا إلى الأفكار والخبرات التى سبقته، يتفاعل معها فيؤثر فيها ويتأثر بها، فلا تتجاوزه إلى مساحة التطبيق إلا وقد حملت طابعه. وكان ما يميز عبد الناصر هو فاعلية العنصر الذاتى وتفاعله مع المعطيات الموضوعية فأصبحت الذات التاريخية بكل خصائصها جزءاً لايتجزأ من كل فكرة طرحها. وبالتالى لايكون من المقبول علميا تقييم أفكار ومنجزات عبد الناصر منعزلة عن عنصرها الذاتى. فعبد الناصر كان يقوم مقام الايديولوجيا ويؤدى وظيفتها، فهو مصدر الإبداع الفكرى، والالتزام الحركى، وهو الحكم عند الاختلاف، وبغياب عبد الناصر انقضى العنصر، وبقيت مقولاته ومنجزاته ينقصها وجوده، وتقييمها هو تقييم موضوعى خالص.

وبالرغم من أن أفكار عبد الناصر قد تطورت واقتربت من ذروة النضج عن طريق الإضافات الواعية التى أسفرت عنها الدروس المستفادة من التجربة والخطأ فى الممارسة. ولم يكن من الممكن التوقف عند مضمون فكرى معين ليقال أن هذا هو النموذج الذى اكتملت به النظرية به. وبوفاته انتهت مرحلة التجربة والخطأ.

ولأسباب تاريخية سابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت الثورة قبل أن تستكمل إطارها الفكرى، أى قبل أن تمتلك توجيها ايديولوجيا. ولما كان المنهج العلمى جزءاً أساسيا من أية نظرية، فإن الثورة قد انطلقت على خطى منهج التجربة والخطأ. ومن خلال هذا المنهج نما البناء الفكرى للثورة وانطلق فى يوليو ١٩٦١ من مجموعة محددة وعامة من المبادئ إلى وثيقة فكرية هى الميثاق، ثم من بعده بيان ٣٠ مارس. ولكن الميثاق نفسه رغم تقدميته على ما سبقه، كان موضع تجربة. أما بيان ٣٠ مارس فكان مرتبطا ارتباطا وثيقا بهزيمة يونيو ١٩٦٧. ولاننسى كتاب «فلسفة الثورة كأول وثيقة ايديولوجية معلنة للثورة[٢٢].

والسؤال الآن، ما هى العناصر المكونة لبناء الايديولوجيا الناصرية؟ وللإجابة على هذا السؤال ليس أسهل من أن ينطلق أى باحث من خلال فكر أو ممارسة فينتقى من اطار التجربة التاريخية ما يروق له من أقوال أو مواقف ليقول: هذه هى الناصرية. والواقع أن هذه لن تكون إلا الناصرية كما يفهمها هذا الباحث. فالمرحلة التاريخية محل الدراسة تتميز أساساً بأنها مرحلة التحرر الوطنى، مرحلة التحرر من الاستعمار القديم والجديد والاستيطانى وضد التبعية بكل أنواعها. وكان هذا الخط التحررى لجمال عبد الناصر، كان ثابتا وواضحا منذ سنة ١٩٥٢ وظل متصلا طوال حياته، لم ينقطع ولم يضعف ولم يتغير. ولما كانت معارك التحرر تسمح بالتقاء قوى مختلفة المصادر الفكرية والاتجاهات السياسية والمصالح الاقتصادية والوعى، وإن كانت متفقة فى موقفها الموحد من الاستعمار. فقد التقت تحت قيادته قوى جماهيرية لاتتفق فيما بينها إلا على الموقف التحررى وتذهب فيما عدا ذلك مذاهب شتى. فلم تكن الناصرية عندهم تعنى أكثر من الالتزام بالنضال فى معارك التحرر. أما ما يتجاوز هذا فقد كان لكل واحد منهجه الخاص. ومن بين أولئك برز الذين خرجوا على عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، ومنهم من انقض على منجزاته ودعوا إلى تصفيتها بعد إنتهاء حياته[٢٣].

كما أن الفارق بين ما انتهت إليه الثورة سنة ١٩٧٠ وما بدأت به سنة ١٩٥٢ هو الفارق بين المجتمع المصرى بين ١٩٥٢ وسنة ١٩٧٠ ويمكن أن نلحظ هذا على مستويين:

المستوى الأول : أن ثورة يوليو عندما بدأت لم يخطر ببال عبد الناصر وهو يعدلها، أن يتسع تنظيم الضباط الأحرار لغير المصريين، ولم يكن الوطن العربى إلا دائرة ثانية محيطة بالدائرة المصرية تتأثر بها وتؤثر فيها. وفى معركة ١٩٥٦ خاضت مصر القتال دفاعا عن حريتها ودخلت الجماهير العربية على امتداد الوطن العربى المعركة، ودمرت أنابيب النفط والقواعد العسكرية. وفى تلك المعركة اكتشف عبد الناصر أن العلاقة بين مصر والأمة العربية ليست علاقة دائرة بدائرة. بل علاقة الجزء بالكل[٢٤] . وتعلم من الخطأ أن الكل الصحيح للحفاظ على حرية مصر هو حرية الأمة العربية التى تنتمى إليها.

المستوى الثانى: أن ثورة يوليو لم تكن فى بدايتها اشتراكية. فالإصلاح الزراعى قصد به تحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك تغييراً فى علاقات الإنتاج الزراعى. والعدالة الاجتماعية وهى من مبادئ الثورة الست فلا يكفى القول بأنها مبشر لاتجاه اشتراكى ويؤيد هذا اتجاه الثورة إلى التنمية الاقتصادية من ١٩٥٢ - ١٩٥٦، فاتجهت الثورة اتجاها واضحا لحل مشكلة التخلف بالتنمية الرأسمالية. فصدر فى سنة ١٩٥٣ قانون استثمار الأموال الأجنبية ومنح لرؤوس الأموال تسهيلات لم يحصلوا عليها فى أى قانون سابق. وانشئت المؤسسة الاقتصادية وكان هدفها الأخذ بيد المشروعات الخاصة حتى تقف على قدمها كما كان لاختيار الثورة رجالا رأسماليين عولت عليهم فى حل مشكلة التخلف، ولكنهم خذلوا الثورة وتخلوا عنها. فمن ناحية كانت البنية الاقتصادية المتخلفة التى ورثتها ثورة ٢٣ يوليو فى حاجة إلى تراكمات استثمارية توظف فى المجالات الإنتاجية وتكون فائضا اقتصاديا يمكن استثماره حتى تتم عملية التنمية. ولم يكن كل هذا ليسمح لرأس المال الوطنى بفائض الأرباح المتاحة فى المجالات الاستهلاكية أو الوسيطه فهرب رأس المال الوطنى إلى حيث توجد الأرباح الأكبر. هرب داخليا إلى النشاطات الاستهلاكية والطفيلية وهرب جزء كبير منه إلى خارج مصر. ومن ناحية أخرى، فإن رأس المال الأجنبى قد فعل ما يفعله فى كل مرة. فكانت له شروطه التى تركزت فى الاعفاءات من الضرائب خمس سنوات، والاعفاءات الجمركية على مايستورد، وحرية تصدير

أرباحه وكلها تسهيلات تضمنها قانون ١٩٥٣ . بل كان لابد له من ضمانات تتصل بسياسة الدولة داخليا وخارجيا. إلا أن عبد الناصر رفض التنمية عن الطريق الرأسمالى، ودارت معركة السد العالى وهو من أكبر مشروعات التنمية وقاده ذلك إلى تلك القاعدة الاقتصادية للتنمية الاشتراكية. عندما أمم عبد الناصر المؤسسات المالية والاقتصادية، واكتشف الطريق الاشتراكى واختار الاشتراكية كضرورة أملتها ظروف التخلف. وعندما تعلم من التجربة، طور وصحح المفاهيم الأولى فأصدر الميثاق وقوانين يوليو الاشتراكية[٢٥] .

وهكذا بدأت مرحلة تاريخية اغتنت من التجربة وتحولت من خلال المعاناة فى الممارسة إلى شعار ايديولوجى: حرية. اشتراكية. وحدة. وخلال تلك المرحلة وعلى امتدادها التقت وجمال عبد الناصر فكريا وعملت معه وتحت قيادته شخصيات وقوى عديدة وكانوا جميعا تحت قيادته ناصريون. وبعد ١٩٧٠ لم تلبث تلك الاتجاهات التى كانت تتباهى بإنتمائها الناصرى. أن تكشف عن نفسها وتتعرض بالهجوم على تلك الفترة أولئك الذين رفعوا الميثاق يوما إلى مصاف الكتب المقدسة.

لقد كان على ثورة ١٩٥٢ أن تتغير لتطور المجتمع بأجهزة الدولة، مع أن تلك الأجهزة ذاتها هى التى أفسدت مجتمع قبل ١٩٥٢ وبررت قيام الثورة. فلقد كان قادة الأسلحة الجوية والبحرية سنة ١٩٦٧ هم أنفسهم قادتها منذ عهد الملكية[٢٦] .
كما أن الذين صاغوا قانون الاصلاح الزراعى هم أبناء كبار الملاك. كما أن الذين وضعت الثورة فى أيديهم المؤسسات الاقتصادية ودخلت بهم ميدان التحول الاشتراكى ووضعتهم على رأس القادة فى القطاع العام كانوا هم الرأسماليين وأبناؤهم. كما أن الصحفيين الذين يقودون حملة التشهير بالناصرية بعد ١٩٧٠ كانوا من أقرب الناس إلى مواقع القيادة فى ثورة ٢٣ يوليو. ويوم أن أصبح التحول الاشتراكى ضرورة للتنمية وأنشأ القطاع العام هيئات ومؤسسات وشركات تجمع كل أوجه النشاط الاقتصادى وأصبح المعتنقون للاشتراكية فى مواقع القيادة فى المؤسسات الاقتصادية وضمانا للرقى الوظيفى، فدخل الانتهازيون مباراة الادعاء بالإشتراكية ومما شجعها أن القوى الاشتراكية الحقيقية تحت تأثير جمودها الفكرى

مكنت تلك القوى من الاستيلاء على مواقع القيادة. وهذا الخطأ التاريخى يعتبر المسئول الأول عنه الظروف التاريخية التى سادت قبل ١٩٥٢ وحرمت الثورة من المقدرة على أن تبدأ بتوجيه ايديولوجى وبحزب قادر على إدارة الدولة بعد الاستيلاء على السلطة.

وكانت النتيجة أن هناك من الكتب والمقالات والندوات والأوراق وما أفرزه الانتهازيون من فكر ومن خلال مواقف نسبت إلى المرحلة التاريخية الناصرية تلفق وتخترع أفكاراً لا أساس لها من العلم وتقدمها تعليقا على تلك الفترة. حتى فى فترة حكمه عندما قرر عبد الناصر فى صيف ١٩٦٣ أن يدرس فى كل المدارس والمعاهد العليا والجامعات ما عرف باسم (المواد القومية) وكان من بينها مادة سميت «الاشتراكية العربية» وكان الطوفان. طوفان من الكتب ألفت على عجل لتدرك بدء العام الدراسى تحمل كلها عناوين (الاشتراكية العربية) وتنتقى من الميثاق وتلفق بين النظريات ما تستطيع ليعلن أصحابها أنهم منظروا الفكر الناصرى. وفى الصيف التالى سئل عبد الناصر عن رأيه فيما سمى (بالاشتراكية العربية) فقال أنه يعتقد أن الاشتراكية واحدة وإنما يختلف التطبيق. فنزع الانتهازيون أغلفة الكتب وغيروا العناوين.

ولهذا كله من العسير الاستهانة بالصعوبات التى تعترض الباحث الجاد فى استخلاص مبادئ الناصرية من الإطار التاريخى لتلك المرحلة. وهى صعوبات واقعية يقتضى التغلب عليها جهودا مخلصة ومعرفة علمية صحيحة بالواقع التاريخى الذى انقضى وبالأسلوب العلمى لاكتشاف المبادئ الأساسية التى أسهمت فى تطويره. إلا أن هناك عوامل يمكن أن تساعد على فهم هذه المرحلة هى:

(١) انكشاف ادعياء الناصرية بعد وفاة عبد الناصر وارتدادهم إلى مواقع الهجوم على تجربته.

(٢) وضع المواقف الفعلية لكثير من القوى والأفراد من المنجزات التى شكلت فترة عبد الناصر.

كما أن هناك أربع ضوابط منهجية تمكن من استخلاص مبادئ واضحة محددة تكون صالحة للالتقاء عليها والالتزام بها والاحتكام إليها فى فهم تلك الايديولوجيا هى :

الأول: أن يؤخذ فى بناء الايديولوجية المبادئ الفكرية وتطرح الخطط الاستراتيجية أو المواقف التكتيكية التى خططها عبد الناصر. وقد يقتضى فرز الخبرات الفكرية والتطبيقية التى خلفها على المستويات الثلاثة لحركته التاريخية: المبدأ. الاستراتيجية .التكتيك.

الثانى : أن تؤخذ فى بناء الايديولوجيا، المبادئ الفكرية فى درجة نموها القصوى التى وصلت إليها فى حياة عبد الناصر ويقتضى هذا تتبع نشأة ونمو وتطور تلك المبادئ خلال الفترة التاريخية التى انتهت عام ١٩٧٠ وطرح كل المبادئ الفكرية التى تجاوزتها تجربة عبد الناصر وحجمتها وطورتها.

الثالث: أن تؤخذ فى بناء الايديولوجية المبادئ الفكرية المتطورة التى خلفها الرئيس. وهذا يقتضى فرز تلك المبادئ حتى لو كانت متطورة نتيجة ممارسته وظيفته كرئيس دولة.

الرابع: المنهج العلمى الذى يبرر ويربط كل المبادئ المستخلصة. أى المنهج الذى يفسر لنا كيف أسفرت الحركة التاريخية عما هو صحيح.

ويمكن أن نضرب أمثلة لهذه الضوابط على النحو التالى: فالمواقف من الوحدة العربية ويمثله المبدأ الأول. فلقد كان عبد الناصر وحدويا. أما من حيث الاستراتيجية فإن استراتيجيته لتحقيق الوحدة كانت متأثرة بموقعه كرئيس دولة وما يفرضه عليه ذلك الموقع من قيود دولية ودستورية. وكانت هذه الاستراتيجية قائمة على الاقتراب من الوحدة عن طريق التقريب بين النظم والدول الاقليمية ولم يكن فى استطاعته أن يخطط استراتيجيا غير ذلك. كما أنه خلف اجتهادات فكرية كثيرة بيانا ودفاعاً عن مبدأ الوحدة العربية وعلاقته بالتطور التقدمى للأمة العربية حيث كانت واضحة في قوله (أن التقدم لايمكن أن يقوم على أساس التجزئة)[٢٧] . كما خلف أيضا

مقولات فكرية ومواقف تبرر رؤيته الاستراتيجية لأسلوب تحقيق الوحدة. وكل هذا متواجد ومختلط فى تراث عبد الناصر. وبينما يظل مبدأ الوحدة قائمة يستمد صحته من واقع موضوعى ثابت هو الوجود القومى، فكانت مبررات استراتيجية عبد الناصر متصلة به شخصيا، والظروف التى كان يناضل فيها، والأدوات التى كانت متاحة، والقيود التى كانت مفروضة على حركته وأهمها مسئوليته الدولية والدستورية كرئيس دولة. فكانت تلزمه احترام استقلال الدول العربية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، أى احترام التجزئة. أما المثل الثانى. وهو أن الاشتراكية عرفها المصريون قبل أن تبدأ ثورة ٢٣ يوليو وقبل أن تطبق أيضا اشتراكيتها. وفى مرحلة سابقة ردد عبد الناصر تعبيراً وسطيا يتفق مع درجة نمو الثورة فى طريقها التجريبى إلى التحول الاشتراكى نعنى تعبير (الاشتراكية التعاونية) ثم تطور كل هذا إلى أن بلغ أقصى درجات نضجه فى الميثاق. ومع ذلك فإن التطبيق قد تجاوز الميثاق فى السنوات التالية لعام ١٩٦١ وبالذات فيما يختص بعنصر العمل. فابتداء من عام ١٩٦٤ أصبح العمل (تشغيل العاطلين والخريجين) هدفا مقصوداً لمبررات الاشتراكية بغض النظر عن أثر العمالة فى سعر تكلفة الإنتاج. وفى عام ١٩٦٤ أصدر عبد الناصر القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ صحح فيه الموقف الوسطى من أموال الاقطاعيين والرأسماليين وأعداء الثورة. فقد طبقت الثورة على هؤلاء جميعا قانون الحراسات الذى يطبق على الأعداء أثناء فترات الحرب وقانون الحراسات يبقى الملكية والعائد لأصحاب الأموال ويغل أيديهم فقط عن الإدارة. وهو موقف يتفق وظروف الحرب التى هى مؤقتة مهما طالت، والمتوقع بعد ذلك رد الأموال إلى الرعايا الذين منعوا من إدارتها خلال فترة الحرب. أو تعويضهم عما تلف منها جزء من التسويات الدولية التى تتم بعد الحرب. ونصوص قانون الحراسات الذى طبق ابتداء من عام ١٩٥٦ فى مصر مستعارة بالنص تقريبا من قانون الحراسات الذى صدر على أثر قيام الحرب العالمية الأولى. على أى حال فإن نظام الحراسة على الأموال كإجراء تحفظى، أو حتى كعقوبة، لا علاقة له بالاشتراكية والنظام الاشتراكى. والذى حدث أن جزءاً كبيراً من الثروات العقارية والمالية والتجارية أخذت وسلمت إلى جماعة من الموظفين

أداروها لحسابهم دون أن يعيدوا إلى أصحابها شيئا من ناتج إدارتها. وبدون أن يعود إلى خزانة الدولة شئ من ذلك الناتج. وكانت فرصة استغل فيها الحراس هذا النظام العقيم فنهبوه تحت حماية قانون يحرم الطعن على تصرفات الحارس. ولفترة طويلة حرمت مشروعات التنمية من الإضافة المالية، والاقتصادية التي كان يمكن أن تمثلها لها الثروات فيما لو كانت قد ألغيت ملكيتها الخاصة أو أممت(٢٨).

وقد حاول عبد الناصر التغلب على هذا بطريقين غير حاسمين الأول التأجيل الواقعي في دفع سنوات التعويض. الثاني: الإيحاء إلى الحراس ببيع المؤسسات المستولى عليها إلى القطاع العام. ولم يحسم الأمر إلا عام ١٩٦٤ فقضى القانون ١٥٠ بأن تؤول إلى الدولة كافة الأموال الخاضعة للحراسة. أي أنها أممت وهو ما كان يجب أن يحدث المهم أن عبد الناصر خلف أفكاراً كثيرة في الاشتراكية وتطبيقاتها بدأت في مستوى بساطة «العدالة الاجتماعية» والاصلاح الزراعي وانتهت إلى سيطرة القطاع العام واحتكاره التجارة الخارجية والنشاط المصرفي واشتراك العمال في الإدارة والأرباح وتأميم النشاط المصرفي واشتراك العمال في الإدارة والأرباح وتأميم ممتلكات المصريين أنفسهم حتى كان تأميم الملكيات لازما لتدعيم أو الحفاظ على متطلبات التحول الاشتراكي. ويستطيع كل من يريد أن يجد في أقوال عبد الناصر أو منجزاته ما يبرر أي طور من تلك الأطوار التي مر بها نمو الوعي الاشتراكي لثورة يوليو. وهو ما يجعلنا على حذر من الفهم الخاطئ للخبرات الفكرية والتطبيقية التي خلفتها المرحلة التاريخية التي قادها عبد الناصر واعتبار أن كل ما قاله عبد الناصر أو فعله على المستوى الاشتراكي يرتفع إلى مستوى المبدأ الذي يلزم المجتمع من بعده دون انتباه إلى حركة النمو المطردة في الوعي الاشتراكي لثورة يوليو فتلتزم الجماهير بأقصى ما قدمته المرحلة. ولاتلتزم به إلا بداية لمسيرتها هي التي لابد أن تنمي ما خلفته المرحلة التاريخية التي انتهت.

والمثل الثالث يمكن أن نستمده من مشكلة الديموقراطية. فعلى المستوى الفكري يبدو عبد الناصر من أصلب وأوضح المدافعين عن الديموقراطية الشعبية. وما جاء في الميثاق من بيان فكري للديموقراطية فلسفة وأسلوبا يعد إضافة ذات قيمة

للفكر الديموقراطي. ولكن المحاولات الجادة لتجسيد هذا الفكر الديموقراطي في مؤسسات ديموقراطية شعبية فشلت أو لم تصل في التطبيق إلى حد يترجم النظرية. فمن هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي إلى التنظيم السرى (طليعة الاشتراكيين) إلى منظمة الشباب. كل هذا بالإضافة إلى المخاطبة المباشرة للجماهير لم يحل مشكلة الممارسة الديموقراطية في مصر. وبقيت الديموقراطية في مصر تمارس مكبلة بقيود البيروقراطية. كما أن عبد الناصر قد يأس من إمكان الممارسة الديموقراطية عن طريق تثقيف أو تطوير الأجهزة والمؤسسات التي يديرها ويسيطر عليها جيل بيروقراطي. فأنشأ منظمة الشباب[٢٩]. والذين عاشوا في منظمة الشباب يعرفون أنها كانت الأبن المدلل لعبد الناصر ومقصد أمله في أن تفرز الكوادر التي لم تتح قبل ١٩٥٢م، أنه كان يعول عليها في تصحيح السلبيات التاريخية الموروثة. وأنه كان يرعاها رعاية خاصة، ويسمح لها بالنمو الديموقراطي فكراً وحركة وبدون قيود أو خوف. وقد نمت منظمة الشباب نموا رائعا ومتفوقا وحركيا وسبقت الاتحاد الاشتراكي. وبعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت منظمة الشباب تمارس النضال السياسي وأخذت مواقف جادة لم تحتملها البيروقراطية المسيطرة على الاتحاد الاشتراكي واستمرت منظمة الشباب على نشأتها تبشر بتغير نوعي في أسلوب الممارسة الديموقراطية يقترب من نموذجه الشعبي حتى مارست فعلا قيادة الشارع السياسي في أوائل عام ١٩٦٨. عندئذ اتخذ الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت قراره بتجميد منظمة الشباب وإنهاء عمل أفضل عناصرها فماتت أروع التجارب الناصرية على مستوى الممارسة الديموقراطية وبقيت البيروقراطية.

ويرجع فشل عبد الناصر في أن يصل بالممارسة الديموقراطية إلى مستوى مبادئه. إلى أنه كان رئيسا لدولة بيروقراطيتها عتيدة. وكانت البيروقراطية على استعداد لكي تطبع وتنشر وتدعو لأفكار عبد الناصر وأن تستمع جيدا إلى تعليماته وأن تنفذها شكلا، ولكنها لم تكن على استعداد أبدا أن تفقد سلطتها وبالتالي حالت دائما في الممارسة وعلى المستويات البعيدة دون الرؤية المباشرة من جانب القيادة دون أن تجد الديموقراطية الشعبية التي بشر بما جاء بالميثاق طريقها إلى التطبيق الفعلي.

وهكذا بينما يمكن أن تكون الديموقراطية الشعبية مبدأ تلتزمه الجماهير، فإنها ليست ملزمة بأن تقبل ذلك القدر من الممارسة الذى سمحت به البيروقراطية بالرغم من الميثاق.

إطار التحالف فى المجتمع المصرى:

لم تبدأ فكرة تحالف قوى الشعب بالاتحاد الاشتراكى، بل بدأت فى الواقع بقيام الثورة، ليست تجربة لسد فراغ سياسى نشأ من الغاء الأحزاب، وإنما هى ضرورة نبعت من واقع المجتمع المصرى ولها جذورها الممتدة فى التاريخ من خلال نضال المجتمع ضد المستعمر. إلا أن الميثاق الوطنى فى الباب الخامس منه يرى «أن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك للتفاعل الديموقراطى بين قوى الشعب العاملة وهم: الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية(٣٠).

فالوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى «ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة». فإلى أى مدى استطاع الاتحاد الاشتراكى أن يكون فعلا السلطة الممثلة للشعب وما نوع العقبات التى اعترضت طريقه وكيف تصدى لها، فالاتحاد الاشتراكى ليس تجربة، ولم يكن مشروعا من المشروعات العامة بحيث يجوز العدول عنه أو الغاؤه وإنما كان تنظيما سياسيا عبر عن واقعنا الاقتصادى الاجتماعى، ويقود عملية تغيير المجتمع المصرى. إن حتمية الحل الاشتراكى لايمكن أن تتحقق بدون تنظيم سياسى» يقود العمل الشعبى، ويتفاعل مع هذا العمل ومع احتياجات الجماهير عن طريق تنظيماته فى المستويات المختلفة، بحيث يصبح السلطة العليا فوق جميع الأجهزة التنفيذية، والأجهزة التشريعية(٣١).

(أ) هيئة التحرير:

كان طرد الاستعمار هو المهمة الأساسية عند قيام الثورة، وهى مهمة واضحة

أمام قوى الشعب التى كانت مؤمنة بأهميتها موحدة حول شعاراتها وملتفة حول قيادتها الثورية بحكم الكفاح الطويل ضد الاستعمار وما حصل عليه خلال هذا الكفاح من خبرة ووعى بالمعركة الوطنية وأن أسلوب الكفاح المسلح فى القتال يسنده العمل السياسى فى القاهرة، وكان الكفاح ضد الاستعمار يستلزم فى نفس الوقت ضرب الاقطاع بوصفه على قمة القوى المعادية لقوى الشعب. وكان لابد من شكل تنظيمى يضم تحالف قوى الشعب وكانت فى هذه المرحلة كل القوى المعادية للاستعمار والتى من صالحها أن تستكمل البلاد استقلالها السياسى وإن اختلفت الآراء بينها حول طرق حل المسائل الاجتماعية بعد الاستقلال، أن يكون اصلاحيا أو ثوريا، رأسماليا أم اشتراكيا.

وتكونت هيئة التحرير رافعة شعار «كلنا أعضاء فى هيئة التحرير» أى كل منا يريد طرد الاستعمار، ودون برنامج محدد، فالهدف هو الاتحاد من أجل الاستقلال. كان طبيعيا إذن أن ينضم إلى هيئة التحرير الرأسماليون بكافة فئاتهم التى لاترتبط مصالحها مع الاستعمار وملاك الأرض الذين لم ينطبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى والذين تتناقض مصالحهم مع الاستعمار وذلك إلى جانب الفلاحين والعمال والمثقفين. وكان طبيعيا فى هذا الوقت مادام التحالف مفتوحا دون قيود لكل من يريد طرد الاستعمار، وهل كان هناك من يجرؤ على أن يدعى العكس، غير أنه بالرغم من ذلك كان من أهم النتائج الايجابية لتحالف الشعب فى هذه المرحلة أنه فتح الباب واسعا أمام الثورة لتنتقل من العمل السرى داخل صفوف الجيش إلى العمل اليومى وسط الجماهير، وبمعنى آخر أتاحت هيئة التحرير الفرصة لالتحام قوى الشعب بقيادته الثورية الجديدة. وذلك إلى جانب جمع هذه القوى نفسها بشكل منظم لأول مرة وبدأ تعرضها لمشاكلها اليومية[٣٢].

هذا وقد قيم عبد الناصر هيئة التحرير بوصفه لها: «بأنها كانت اقترابا غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة».

(ب) الاتحاد القومى[٣٣]:

تحقق الاستقلال السياسى لأول مرة بعد العدوان الثلاثى ١٩٥٦، على يد قوى الشعب وقيادته. ولم يكن الاستقلال السياسى هدفا ينتهى به نضال الشعب بل كان هدفا لابد من تحققه لكى يبدأ المجتمع بناءه الجديد. وبناء المجتمع يبدأ بعملية الانتقال من حالة التخلف التى انتهى إليها خلال سنوات طويلة من الاستعمار والاقطاع إلى حالة التقدم. فكانت المهمة الأساسية هى مهمة التنمية الاقتصادية، مهمة بناء اقتصاد قومى مستقل، اقتصاد يعتمد على الصناعة، هنا ظهرت الحاجة إلى تنظيم جديد لتحالف قوى الشعب يتولى عملية البناء ويحمى الاستقلال. وكان المنطق فى ذلك الوقت يقضى بأن يضم التحالف كل من له مصلحة فى البناء غير أن المصلحة تختلف من قوة اجتماعية إلى أخرى[٣٤]. فالرأسمالية وملاك الأرض غير المرتبطين بالاستعمار مهمتهم عملية البناء لأنها تفتح أمامهم أبواب الاستثمار والانفراد بالسوق وبالتالى ازدياد ثرواتهم، أما الفلاحون والعمال والمثقفون فكانت مصالحهم مرتبطة بعملية البناء لأنها تفتح أمامهم مجالات العمل وارتفاع مستواهم ماديا واجتماعيا، غير أن المصلحتين فى نفس الوقت متناقضتان لأن عائد البناء واحد وبقدر مايزداد نصيب الرأسماليين منه بقدر ما يقل نصيب باقى القوى التى لا تملك سوى العمل والعكس صحيح، أى أن التناقض بين رأس المال والعمل كان لايزال سائدا وكان من الطبيعى أن تكون الغلبة للرأسمالية، لو ترك الأمر دون تدخل، بسبب أنها الطرف الأقوى اقتصاديا والأكثر خبرة، وبسبب أن الحياة الاقتصادية فى مجموعها كانت تسير فى نطاق قوانين الاقتصاد الرأسمالى. ومن هنا كانت الرأسمالية تحاول باستمرار الوقوف فى وجه أى إجراء ينقل مركز الثقل إلى قوى الشعب كما حدث عام ١٩٥٨ عندما صدر قانون التنظيم الصناعى وفى ١٩٥٩ عندما صدر قانون تحديد أرباح الأسهم. كما حاولت باستمرار انتهاز جميع الفرص لتقوية مراكزها، ولعل أبرز مثال على ذلك محاولتها أن ترث المؤسسات والشركات البريطانية والفرنسية التى مصرت.

وبصدور قرارات يوليو ١٩٦١ ازداد التناقض عمقا وحدد جمال عبد الناصر

ذلك فى خطابه أمام مؤتمر الاتحاد القومى» إن الفكر الثورى فى تلك الفترة، وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية، يمكنها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة. ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا اليوم، حدث فى داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية الطبيعية، والقوى المضادة للثورة الطبيعية ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة، بل وكاد ينحرف بها فى بعض الأحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل وقوله أيضاً فى مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية. «أنا أعتقد أن الاتحاد القومى كان به عيب واحد، هو أننا تركنا الفرصة للرجعية للتسلل إليه وتسيطر على المناصب الرئيسية، ونحن فى هذا كنا حسن النية، لأننا عندما كنا نريد أن نحل الصراع الطبقى بالوسائل السلمية. ونقيم نوعا من التعايش السلمى بين الطبقات فى اطار الوحدة الوطنية، سمحنا لكل الناس، حتى الرجعية بالدخول فى الاتحاد القومى»[٣٥].

وهكذا كان لابد لتحالف القوى الثورية الطبيعية، وقوى الشعب العاملة، أن يطهر صفوفه من القوى المضادة للثورة، من قوى الرأسمالية المستغلة. وكان لابد من تنظيم جديد يضم قوى الشعب فى عملية البناء الاشتراكى، فى عملية تغيير المجتمع إلى مجتمع يزول منه الاستغلال ويعم فيه الرخاء كل أفراد المجتمع بعد أن تحقق استقلاله سياسيا واقتصاديا.

الاتحاد الاشتراكى العربى[٣٦]:

تكون الاتحاد الاشتراكى فى ظل أوضاع اجتماعية جديدة حتمت أن يكون تحالف الشعب هو تحالف خمس قوى اجتماعية هى تحالف الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية بوصفهم جميعا أصحاب المصلحة الحقيقية فى المضى بعملية تطوير المجتمع وتغييره اشتراكيا. وهذه الأوضاع هى[٣٧]:

(١) الاستقلال السياسى والاقتصادى.

(٢) عزل كبار ملاك الأرض والرأسماليين عن السلطة السياسية وتصفيتهم اقتصاديا.

(٣) حصول قوى الشعب العاملة على السلطة السياسية والاقتصادية.

(٤) تصفية الملكية المستغلة كأساس للعلاقات الاجتماعية وتكوين قطاع عام مسيطر على أهم وأغلبية وسائل الإنتاج وتملكه.قوى الشعب وإلى جواره قطاع خاص خاضع لتوجيه الدولة والرقابة الشعبية.

هذه الأوضاع حتمت أن يكون الاتحاد الاشتراكى متميزاً عن الشكلين السابقين للتحالف فى النواحى الأساسية التالية:

(١) وجود الميثاق كبرنامج ودليل عمل واضح ومقرر من مؤتمر القوى الشعبية.

(٢) وجود خطة قومية شاملة للتنمية.

(٣) تحديد قاطع لقوى الشعب بأنها هى فقط القوى التى تستهدف فعلا بناء مجتمع اشتراكى وبالتالى وضوح مسألة هامة وهى أن هذا التحالف بهذا الشكل لابد وبالضرورة أن يكون قوة ضد كل القوى المعادية للاشتراكية. فلم تعد الوحدة الوطنية هى وحدة كل المعادين للاستعمار بل أصبحت بالتحديد ضد غير الراغبين فى الاشتراكية.

التحالف فى فكر عبد الناصر:

يرى البعض أن رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعى فى السنوات الأولى للثورة كانت امتدادا لرؤية بعض التنظيمات والأحزاب قبل الثورة، أى التركيز على عدد من الإجراءات الاجتماعية الاصلاحية التى من شأنها أن تحقق قدراً من العدالة الاجتماعية. ولكن بدون أن تصدر هذه الإجراءات عن نظرية متكاملة تحلل الصراع الاجتماعى وترده إلى أصوله الحقيقية وترسم الخطوات الثورية لصالح الطبقات العاملة بصورة جذرية وشاملة. ثم ما يلبث أن يتعمق التحليل الطبقى الذى يقدمه عبد الناصر للمجتمع المصرى شيئا فشيئا، فلا يقع بمجرد الحديث عن الظلم

الاجتماعى أو تحقيق العدالة وإنما يكيف التناقض الاجتماعى تكييفا حاسما وصريحا يبرز شيئا فشيئا زيادة دقة التحليل الطبقى الذى يقدمه للواقع المصرى وفهمه للتناقضات الاجتماعية[٣٨] .

ففى خطاب لعبد الناصر فى عام ١٩٦١ «أريد أن أقول أن الثورة الاجتماعية وأنا مصمم على كل كلمة الثورة» العدالة الاجتماعية ويضيف مؤكداً «الشعب هو صاحب المصلحة الأصيلة فى الثورة الاجتماعية ولابد أن تكون له الحرية الكاملة، والديموقراطية الكاملة حتى تنجح هذه الثورة الاجتماعية» . «من هم الذين يريدون هذه الثورة الاجتماعية؟ الذين يريدون الثورة الاجتماعية هم الشعب، طبعا فيه تناقض واضح بين الشعب الذى يريد الثورة الاجتماعية ويريد مجتمعا متحررا من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى وبين الأقلية التى تريد مجتمعا فيه استغلال سياسى وفيه استغلال اجتماعى ... كلمة الشعب تختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم – اليوم فى ثورتنا الاجتماعية مثلما حددناه فى ثورتنا السياسية. الشعب هو كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية. انتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ولو أنه قطعا فيه ترابط كبير بين المرحلة السياسية وبين المرحلة الاجتماعية – المرحلة الحالية مرحلة بناء الاشتراكية .. الشعب يشمل جميع الطبقات التى تساند البناء الاشتراكى وتساهم فيه، إذ أنهم هم الذين نعطيهم الحرية كاملة، والديموقراطية كاملة. الشعب هو الذى ينادى بالاشتراكية .... ويساند البناء الاشتراكى، ويساند القدرة الاجتماعية والبناء الاشتراكى ... أعداء الشعب مهم جميع القوى الاجتماعية والجماعات التى تناهض هذه الثورة الاشتراكية والاجتماعية التى هدفها طبعا القضاء على هذا النظام الاشتراكى[٣٩] . وتعبيراً عن هذه الأفكار توصل فكر عبد الناصر فى الميثاق إلى صياغة واضحة تعبر عن طبيعة التحالف الجديد بين قوى الشعب العاملة الذى لابد وأن يحل محل التحالف القديم بين الاقطاع والرأسمالية – فيعلن الميثاق ...» إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط. ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسماليةالوطنية» .

أولاً: الفلاحون والعمال:

يرى عبد الناصر أن قوى الثورة الاجتماعية هذه الفئات الخمس التى تختلف فى درجة ثورتها وفى درجة سعيها لتحقيق الانتقال إلى المجتمع الاشتراكى. وقد أكد فى الميثاق وفى العديد من الخطب والتصريحات والمناقشات، أن الفلاحين والعمال هما الطبقة التى طال استغلالها وأنها صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة وأنها الوعاء الذى يختزن طاقة ثورية وأنها الضمان لاستمرار الدفع الثورى. باعتبارهم العنصر الإنسانى أو القوى البشرية في الإنتاج» فيه طبقة انداس عليها مئات السنين، وفيه طبقة مغلوبة على أمرها كانوا يعتبرونها سلعة إنتاجية، وهما العمال والفلاحون لازم تطلع وتأخذ وضعها الطبيعى ... وإلا لن نستطيع أن نقضى على الاستغلال بكل معانيه وإلا لتعذر علينا أن نخلق المجتمع اللى احنا عايزينه»[٤٠].

وعبد الناصر حين أكد أن الفلاحين والعمال هم القوة الرئيسية فى التحالف، فإن تعريفه قد تغير وجاء استجابة للمطالب الشعبية واستفادة من محك التجربة العملية، فجاء تعريف المؤتمر القومى للقوى الشعبية للعامل والفلاح على درجة من الاتساع التى تسمح لكل من الرأسماليين الوطنيين وكبار الزراع والمواطنين أن يدخلوا ضمن الفلاحين والعمال فقد شمل تعريف الفلاحين أولئك الذين لاتزيد حيازتهم الزراعية على خمسة وعشرين فدانا. كما شمل تعريف العمال كل من تتوفر فيهم شروط العضوية للنقابات العمالية. غير أن التجربة العملية أبرزت كيف استخدم هذا التعريف بحيث دخل فى اطار الفلاحين والعمال وكممثل لهم عديد من العناصر التى لايمكن القول بأنها ضمن هذه الفئات التى قاست فى الماضى والتى طال حرمانها وأدى ذلك إلى الحد من المشاركة الفعلية للعمال والفلاحين فى قيادة العمل الوطنى. وقد أثار الشعب ضرورة هذا التعريف لغلق بعض الثغرات فيه واستجاب عبد الناصر بالفعل لمطالب الشعب وأعلن فى خطابه بكفر الدوار فى أول مايو ١٩٦٨ بأن تدعيم مشاركة العمال السياسية باعتبارهم قوة من قوى التحالف تتطلب تعريفا جديداً للعامل والفلاح[٤١].

ويقـول «أنا مقتنع أن التعريف القديم الذى قام فى سنة ١٩٦٢م تعريف غير كـاف، وهذا التعريف لم يكن نصًا فى الميثاق وإنما كان التعريف اجتهادا من لجنة المائة اللى اتعملت علشان اقرار الميثاق التعريف القديم فيه ثغرات كبيرة فعلا استطاع بعض الناس أنهم يستخدموها ويدخلوا الانتخاب على أساس أن احنا نقبلهم كعمال وفلاحين، وأنا بأقول إذا أردنا لنسبة الخمسين فى المائة المكفولة فى الميثاق، ميثاق العمل الوطنى للعمـال والفلاحين أن تؤدى دورها فى تحقيق التوازن بين قوى الشعب العاملة ودفع التطور فإنه لابد من مقياس جديد يكفل ذلك أكثر ....» وقدم عبد الناصر أثر ذلك تعريفه الذى قصر الفلاحين على من لايحوزون أكثر من عشرة أفدنة والذين عملهم الوحيد هو الزراعة وأنهم مقيمون فى الريف بينما حدد العمال بأولئك الذين يعملون يدويا أو ذهنيا ويعيشـون من دخل عـملهم ولايحق لهم الانضمام إلى نقابات معينة» .

وإذا كان العمال والفلاحون هم الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة فما هى الضمـانات التى تصورها عبد الناصر؟ والتى من شأنها أن تسيطر هذه الطبقة على التحالف بين قوى الشعب وأن تمنع تسلل الفئات الأخرى الأقل ثورية إلى مصاف القيادة أو محاولتها لإيقاف التطور.

إن الضمان الذى تصوره عبد الناصر لذلك يأتى فى كون التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة حقيقية فى الثورة. كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية نافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى النابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة ومن هذا فإن الدستور يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية فى ذلك المجلس النيابى باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه[٤٢] .

يجب أن يكون القرار دائما فى يد الطبقات ذات المصلحة فى تحقيق الاشتراكية. ومن هنا كان تركيز الميثاق وعبد الناصر فى المناقشات التى تمت مع أعضاء المؤتمر القومى على نسبة الخمسين فى المائة للفلاحين والعمال، ورغم أن الميثاق قد أشار إشارات واضحة إلى أسباب ضمان هذه النسبة للفلاحين والعمال مبينا أنها الطبقات التى طال استغلالها وأنها صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة وضمان هذه النسبة كان موضع التساؤل من بعض قوى التحالف ذاته فلم تحظ نقطة فى الميثاق في مؤتمر القوى الشعبية بمثل المناقشات التى دارت حول ضرورة تمتع الفلاحين والعمال بهذه النسبة. ولم يصر جمال على نقطة كما أصر عليها. وأمام السؤال عن حكمه الـ٥٠٪، يجيب عبد الناصر «ايه الحكمة؟ .... ليه ٥٠٪ احنا نرجع مرة ثانية نقول فى حكم الطبقة مين اللى كانوا تعبانين مستغلين ..»، مين اللى بيشتغل وبياخد عرقة الثانى، العامل والفلاح.

وأما التساؤل عن سبب تميز الفلاحين والعمال بمركز خاص فى التنظيم السياسى وعما إذا كان ذلك «يتعارض مع مبدأ الوحدة الوطنية لاسيما أن حقوقهم مكفولة فى المجتمع الديموقراطى بحكم الأغلبية الطبيعية لهم يجيب عبد الناصر» أنا متأسف – لازالت حقوقهم مش مكفولة «ثم يضيف باصرار» أنا باعتبر أهم نقطة فى الميثاق هى النقطة بتاعة الـ ٥٠٪ «ويستمر هذا الاصرار واضحا بعد نكسة ١٩٦٧ وفى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨. كانت الهزيمة العسكرية فرصة اغتنمتها قوى الثورة المضادة لمهاجمة أساسيات المجتمع الاشتراكى محاولة تحميل الاشتراكية والبناء الاشتراكى وزر النكسة العسكرية واغتنام الفرصة للقضاء على كافة المكاسب التى حققها الشعب. وكانت الـ ٥٠٪ الخاصة بالعمال والفلاحين بطبيعة الحال من بين أهم ما ركزت عليه الرجعية المحلية رافعة شعارات الديموقراطية الليبرالية ومحاولة فصم التحالف بين الفلاحين والعمال من جانب، والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية من جانب آخر[٤٣]. وفى مواجهة هذا الهجوم أصر عبد الناصر فى بيان ٣٠ مارس على أن «ينص فى الدستور على حماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال فى كل المجالس الشعبية

والمنتخبة واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية والاجتماعية وتحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة».

ويحافظ عبد الناصر على ذلك عند إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب. فحتى فى أعلى المستويات وهى اللجنة المركزية يصر عبد الناصر على أن يتمتع الفلاحون والعمال بنصف مقاعدها وهى أعلى سلطة سياسية فى البلاد. وكانت قد تبنت فكرة بأنه لاضرورة للاحتفاظ بهذه النسبة على مستوى اللجنة المركزية — ولكن عبد الناصر رفض الفكرة بإصرار ويتم بالفعل تشكيل اللجنة المركزية على أساس احتفاظ الفلاحين والعمال بنسبتهم المقررة فى أعلى المستويات القيادية والتمثيلية[٤٤].

وعلى الرغم من أن عبد الناصر قد أعطى الدور الأساسى والقيادى فى تحقيق الثورة الاجتماعية للفلاحين والعمال إلا أنه لم يقصر هذه المهمة على هذه الطبقة وحدها بل أشرك معها قوى اجتماعية أخرى ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع المصرى. فالمجتمع المصرى يعتبر مجتمعا ناميا. وفى المجتمعات النامية بصفة عامة تلعب البرجوازية الصغيرة دوراً رئيسيات فى كل عمليات البناء والتنمية[٤٥]. وذلك أن طبقة العمال لم تتم بعد فى هذه المجتمعات إلى الدرجةالتى يمكن أن تكون قوى تسيطر وتقود، فالصناعة عادة وليدة ومتخلفة، والأيدى العاملة الصناعية غير مدربة تدريبا كافيا، فهى مهاجرة من الزراعة إلى الصناعة. فالعمال نسبتهم قليلة وخبرتهم محدودة وعددهم ينمو ببطء، وكلما تطور المجتمع وازداد تقدما واتجه نحو التصنيع اتسع حجم الطبقة العاملة. والطبقة الوسطى هى فئات المهنيين والفنيين الذين لايمكن الاستغناء عن خبرتهم وجهودهم لعمليات التنمية وخاصة فى الدول النامية. وفى المجتمعات المتخلفة يكون الفلاحون الغالبية العظمى من السكان ورؤيتهم السياسية محدودة، كذلك فإن خبراتهم بشئون السياسة والحكم قليلة أيضا كما أن طبيعة التخلف الذى تعيشه القرية عموما يفرض عليها عزلة وقيما وأفكاراً قد تبعد بها عن الرؤية الناضجة فى المسائل السياسية بالذات والدول النامية تعتمد على تعبئة

الجماهير وعلى قوتها لغرض التقدم ولهذا فإن الأسلوب الذى يلائمها هو التحالف الذى يدخله العمال والفلاحون والمهنيون (المثقفون) والرأسمالية الوطنية والجنود.

ثانياً: المثقفون:

يؤكد عبد الناصر أن المثقفين «ليسوا طبقة وإنما هم على وجه الدقة قوة لأن وصف المثقف لايمثل عناصر مصلحة واحدة» نقدر نقول أن العمال طبقة تجمعهم مصلحة واحدة. ويمكن أن نقول بأن الفلاحين طبقة تجمعهم مصلحة واحدة ... ويمكن أن نقول بأن الرأسمالية الوطنية طبقة تجمعهم مصلحة واحدة. ولكن المثقفين قوة ... وهى قوة موزعة على جميع الطبقات بل هى طليعة كل الطبقات. فيه الفلاح المثقف والعامل المثقف والفنى المثقف والعالم المثقف». فالمثقفون قوة يجمعهم دور طليعى واحد. ولكنهم ليسوا طبقة تجمعهم مصلحة واحدة وفى تعريف من هو المثقف يقول عبد الناصر[٤٦] « إن المثقف هو كل من يكدح ذهنيا ويعطى للمجتمع إنتاج عقله وفكره سواء كان مهندسا فى الصحراء أو عالما فى الذرة أو عاملا نقابيا أو كاتبا أو باحثا أو أستاذا أو طالبا المثقف هو الذى يفكر فى أحوال المجتمع ككل. وعلى ذلك فالمثقف هو الشخص الذى تتجاوز اهتماماته حدود مصلحته الخاصة ويقدر على الإحاطة بمصلحة المجتمع ككل – ويهتم بالأمور العامة – وتفسير حركة المجتمع – ويملك الاستعداد الفكرى والذهنى لهذا الدور ولايمكن أن يكون مثقفا من يقف موقف العزلة عن الحياة والابتعاد عن المجتمع وإنما يطلق عليه متعلم أو حاصل على شهادات عليا».

فعبد الناصر يفرق بين المثقف والمتعلم «يعنى ممكن متعلم قوى يبقى برجوازى. ده ما اقدرش أقول عليه مثقف. أنا بأقول عليه متعلم وأستاذ كبير فى أى فرع من فروع العلم. لكن المقصود بالمثقف أنه مثقف اجتماعيا. المتعلم البرجوازى مش حقيقى مثقف اجتماعيا. أبدا – أما واحد عنده وعى اجتماعى وعنده تفسير اجتماعى وعنده اهتمام اجتماعى حتى إذا كان عاملا وغير متعلم بأقول عليه مثقف».

ثالثاً: الرأسمالية الوطنية:

أخضع عبد الناصر الملكية الفردية لأدوات الإنتاج لسيطرة الشعب الممثل فى القطاع العام. ولم يتجه فكرة إلى القضاء عليها. ويرى أن الشرائح الصغيرة من الرأسمالية الوطنية تمييزا لها عن الرأسمالية غير الوطنية المرتبطة بالاستعمار - هذه الشرائح الصغيرة - لاعتبارات عديدة بعضها اقتصادى وبعضها سياسى لايمكن استبعادها كما أنه لايمكن وضعها ضمن فئات الثورة المضادة مادامت لاتمارس أى نوع من الاستغلال(٤٧) وهذه الرأسمالية الوطنية المتمثلة فى قطاع الحرفيين والتجار وصغار الملاك كل هؤلاء وإن كانت تتناقض مصالحهم مع مصالح العمال والفلاحين والمثقفين وحتى بين بعضهم وبعض إلا أنه ليس تناقضا عدائيا على أى حال - وإذا كان المجتمع يرفض الاستغلال فإنه سيخرج من بين فئاته العاملة باستمرار كل الأفراد الذين يثبت أنهم مستغلون. فالمجتمع فى حركته ذات الأهداف المحددة يلفظ باستمرار كل من لايسير فى الاتجاه الذى رسمه لنفسه - ولقد كان الإبقاء على الرأسمالية الوطنية الصغيرة ضمن اطار التحالف فى مثل ظروف مجتمعنا الذى يسير فى البناء الاشتراكى - ويتيح الملكية الفردية ضرورة فحيث أننا اتجهنا إلى اقرار الملكية الفردية ووجود قطاع خاص فإن ذلك يستلزم بالطبيعة اعتبار الرأسمالية الوطنية ضمن التحالف.

رابعاً: الجنود:

يعتبر الجيش فى ظل حكومة وطنية هو أداة فى يد الجماهير، وسلطة لحماية مكاسبها ومنجزاتها ... هذه الأداة الرئيسية لايجب أن تظل فى إطار تحالف قوى الشعب فقط، بل إنها الأداة التى يجب أن يعمق فيها الوعى السياسى بحيث تكون دائما أول وأقوى الأيدى الضاربة لكل من يحاول الانقضاض على مكاسب الشعب من أعدائه فى الداخل والخارج وأية ثورة وطنية لايمكن أن تؤمن نفسها وتضمن النجاح إلا إذا ضمنت الجيش كقوة تحميها وتؤمن بها وتلتزم بمناهجها وخططها الثورى خاصة فى مراحلها الأولى وتزداد هذه الضرورة إذا لم تكن الثورة تعتمد على

تنظيم سياسى ثورى قوى ومترابط من الجماهير يقف إلى جانبها – وثورة عبد الناصر قامت بالجيش كطليعة ثورية لنضال الشعب[٤٨]. وقد حدد الميثاق دور القوات المسلحة فى أن عليها أن «تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة رجعية استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول إلى أهدافه. والجيش وقد قام بالثورة ووضع نفسه فى المكان الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه». والجنود بعد ذلك كله هم أبناء العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية وأنهم أبناء فئات التحالف الجديد وهم أكبر سند وقوة تدعم هذا التحالف فى مواجهة التحالف القديم الذى سقط.

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن التحول إلى الاشتراكية تقوده القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة والتقدم أثبت النضال المستمر للشعب المصرى دفاعا عن الثورة واستمرارها. هذه القوى يضمها اطار واحد هو تحالف على قاعدة تنظيمية تؤكد حقيقة هامة هى أن الشعب العامل لايملك من سلاح فى نضاله لانتزاع السلطة سوى سلاح التنظيم ... تنظيم أوسع للجماهير مع الاحتفاظ بكفاءة التنظيم. ومن ثم تجتمع فى هذه الصيغة التنظيمية ظروف ملائمة لوحدة قوى الشعب العاملة وملائمة أيضا لحل ما يمكن أن ينشأ بينها من تناقضات. والاتحاد الاشتراكى هو هذه الصيغة التنظيمية التى تحقق الوحدة الوطنية وتجرى التفاعل الديموقراطى. ومن هنا فقد جاء فى الميثاق[٤٩]. «إن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد لها – أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة. كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفضل معاناتها للحرمان ... ومن هنا فقد ألح عبد الناصر على ضرورة أن يضمن الدستور الدائم للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها. كما أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة تتأكد مسئوليتها باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم السيادة للشعب والتحالف بهذا الشكل هو تنظيم جماهيرى واسع يشمل كل العناصر المتفاوتة فى حماسها،

المتناقضة فى مصالحها واتجاهاتها، المختلفة فى أفكارها لذلك رأى عبد الناصر أنه لابد أن يقوم داخل التنظيم الجماهيرى تنظيم آخر ملتزم تتوحد أفكاره وغاياته يكون أكثر صلابة وإيمانا وقدرة على العمل ووعيا بأهداف الثورة وبمتطلبات النضال تنظيم يقود الجماهير ويكون وسيلة قوى الشعب العاملة لتحقيق الاشتراكية وقلب تحالفها الذى يحركه ويبعث فيه الحياة - وقد أكد الميثاق هذا المعنى حيث قرر» أن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز - سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم وجودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات» وكما أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم جماهيرى يقوم على التحالف بين فئات الشعب. فالجهاز السياسى ليس حزبا لأنه لايعبر عن طبقة بعينها. أنه طليعة هذا التحالف، وهو يعبر عن التحالف كله، ولكنه فى نفس الوقت يقوم على أسس حزبية من حيث التسلسل التنظيمى والالتزام(٥٠).

ففكر عبد الناصر قد التقى فى نقاط كثيرة مع الفكر العالمى، من ذلك الإيمان بالتطور وأنه لاوجود لنظام اجتماعى ثابت «يتغير بتغير الظروف الموضوعية التى أدت إلى نشوء هذا النظام، وأن هذا التطور لايحدث كنتيجة لدافع خارجى ولعوامل غير متطورة وإنما يحدث لأن النظام الاجتماعى القائم لم يعد قادرا على حل المتناقضات التى تنشأ بين قوى الإنتاج من جانب وبين العلاقات الإنتاجية من جانب آخر، وأن حل المتناقضات بالمجتمع لاتتم إلا عن طريق الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع على أساس من المشاركة فى الإنتاج والتخطيط القومى الشامل والسيطرة السياسية للقوى صاحبة المصلحة فى التغير الاجتماعى على أنه قد تميز فكر عبد الناصر بخصوص الثورة الاجتماعية بخصائص ومميزات رئيسية خاصة من بينها أنه أكد استمرار الصراع والتناقض الأساسى القائم بين قوى التحالف الممثل لقوى الثورة من جهة والقوى المضادة لاستمرار الثورة من جهة أخرى، يضاف إلى هذا أن قوى التحالف فى ضوء التحليل الناصرى هى كل قوى ثورية وذلك بحكم موضوعية مصلحتها فى الثورة الاجتماعية فهى تمثيل للقوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة المصلحة فى الثورة.

طبيعة التحالف:

لم تكن فكرة التحالف مجرد محاولة أو تجربة لسد فراغ سياسى نشأ من إلغاء الأحزاب بل كانت شأنها فى ذلك شأن الغاء الأحزاب، ثمرة واقع معين وناتج تاريخ معين. ومن الواضح أن هذا التحالف ليس حزبا جديداً فهو لا يمثل مصالح أو سيادة طبقة معينة فى مواجهة باقى الطبقات وهو ليس أيضا بالجبهة التى تتكون من أحزاب مختلفة من أجل تحقيق هدف مرحلى مشترك أو ضد خطر مشترك، فإذا تحقق الهدف انفض، شملها وتفرقت، وإنما هو تنظيم جماهير الشعب العامل حول هدفين رئيسيين، هما صيانة الاستقلال وعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى ظل علاقات اشتراكية وذلك فى مواجهة الطبقات المستغلة والاستعمار.

غير أن الظروف التى تكون فى ظلها التحالف، وكونه تنظيما يجمع كل من كان التحول الاشتراكى فى صالحه يجعلان منه منظمة جماهيرية واسعة أكثر منه تنظيماً طليعياً. وهذا يعنى العمومية فى البرنامج والتساهل فى شروط العضوية، والأمران يؤديان إلى غياب الالتزام الدقيق فيصبح هناك احتمال قوى أن يفتح الباب أمام العناصر والقوى المعادية لقوى التحالف. ومسرحا للتناقضات بين القوى الاجتماعية المختلفة، فإن لم يوجد جهاز يتحكم فى هذه التناقضات ويعمل على تصفيتها كان هناك خطر أن يتحول العمل السياسى إلى صراع حول المطالب الاقتصادية الضيقة لكل قوة، وأن تتحول التناقضات حول المطالب الاقتصادية الضيقة لكل قوة، وأن تتحول التناقضات الطبيعية بين قوى التحالف إلى تناقضات رئيسية قد تتخذ طابع العداء، الأمر الذى تستفيد منه الطبقات التى قام التحالف من أجل القضاء عليها. كما يساعد على وجود مجال للانحرافات البيروقراطية واحتكار صفوة المثقفين وذلك تحت ظروف التطور نفسه فهم بحكم هذه الظروف أقوى من قوى التحالف تاريخيا فقد لعبوا دورا أساسيا فى المعركة الوطنية. وأتيح لهم من فرص التعليم والمعرفة ما لم يتح للقوى الأخرى، الأمر الذى جعل منهم قوة أساسية فى عملية التنمية والبناء التى تعتمد على العلم والمعرفة، وقوة أساسية أيضا فى العمل السياسى بحكم اتصالهم أكثر من غيرهم بالفكر العالمى والتطورات السياسية. وهو ما

يمكن أن يهدد بظهور طبقة بيروقراطية جديدة تستأثر بأكبر قدر من العمل الوطنى على حساب باقى القوى[٥١] . ومما يزيد الأمر تعقيدا أن لكل قوة من قوى التحالف منظمتها الجماهيرية التى تعبر بشكل أو بآخر عن مصالحها الخاصة المباشرة، والتى تلعب دوراً هاماً فى تكوين اتجاهاتها. فالعمال منظمون فى نقابات يضمها اتحاد عام، والفلاحون فى نقابات أو تعاونيات، والمثقفون فى نقابات مهنية وجمعيات علمية أو نواد اجتماعية، والرأسمالية الوطنية فى غرف تجارية واتحاد صناعات. وكلها منظمات أقدم عهدا من التحالف الذى يضم الجميع وبالتالى أقوى أثرا من حيث تشكيل آراء المنضمين إليها وتكتيلهم.

هذه العوامل تجعل من الصعب أن يكون الاتحاد الاشتراكى كما أراد له الميثاق السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة ولكنها ليست العوامل الوحيدة.

عوامل تنظيمية:

يحدد البناء والهيكل التنظيمى لأى تنظيم سياسى مستوياته المختلفة والعلاقة بينها، والذى يخدم أهداف التنظيم، وقد قام البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى على أساس جغرافى هرمى بمعنى أن يكون لكل مجال نشاط أو حى سكن لجنة تقود الأعضاء فى المجال أو الحى، ولكل قسم لجنة تقود اللجان القاعدية التابعة له، ولكل محافظة لجنة تقود النشاط على نطاق المحافظة ككل ثم يعلو ذلك كله اللجنة القيادية العليا كمركز قيادى واحد للنشاط على نطاق الجمهورية. والأساس الجغرافى سليم لأننا إذا كنا نريد وحدة قوى الشعب وتذويب الفوارق بينها فلا يمكن أن ننظمها على أساس مهنى أو نوعى فنجعل لكل مجال أو حى لجنة تقود العمال، وأخرى تقود المثقفين وثالثة تقود الرأسمالية الوطنية، غير أن القضية الهامة كانت: كيف تتكون اللجنة القيادية، وكان الانتخاب هو الحل الديموقراطى. فالأعضاء فى كل مجال جماهيرى يعرفون بعضهم بعضا بحكم اشتراكهم فى نشاط واحد فى مكان واحد ومن ثم يستطيعون عن طريق الانتخاب أن يشكلوا لجنتهم القيادية غير أن التجربة أسفرت عن مسألتين هما[٥٢] :

الأولى: أنه قد نجح عدد من أعضاء اللجان فى الانتخابات لا لأنهم عناصر قيادية ولا حتى لأن أعضاء الوحدة يعرفونهم بل نجح هذا العدد بحكم القانون الذى اشترط أن تكون اللجنة من عشرين عضوا وأن ينتخب كل ناخب العشرين جميعا وإلا ألغى صوته، وقد اتضح فى معظم الحالات إن لم يكن جميعها أنه ليس ضروريا أن يعرف كل فرد عشرين فرداً يصلحون من وجهة نظره لأن يكونوا قادة فتكون النتيجة أن يكتب عشرين اسما كيفما اتفق وهكذا فإن عدداً غير قليل من أعضاء اللجنان بالوحدات لايعبر عن آراء القاعدة على الرغم من أن اختياره تم وفق انتخاب حر ومباشر.

الثانية : سارعت غالبية المسئولين عن العمل الإدارى أو التنفيذى إلى الترشيح لعضوية اللجان وكنتيجة طبيعية لنفوذها وللنظرة التى لايزال الكثيرون ينظرونها إلى المسئولين، ولغياب الفهم الصحيح لدور الاتحاد الاشتراكى وطبيعة عمله نجح معظم المرشحين من المسئولين وأصبحوا يكونون فى اللجان نسبة وإن لم تكن أغلبية فعلى الأقل ذات وزن لايستهان به[٥٣].

ولقد نتج عن هذا كله ما يلى:

(١) إن العمل داخل الاتحاد الاشتراكى طبع بالطابع الإدارى المكتبى بينما الأساس هو عمل سياسى.

(٢) إن المهام الوظيفية للمسئول الإدارى أو التنفيذى لايمكن أن تترك له وقتا كافيا يخصصه للعمل باللجنة فيصبح العمل السياسى عملا إضافيا متوقفا على الظروف.

(٣) أن نفوذه الإدارى يمتد إلى داخل اللجنة فيسود رأيه لا لأنه الرأى السليم ولكن لأنه رأى المدير فحسب أو رأى الرئيس فينعدم النقد وتغيب المحاسبة.

والنتيجة أن تصاب اللجنة بالشلل أو الجمود فتنعزل عن الجماهير بينما كان المفروض أن تكون هى السلطة الممثلة لها فى مجالها وتكرر الأمر بالنسبة إلى لجنة القسم التى تكونت بالانتخاب من بين أعضاء مؤتمر القسم (اثنان من كل وحدة)

الذين لم يجتمعوا ولا مرة واحدة ولم يعرف بعضهم بعضا فجاءت لجان القسم «لاهى معبرة عن أعضاء المؤتمر ولا هى ذات صلة بلجان الوحدات فكان من المتعذر أن تكون لجنة القسم قيادة طبيعية للجان الوحدات. أما لجان المحافظات فتكونت بالاختيار وليس بالانتخاب فقد كان من المستحيل عمليا ومؤتمر المحافظة لم يجتمع بعد وعدد أعضائه بالمئات أن يتم تكوين لجنة بالانتخاب ولئن كانت لجنة مؤتمر القسم تكونت بالانتخاب فلأنه كان من المعتقد لضيق مساحة القسم أن يكون أعضاء مؤتمره على علم ببعضها البعض ولكن اختيار لجان المحافظات تسبب فى بعض النفور لدى أعضاء لجان الأقسام والوحدات الذين كانوا يرون بحكم أنهم منتخبون أنهم القيادات الحقيقية خاصة وأن بعض المختارين للجان المحافظات لم يكن عند حسن الظن به(٥٤). هذا بالإضافة إلى عدم وضوح الأسس التنظيمية والسياسية التى تنظم العلاقة بينها وبين اللجان النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين. وبينما شكلت مستويات الاتحاد على أساس جغرافى شكلت القيادة العليا اليومية (الأمانة العامة) على أساس نوعى فقسمت إلى قيادات للفلاحين والعمال والجامعات والشباب والمهنيين ... الخ ثم قيادتين جغرافيتين واحدة للوجه البحرى وأخرى للوجه القبلى ولم تتحدد طرق الاتصال بين هذه القيادات المختلفة وبين لجان المحافظات، إلى جانب أن أعضاء الأمانة لم يكونوا متفرغين للعمل السياسى وكان غالبيتهم من الوزراء وكبار الموظفين(٥٥).

التناقضات الداخلية ومراكز القوى عايشت فترة التحول من المجتمع الرأسمالى وسيطرة كبار الملاك إلى المجتمع الاشتراكى حالة من عدم الوضوح فى مفهوم العمل السياسى وعبر عبد الناصر عن ذلك بقوله، إن شعبنا قدير فى محاربة الاستعمار وفى محاربة تحالف الاقطاع والرأسمالية. كان العدو واضحا وكانت القوى الوطنية واضحة وكان العمل السياسى يدور أساساً حول اسقاط الحكومات الرجعية ومن أجل طرد الاستعمار. أما فى فترة الانتقال إلى الاشتراكية فالأمر مختلف، السلطة فى أيدى تحالف الشعب ومن ثم قضية السلطة لم تعد قضية الاستيلاء عليها بل تدعيمها، والطبقات المسيطرة ثم تجريدها من السلطة السياسية

وسيطرة رأس المال ولكنها لم تنته، لم تختف من المجتمع بل لاتزال تحيا وتتحرك فيه بقصد استعادة نفوذها، لم تعد أساليبها مباشرة وإنما تلجأ إلى أساليب غير مباشرة، ولم يعد العداء سافراً كما كان عندما كانت فى السلطة وأصبح أسلوبها يعتمد على محاولة ابعاد قوى الشعب العاملة عن قضية الاشتراكية. والاستعمار وإن كان قد تم طرده تماماً إلا أنه لايزال يعيش حولنا وبينه وبين الطبقات القديمة وتغيرت الأساليب وإلى جانب هذا كله عملية البناء الاشتراكى بضخامتها وتعدد مهاما وما تتطلبه من عمل[٥٦] .

وكانت هذه الظروف تتطلب مضمونا جديداً ومهاما جديدة للعمل السياسى الذى أصبح أساسا قيادة حركة الجماهير من حركة تلقائية إلى حركة واعية تخضع له من مؤثرات والقوى المعادية وما تتبعه من أساليب وتحديد أنواع التناقض والصراع بين هذه القوى وترسم أسلوب العمل بحيث يكون قوة أمام القوة المعادية. ولذلك كان تحالف قوى الشعب العامل لابد وأن يكون واضحا تمام الوضوح فى مسألتين الأولى مسألة الوحدة الوطنية التى لم تعد وحدة كل من يعادى الاستعمار بشكل عام بل أصبحت بالتحديد وحدة أصحاب المصلحة فى الاشتراكية فقط فى مواجهة أعدائها، وحدة ضارية ضد أعداء الاشتراكية، والعداء للاشتراكية هو فى نفس الوقت طريق التحالف مع الاستعمار. المسألة الثانية: وهى مسألة الصراع بين الطبقات والتعاون بينها «فالرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقى لايمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية من جميع أسلحتها». أما التناقضات بين قوى الشعب فتناقضات غير عدائية ناجمة عن فوارق فرضتها ظروف تطور مجتمعنا فى الماضى. وهذه فقط هى التى يعمل العمل السياسى على حلها سلميا. وعندما يتناول الميثاق مسألة الصراع «الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لايمكن تجاهله أو انكاره، وإنما ينبغى أن يكون حله سلميا وفى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» يصبح واضحا .

إن عدم الوضوح الفكرى للوحدة الوطنية وللصراع الطبقى، يطمس الحدود

بين الشعب وبين أعدائه ويقود العمل الوطنى إلى متاهات قد يضيع فيها الاجابة الصحيحة عن السؤال الذى لابد وأن يطرحه العمل السياسى دائماً وهو من الشعب؟ وذلك حتى يكون التحالف بين قوى الشعب العاملة دائماً هو السلطة الممثلة للشعب.

وقبل يونيو ١٩٦٧، كانت قضية التغيير تطرح نفسها بقوة وذلك بفعل تناقضات شتى تناقضات بين قوى الشعب وبين قوى الاستعمار والرجعية الداخلية، تناقضات بين قوى الشعب ذاته، تناقضات بين قوى مختلفة فى السلطة ذاتها تدور حول مسار الثورة الاجتماعية هل تتقدم أم تقف وتتجمد؟ ولقد ظلت هذه التناقضات بعيدة عن الحل لأن العامل الأساسى فى حلها وتجاوزها هو حركة الجماهير التى لم يتح لها أن تتدخل بصورة منظمة وثابتة. إلا أنه عندما نشأ وضع جديد بعد الهزيمة العسكرية والاحتلال الاسرائيلى، أصبحت قضية التغيير قضية لاتحتمل التأجيل. قبل يونيو ١٩٦٧ كانت القيادة تجرى التغييرات المتاحة من أعلى السلطة مستندة إلى الاستعداد الكامن فى المجتمع للتجاوب مع القيادة. لكنها كانت تشق طريقا وسط صعوبات بالغة لأن بعض القوى الاجتماعية التى اشتركت فى ثورة يوليو عادت لتعارض استمرار الثورة من مواقعها داخل السلطة، واعتماداً على مراكز القوى التى أنشأتها. وكانت محصلة هذا كله، أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت منذ يوليو ١٩٦١ واستمرت حتى أغسطس ١٩٦٤ واستهدفت تحقيق الحرية الاجتماعية للعمال والفلاحين هذه التحولات ولدت عزلاء بمعنى أن المستفيدين منها لايتسلحون بالحريات والحقوق الديموقراطية التى تمكنهم من الدفاع عن المنجزات وتأمين مسيرة الثورة. وتحت الاحساس بهذا التناقض. ظلت أحاديث عبد الناصر تطرح منذ ١٩٦٤ مشكلة الديموقراطية ولكن دون حسم. إن هذا يفسر لماذا كانت القيادة الثورية تعتمد فى مواجهة نشاط قوى الثورة المضادة على كفاءة هذا الجهاز الإدارى أو ذلك، إذ لم تجد القوة السياسية المنظمة التى تستطيع أن ترتفع إلى مستوى المواجهة الحاسمة مع أعداء الثورة. حتى

كان بيان ٣٠ مارس الذى قدم منهجا مغايرا للمنهج الذى ساد قبل يونيو ١٩٦٧ . أنه يسجل التناقضات الأساسية التى ينبغى أن تحل.

ولقد فقدت قطاعات من الطبقات المتوسطة التى تتذبذب فى العادة بين المثل الأعلى وبين القيم والأفكار وأساليب الحياة. وتحت وطأة هذه العقلية المزدوجة وفى ظروف التحولات السياسية والاجتماعية الحاسمة المفاجئة اتجاهها ووقعت فريسة للبلبلة. ففى وقت معين تندفع إلى أقصى اليسار لتطالب بنظام ديموقراطى مثالى وبحريات مطلقة. فتغلب بذلك لعبة البرجوازية الليبرالية. ثم ما تلبث فى وقت آخر أن تندفع إلى أقصى اليمين فتبدو محافظة تماما، وجامدة وغير راغبة فى التغيير، مثل هذا الاتجاه الذى يسيطر على مواقف البرجوازية يتناقض مع مواقف واتجاهات بيان ٣٠ مارس، ويتعارض مع رغبة الفلاحين والعمال والمثقفين فى إحداث تغييرات حقيقية ولكن علاج هذا التناقض هو أن نقرر أن البرجوازية الصغيرة فى بلادنا لها وزنها السياسى والاجتماعى فى المجتمع، وأنها تنتمى إلى معسكر التغيير، وأن التناقضات التى تخلقها مواقفها ليست من قبيل التناقضات العدائية.

كما لاينكر أحد أن الفلاحين والعمال يمثلون الغالبية العظمى من أبناء الشعب وهذه حقيقة وجدت فى مرحلة ما قبل الثورة، واستمرت أيضا بعد قيام الثورة، غير أن الفرق بين المرحلتين يتمثل فى أن الخط الاقتصادى والاجتماعى الذى طبقته الثورة قد أدخل تغييرات ملحوظة فى علاقات القوى بين الطبقات المكونة للمجتمع المصرى. كما أدى اتساع قاعدة التصنيع إلى ازدياد الثقل الاجتماعى للطبقة العاملة. وكما ازداد ثقل الطبقة العاملة ازداد عدد الفلاحين الذين تملكوا أراضى الاصلاح الزراعى، وتعزز مركز الفلاح المتوسط فى مواجهة كبار الملاك، لكن عدم استكمال الثورة الزراعية فى الريف كان السبب الرئيسى فى أن مشكلة كمشكلة عمال الزراعة قد تأخر حلها. ومع ذلك فالنظرة الموضوعية تقودنا إلى أن نقرر أن المعارك التى دخلتها الثورة ضد بقايا كبار الملاك فى الريف وماصاحبها من إجراءات قد نقلت عمال الزراعة وعمال التراحيل إلى مستوى أعلى من الوعى.

فالطبقة العاملة شاركت فى مجالس إدارة المؤسسات والشركات ولكن النتائج المرجوة من هذه المشاركة لم تحقق ثمارها وندرك من هذا أن قضية الصوت السياسى للعمال، لا على مستوى مجالس الإدارة بل على مستوى أجهزة الدولة إنما لم يكن صدفة أن تضع لجنة المائة تعريفا للعامل والفلاح لايحقق تمثيلا حقيقياً للعمال والفلاحين فى أجهزة الدولة. الأمر الذى يتعارض مع روح الميثاق باعتباره الوثيقة النظرية للثورة. ويتعارض مع نص الميثاق الذى يلتزم التزاما محددا بنسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين وهم الأغلبية. كما يتناقض مع منهج الميثاق فى حرصه على حل التناقضات، بين قوى الشعب بالطرق السلمية. ومن هنا نشأ تناقض: فبينما اتجهت الثورة إلى أن تحقق للعمال مكاسب اقتصادية واجتماعية، افتقدت الثورة التنظيم السياسى القادر على أن يرفع هذه المكاسب من مجرد حقوق للطبقة العاملة إلى حوافز تلهم الطبقة العاملة، وتحول هذه الحقوق إلى مكاسب تتمثل فى تحقيق قفزات فى الإنتاج والوعى بالقطاع العام وتدعيم دوره باعتباره القطاع الأساسى فى الاقتصاد القومى. وهذا يفسر لماذا ظلت الحركة العمالية حبيسة العمل الاقتصادى. ولماذا ظلت الحركة النقابية تحت سيطرة بعض الأجهزة الإدارية. وما يقال عن ضعف الوعى السياسى للطبقة العاملة يمكن أن يقال عن الفلاحين وعمال الزراعة. فمواجهة القوى الرجعية فى الريف لم تعتمد على حركة الفلاحين المنتظمين فى الاتحاد الاشتراكى لأن تمثيلهم داخل الاتحاد لايعكس وزنهم الحقيقى فى المجتمع. ولذلك يقدم بيان ٣٠ مارس تصحيحا لذلك عن طريق إعادة تكوين الاتحاد الاشتراكى تكوينا ديموقراطيا يضمن النسبة التى حددها الميثاق للعمال والفلاحين.

والنقد الموضوعى والمسئول لحركة التنظيم السياسى لايمكن أن تؤدى إلى هدم هذا التنظيم. بل العكس فإن قبول التنظيم هو من الأمور التى ترفع من مكانته وتثبتها مهما بدا هذا النقد قاسيا وموجعا. فمجرد قيام بعض تنظيمات الاتحاد الاشتراكى حال دون استفحال خطر الفراغ السياسى، خصوصا فى المدن الكبرى التى تعتبر مركز الحركة والتوجيه السياسى. ولقد وجد داخل الاتحاد الاشتراكى قيادات

وعناصر لعبت دورها السياسى بكفاءة وايجابية وقد حققت هذه القيادات الارتباط بين قوى الشعب واكتسبت خبرة فى العمل السياسى. إلا أنه على الرغم من ذلك كان الاتحاد يعانى من تناقض قائم بين نظرية الاتحاد الاشتراكى كما وردت فى الميثاق وبين تطبيقها. إذ بينما ينص قانون الاتحاد الاشتراكى على حق الأعضاء فى الترشيح والانتخاب بكافة المستويات، إلا أن عملية البناء كما وضح فى بيان ٣٠ مارس «لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة». وهذا الخلل يمكن أن ترد إليه معظم المثالب والعيوب التى ظهرت فى الاتحاد الاشتراكى. لأن تشكيل قياداته بالتعيين، وعدم تطبيق قانونه الذى ينص على حق الأعضاء فى الترشيح والانتخاب، قد أوجد بين هذه القيادات وبين القاعدة كثيراً التناقضات وغياب التنظيم الطليعى وما كان للاتحاد الاشتراكى أن يقدم أفضل مما قدم.

ولقد حدد بيان ٣٠ مارس موقفه من قضية العدوان الاسرائيلى على أساس أن «المعركة لها الأولوية على كل ما عداها، وفى سبيلها وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شئ، ويرخص كل بذل مالا أو جهدا أو دمار». حيث تتطلب المعركة حشداً شعبيا، وتعبئة شاملة تعبر عن شكل مسلك محدد للجماهير فى حياتها اليومية. وهذا المسلك أساسه الانضباط الذاتى الذى يواجه كل المحاولات التى يبذلها العدو فى نشر البلبلة وصدع الجبهة الداخلية. هذا الانضباط الذاتى يكون على النحو العسكرى وهو أن تضحيات المعركة تفرض أن يعطى الشعب من ماله ومن جهده عطاء غير مشروط حتى يتحقق النصر. يمكن الشرط الوحيد لهذا العطاء غير المشروط أن تقتنع الجماهير بأنها صاحبة المعركة، وأن تشارك فى قيادتها. وهذه المشاركة تتحقق من خلال مؤسسات يعطيها الشعب ثقته ولذلك فإن بيان ٣٠ مارس عندما طرح قضية الديموقراطية إنما يدعو الشعب إلى أن يتوجه إلى معركة المواجهة مع العدو عن طريق اللجان التأسيسية والمؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى[٥٧].

ولهذا فإن بيان ٣٠ مارس طرح إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى على أسس ديموقراطية عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة وتشكل هذه القضية الحلقة الرئيسية فى برنامج إعادة البناء السياسى فى هذه الفترة. ولكن أى محاولة جادة

لإقامة تحالف ديموقراطى لقوى الشعب لابد أن تنطلق من نقد وتقييم تجربة العمل السياسى، فكرا وتطبيقا، خلال سنوات التطبيق، حتى نصل إلى فهم واضح لدور الاتحاد الاشتراكى كمؤسسة سياسية وعلاقته ببقية مؤسسات المجتمع. وفى الواقع أن المشاكل والتناقضات التى عاناها الاتحاد الاشتراكى لم تكن ترجع إلى قصور أو عيوب فى صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب فى التطبيق. وأول هذه الأسباب هى أن عملية إقامة الاتحاد الاشتراكى لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، وإنما بنيت على النقيض. غير أن هذا لاينفى القصور فى الفكر والايديولوجية التى كانت تقف وراء التطبيق العملى للصيغة العامة. لأن مضمون أى شعار أو صيغة عامة إنما تتحدد فى مجال التطبيق والممارسة. وعندئذ تحكمه وتحدد مضمونه علاقات القوى الطبقية ونتائج الصراع الطبقى.

فمقدمة القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى تنص على أنه «هو السلطة الشعبية، يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب، بينما يقوم مجلس الأمة ومعه المجالس النقابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى» وهذا يعنى أن قضية العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة غير محسومة، فكيف يمكن التوفيق بين التزام مجلس الأمة بتنفيذ سياسة الاتحاد الاشتراكى واعتباره فى نفس الوقت أعلى سلطة فى الدولة؟ وما هو المقصود بأن المجالس الشعبية المنتخبة كهدف من أهداف الاتحاد الاشتراكى؟ وما هو مضمون الرقابة التى يمارسها الاتحاد الاشتراكى، وما هى حدودها وأدواتها، وهل هى رقابة داخلية مباشرة، أم رقابة خارجية وغير مباشرة؟ وإذا كان الاتحاد الاشتراكى باعتباره المؤسسة السياسية التى تمثل سلطة الشعب، هو مركز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية فى المجتمع، فإن هذا يعنى الأخذ بنظام الديموقراطية شبه المباشرة كأساس للنظام السياسى والدستورى، وهو ما يتعارض مع الأسس التى يقوم عليها الدستور المؤقت والذى يأخذ بمبدأ الديموقراطية غير المباشرة أو الديموقراطية النيابية. وأهم مؤسساتها مجلس الأمة. وهو أيضا يتعارض مع الأسس التى يقوم عليها تنظيم وإدارة مؤسسات القطاع العام ووحداته المختلفة. فالتجربة المصرية لم تأخذ بصيغة

التسيير الذاتي. كما أن الإدارة لاتزال بالرغم من اشراك العاملين فى مجالس إدارات الوحدات الاقتصادية هي مركز اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنظيمية وتعبر عن التناقضات التى ظهرت فى التطبيق وعدم الاتساق بين المبادئ التى تحكمها. ولقد حسم بيان ٣٠ مارس وخطاب الرئيس عبد الناصر فى المنصورة فى ١٨/٤/ ٦٨م ذلك(٥٨) عندما أشار إلى «تأكيد سلطة قوى الشعب العاملة وتجسيدها فى الاتحاد الاشتراكى الذى تلتقى فيه كل قوى الشعب العاملة وتتحالف فى اطاره لتوحيد حركتها النضالية». «نحن نريد أن نسلم السلطة لقوى الشعب العاملة لنضمن استمرار الثورة ولنضمن النصر أيضا فى المعركة». ومن هنا يبرز أهمية تحقيق الاتساق والتوافق بين المبادئ التى تحكم وظيفة الاتحاد الاشتراكى، باعتباره مؤسسة من مؤسسات السلطة، ومركزا لاتخاذ القرارات. وبين المبادئ التى تحكم إدارة وتنظيم مؤسسات القطاع العام ومؤسسات الدولة.

والنصوص المتعلقة بالهيكل التنظيمى للاتحاد الاشتراكى ومستوياته المختلفة واختصاصاتها وعلاقاتها، إنها تعبر عن أن المبدأ التنظيمى الذى يحكمها هو مبدأ المركزية الديموقراطية، مع التأكيد على المركزية على حساب الديموقراطية فالقانون الأساسى يعطى اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا سلطة تعديل وإلغاء أى قرارا من منظمات الاتحاد الاشتراكى فى المستوى الأدنى، إذا كان فيه خروج عن الأهداف المقررة له. ولهما أيضا سلطة حل أى منظمة من منظمات الاتحاد إذا أخلت بواجباتها المنصوص عليها (المادة ١٤ ، ٢٥ من القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى) كما يخضع أى مستوى من مستويات التنظيم لقرارات وتوجيهات المستوى الأعلى. فى حين أنه ليس للمؤتمر الحق فى أن يسحب الثقة من اللجنة المنتخبة على مستوى الوحدة الأساسية أو القسم أو المركز أو المحافظة(٥٩).

فالاتحاد الاشتراكى هو تنظيم سياسى لتحالف طبقات اجتماعية مختلفة، وليس حزبا لطبقة من الطبقات. ومهمة التنظيم الطليعى داخل الاتحاد الاشتراكى هى التصدى لقيادة وبناء التحالف وتوجيه عملية التفاعل الديموقراطى وإدارة الحوار بين قوى الشعب العاملة، ومعالجة التناقضات التى تنشأ فى صفوفها، بهدف تذويب

الفوارق بين الطبقات. ولاينبغى الخلط بين مفهوم الاتحاد الاشتراكى كتحالف وبين مفهوم التنظيم الطليعى. حيث نلمس مظاهر هذا الخلط فى التطبيق (تجربة المكاتب التنفيذية) وفى بعض أحكام القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى.

فمقدمة القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى نرى بأنه «الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير وتعبر عن إرادتها» وفى موضع آخر تصفه بأنه «الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير» وأنه «يشكل الإطار السياسى الشامل للعمل الوطنى، وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية». ويبدو هذا الخلط واضحا فى أحكام القانون التى تحدد واجبات العضو العامل بالاتحاد الاشتراكى كما حددتها المادة الرابعة من القانون الأساسى. وأغلب هذه الواجبات يمكن أن تكون واجبات لعضو الحزب (التنظيم الطليعى) فهى تتطلب درجة عالية من الوعى السياسى والانضباط التنظيمى والثقافة الاشتراكية، ولكنها لايمكن أن تكون واجبات لعضو الاتحاد الاشتراكى، وهو التنظيم الجماهيرى الواسع الذى يضم الملايين من مختلف الطبقات على اختلاف مستوياتها الفكرية وتفاوت ثقافتها ووعيها.

فالاتحاد الاشتراكى باعتباره تحالفا يضم طبقات اجتماعية متعددة ذات مصالح متباينة لابد وأن تتعدد الآراء فى داخله وأن تتصارع مشكلة الديموقراطية والحرية داخل الاتحاد الاشتراكى باعتباره الصيغة الملائمة لوحدة الطبقات التى تلتف حول الميثاق وتتلخص بالدقة فى بناء المؤسسات التى تضمن حرية التعبير لمختلف الطبقات التى يضمها هذا التحالف. فمن خلال الحوار المفتوح والتفاعل الديموقراطى تبنى الجماهير وحدتها السياسية والفكرية على أساس من الديموقراطية. ولهذا كان لابد من تعدد المنابر الفكرية، وأن يكون للتنظيمات الشعبية حرية اصدار صحافتها، وكان هذا يقتضى إعادة تنظيم المؤسسات الصحفية وإعادة بناء العلاقات القائمة بين الاتحاد الاشتراكى والمؤسسات الصحفية على أسس ديموقراطية.

إن بيان ٣٠ مارس قد أوضح فى اشارته الصريحة، إلى أن «الاتحاد الاشتراكى

وفقا للميثاق، هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها، ثم تنظيم سياسى يضم وسطه من الطلائع القادرة على قيادة التفاعل السياسى نحو تذويب الفوارق بين الطبقات» . فالبيان يذكر طبيعة الاتحاد الاشتراكى كواجهة عريضة لتحالف الجماهير. وهذا التحالف لايتنافى معه أن يكون له جهازه السياسى الطليعى داخله. ورغم أن تحديد طبيعة الاتحاد الاشتراكى على هذا النحو تبدو وكأنها أمر واضح مسلم به إلا أنه لم يمكن تحديد النتائج التى ترتبت على هذه الصيغة فى كثير من الأحيان. فالاتحاد الاشتراكى منبر عام تتصارع فيه داخل اطار الميثاق آراء القوى التى يضمها التحالف، فهو صيغة جديدة للديموقراطية المباشرة، التى يباشر فيها المواطنون حقهم فى مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية وهو نوع من جبهة الشعب فى مختلف الاتجاهات والمصالح غير المتعارضة مع مسيرة الاشتراكية، تناضل من أجل هدف تذويب الفوارق بين الطبقات. وبهذا المفهوم كان يجب على عضوية الاتحاد الاشتراكى أن تكون مفتوحة لكل المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب. وفى نفس الوقت، فإن قوى الشعب العاملة، هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى، ومن ثم فإن العناصر التى تخرج عن كونها جزءاً من قوى الشعب العاملة لايمكن أن يضمها هذا التنظيم، رغم وصفه بأنه جماهيرى لأنه تنظيم جماهيرى يتسع لقوى الشعب العاملة وحدها. فالتجربة التى انتهت إلى وضع الاتحاد الاشتراكى فى صورته التى حدثت، تبين أن القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى، الذى صدر به قرار من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، والذى لحقته عدة تعديلات، ينص على أن الاتحاد الاشتراكى يشكل الإطار السياسى الشامل للعمل الوطنى وتتسع تنظيماته لجميع قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية. وينص على أن عضوية الاتحاد الاشتراكى مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة. ولكنه وضع لهذه العضوية شروطا قد تترك للجهة التى يعهد إليها بالبت فى طلبات العضوية تقديراً واسعاً فى القبول أو الرفض، مثل شرط أن يكون «المواطن صالحا غير مستغل» ومثل شرط أن «يؤمن بالميثاق» ، وأن يكون للمواطن حق الانتخاب. وهذا يقتضى بدوره ألا يكون محروما من حقوقه السياسية.

ولذلك كان يجب مناقشة مدى تأثير الحرمان من الحقوق السياسية على حق الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى. إذ أننا نلاحظ إلى جانب الأسباب التقليدية للحرمان من مباشرة الحقوق السياسية، مثل الحكم على المواطن فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف، أو يكون الموظف قد فصل فصلا تأديبيا لأسباب مخلة بالشرف أو أسباب أخرى حددها القانون الصادر عام ١٩٦٢، بوقف مباشرة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات، فقد وضع هذا القانون فى قوائم المحرومين فئات كثيرة، ليست بالضرورة من الفئات التى تخرج عن نطاق تحالف قوى الشعب، مثل الذين أجيز وضعهم تحت التحفظ الإدارى، بمقتضى قرار من مجلس قيادة الثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ أو الذين اتخذت قبلهم إحدى تدابير الأمن – وبعض هؤلاء قد زالت أسباب التناقض بين مواقفهم السياسية السابقة، وبين التحول إلى الاشتراكية، لذلك كان طبيعيا أن يصدر قرار رئيس الجمهورية باستثناء طائفة كبيرة من الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية وأن يسترد هؤلاء حقهم فى الانتخاب، وبالتالى يكون من حقهم أن يطلبوا الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى. وبصرف النظر عن أن حالات وقف مباشرة الحقوق السياسية كانت تحتاج إلى إعادة نظر، فإن أولئك الذين تقرر استثناؤهم من العزل السياسى، ولم تكن قد اتيحت لهم فرصة الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى، يجب أن يفتح لهم باب العضوية. وفتح باب العضوية لكل من يتمتعون بحق الانتخاب، يقتضى ألا يحرم مواطن يتمتع بحق الانتخاب من عضوية الاتحاد الاشتراكى إذا طلبها، ولهذا فإن اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى التى اختصت بقبول طلبات العضوية، وهو جهاز غير منتخب، يمكنه فى الظروف الحالية أن يمنح العضوية أو يمنعها وفق تقديرات، قد يكون لها تأثير على التعبير عن الإرادة الحقيقية للجماهير وتتحول معه تنظيمات الاتحاد الاشتراكى إلى نوع من الاحتكار السياسى.

الايديولوجيا والواقع المصرى

تمهيد:

تتجه الدراسة فى هذا الجزء إلى التطبيق على واقع المجتمع المصرى فى فترة محددة هى ١٩٥٢ – ١٩٧٠، وذلك اتساقا مع أهداف الدراسة فى استخلاص التأثير الذى أحدثته الايديولوجيا عبر هذه المرحلة على النظام السياسى. وأثر ذلك كله فى أحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التنمية السياسية. وعمليات التنشئة المختلفة التى تمت فى هذه الفترة والتى كان الهدف منها خلق كوادر تنظيمية معينة تقرر هذه العمليات، وفقا للايديولوجيا السائدة.

قد يقف على قمة النخبة السياسية أحد العسكريين، كما حدث بالنسبة لديجول فى فرنسا أو تشرشل فى انجلترا، ومع ذلك لاتوصف هذه النخبة بأنها نخبة عسكرية، ولايطلق على الحكم فى مثل هذه الحالات اصطلاح الحكم العسكرى. حيث يعرف عادة بأنه الحالة التى يتولى منها السلطة ضباط الجيش من خلال انقلاب عسكرى، ويظل الجيش يمثل مصدر التأييد الأساس. والسند الأول لهؤلاء الضباط فى ممارستهم السلطة، حتى بالرغم من ارتدائهم الزى المدنى، ولاتقتصر على ممارسة مهامهم الأساسية التى حددها لهم المجتمع ومنحهم البناء والتحويل من أجلها. والعسكريون يعتبرون أنفسهم هنا مواطنين قبل أن يكونوا جنودا، ومن ثم يجب ألا يقتصر دورهم على الدفاع والأمن. وقد تكررت الانقلابات فى معظم دول العالم الثالث، حتى أصبح يقال بأن نهاية الخدمة العسكرية فى هذه الدول هو «رئاسة الجمهورية» وكان سلوك العسكريين مثار شكوك وانتقادات المثقفين.

وتبدأ فترة الحكم العسكرى فى مصر بتدخل الجيش فى السلطة فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ونجاح الضباط الأحرار فى فرض سيطرتهم الكاملة عليها. وتنتهى بنهاية حكم هؤلاء الضباط مع اغتيال أنور السادات آخر الضباط الأحرار على قمة السلطة فى السادس من أكتوبر ١٩٨١. ورغم استمرار سيطرة الضباط الأحرار كقاسم مشترك فى هذه الفترة، ورغم مظاهر التماثل والتشابه فيها، فإن هناك من مظاهر التنوع والتباين ما يفرض نفسه بصورة ملحة ودائمة خصوصا لشخصيتى عبد الناصر

وأنور السادات، وسياسة النخبة العسكرية فى عهديهما إزاء قضيتى العدالة الاجتماعية فى الداخل والعلاقة مع القوى الأجنبية فى الخارج.

ويدور التساؤل حول كيفية تجاوز العسكريين للأزمات التى هددت نظامهم خلال الثلاثين عاما التى مرت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢. والإجابة تشير إلى تعدد وتنوع المسالك والطرق التى لجأ إليها العسكريون من أحكام السيطرة على الدولة إلى ابعاد العناصر الحديثة والتى لم تحظ بثقة الضباط الأحرار، وترويض المثقفين، وخلق فئة من الخبراء والمتخصصين داخل المؤسسة العسكرية ذاتها – أو ما عرف بالضباط التكنوقراط – ورفع شعارات ومبادئ وأهداف لها جاذبية جماهيرية، اعلان قيام تحالف قوى الشعب العاملة فى مرحلة، وهو تحالف لم يلغ أو يقلل من أهمية تحالف العسكريين مع قوى أخرى فى المجتمع كتحالفهم مع البيروقراطية، أو تحالفهم مع البورجوازية الصغيرة وأغنياء الريف الموسرين، كما لم يلغ التحالف الذى انبثق فى فترة متأخرة منذ عام ١٩٧٧ على وجه التحديد مع الشرائح العليا من الرأسمالية المصرية، كما أن المواجهة الحادة مع القوى الغربية والتى وصلت إلى حد الصدام العسكرى المسلح فى عام ١٩٥٦، ١٩٦٧ لم تلغ إمكانية المهادنة مع هذه القوى والدخول معها فى علاقات وثيقة، بغض النظر عن القوى غير المتكافئة لهذه العلاقة ومايرتبط بها من احتمالات وعواقب.

فاتجه الضباط إلى إزاحة القوى الرئيسية الفاعلة فى اطار نخبة كبار الملاك، وكان فى مقدمة القوى، الملك والذى كان رأس النظام ورمز استمراريته فتم اجباره على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد، والأحزاب السياسية وكان أهمها حزب الوفد الذى عانى من الضعف والانقسامات منذ منتصف الثلاثينات، وأثبت جمودًا وعجزاً عن استيعاب القوى الشابة فيه، وقد أحاط بالنحاس عناصر توفيقية أفقدت الحزب صلابته. وفى ١٩٥٢/٩/٩ صدر قانون بتنظيم الأحزاب تبعة قانون فى ١٩٥٣/١/١٨ بحلها. وتشكلت فى ١٩٥٢/٩/٧ وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب بعد استقالة على ماهر، وكان من أبرز ممثلى الارستقراطية المصرية وأكثرهم موهبة فى ذلك الوقت، والذى عينه الضباط رئيسا للوزارة فى بداية توليهم السلطة ثم

اعتقال زعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال القصر، مما أثار الذعر بين المدنيين وصدر قانون الاصلاح الزراعى.

ولقد اتخذ الضباط خطوة تكتيكية، كما تضمنها أول بيان للضباط الأحرار، حيث وعدوا بالعودة إلى ثكناتهم، لكن تخلى الضباط عن السلطة بعد إزاحة النخبة المدنية أمر يندر حدوثه فى تاريخ النخب العسكرية، وقد اختار الضباط الأحرار فى النهاية البقاء فى كراسى الحكم بعد أن تخلوا عن الزى العسكرى ابتداءاً من عام ١٩٥٦ عدا عبد الحكيم عامر.

ولم يكن الصراع بين العسكريين والمدنيين هو الخطر الوحيد الذى هدد النخبة العسكرية، فرغم استمرار هذا الخطر خلال الخمسينات والستينات، متمثلا بوجه خاص فى المواجهة الحادة مع جماعة الإخوان المسلمين، فإن صراعاً بين العسكريين أنفسهم قد احتدم وأصاب الجماعة التى شكلت العمود الفقرى لحركة ٢٣ يوليو بالتفتت والانقسامات والضعف. ولم تكن حركة الجيش من عمل نواة محدودة العدد – والتى شكلت مجلس قيادة الثورة – فقط، فقد شاركت فى هذه الحركة أعداد واسعة من الضباط، وأصبح من الضرورى إبعاد هؤلاء عن صفوف الجيش بعد نجاح الحركة، لكن لم يكن معقولا معاقبتهم على اشتراكهم فى الحركة، فجرى توزيعهم على المناصب المختلفة والمؤسسات بالشركات العامة مكافأة لهم على تضحياتهم. على أن الانقسام بدأ يدب فى مجلس قيادة الثورة وقاعدته المتمثلة فى الضباط الأحرار، حيث تعرض المئات من كبار ضباط الجيش لحركات تنقلات وتطهير شاملة[٦١]. هذا فضلا عن الانقسامات داخل مجلس قيادة الثورة ذاته.

ففى داخل المجلس أخذت الصراعات شكل محاور، من أهمها محور عبد الناصر – عبد الحكيم عامر، ومحور يمثله مجموعة ضباط الطيران فى المجلس بقيادة جمال سالم، على أن الانقسامات والخلافات نسبت داخل كل محور من هذه المحاور، بما فى ذلك محور عبد الناصر – عبد الحكيم، خصوصا خلال حادثتى الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١، وهزيمة يونيو ١٩٦٧. وامتدت آثار الحادثة الأخيرة بصورة خطيرة داخل صفوف النخبة فاتجه العسكريون المؤيدون لعبد الحكيم وشمس

بدران إلى تحميل عبد الناصر مسئولية الهزيمة، بينما ألقى الاتحاد الاشتراكى والذين نادوا بتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي المسئولية على عبد الحكيم عامر وشمس بدران واستقال عبد الناصر، ثم عدل عن استقالته فى ٩ يونيو ١٩٦٧، ووقعت عملية تطهير واسعة شملت قيادة الجيش والمخابرات، وتطور الموقف حيث قبض على عبد الحكيم عامر ومعاونيه بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، وانتهى الموقف بانتحار عبد الحكيم عامر[٦٢].

كانت شخصية جمال عبد الناصر الكاريزمية قد حجبت ماعداها من شخصيات، بل ومن مؤسسات على مسرح الحياة السياسية فى مصر قبل يونيو ١٩٦٧. وجاءت الهزيمة لتفرض على هذا القائد أن يتفرغ لقضية تصحيح آثار الهزيمة وما تفرضه من إعادة بناء الجيش وتطوير علاقات مصر الخارجية بما يحقق هذا الهدف. وفى هذا الغياب الاضطرارى لعبد الناصر برزت أدوار على صبرى وشعراوى جمعه وغيرهما ممن أطلق عليهم تعبير مراكز القوى - أو جماعة ١٤ مايو والتى بادر أنور السادات بتصفيتها فى عام ١٩٧١[٦٢].

كما حدث فى مصر أن الدولة تطورت صناعيا واقتصاديا وسياسيا، وكان لابد من الاعتماد المتزايد على ذوى الكفاءة العالية والتخصص الفنى من مهندسين وفنيين وأطباء وعلماء، على حساب العسكريين، وبرز ذلك بصورة واضحة خصوصا بعدما عارض عزيز صدقى الذى تركزت مسئولية الصناعة فى يديه، قبول العسكريين، وجعل الكفاءة هى المعيار الأول فى الترشيح للمناصب الرئيسية. كما أدت تأميمات سنة ١٩٦٣ التى شملت ٢٩٣ شركة بعد تأميمات سنة ١٩٦١، أى منح فرص هائلة للفنيين والإداريين والتكنوقراط للوصول إلى مناصب المديرين ورؤساء مجالس الإدارة[٦٣].

وفى الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب التى شكلها فى ١٩٥٢/٩/٧ وحتى آخر تعديل وزارى أجراه فى ١٩٦٨/١٠/٢٨ بلغ عدد من تولوا المناصب الرئيسية فى النخبة السياسية التى تولت السلطة فى مصر ١٣١ شخصية، بينهم ٤٤

من العسكريين (بنسبة ٣٣,٦ ٪) والباقى من المدنيين (٦٦,٤ ٪) أما منصب رئيس الوزراء فقد تولاه عسكريون طوال هذه الفترة، وهم محمد نجيب، جمال عبد الناصر، على صبرى، زكريا محى الدين، وصدقى سليمان، وكان على ماهر هو المدنى الوحيد الذى تولى هذا المنصب لمدة قصيرة فى مستهل الثورة (٢٤ يوليو ١٩٥٢ حتى ٦ سبتمبر ١٩٥٢) (انظر الجدول رقم ٦).

وظل الإنتماء إلى تنظيم الضباط الأحرار المعيار الأساسى فى تولى العسكريين المناصب النخبوية، وعندما نشبت الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة لم تقتصر فقط على الخلافات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وإنما شملت معظم أعضاء المجلس، وكان أغلبها بين طرفين مثل عبد الناصر أحدهما دائما، أما الطرف الآخر فكان جمال سالم أو صلاح سالم أو كمال الدين حسين أو البغدادى أو خالد محى الدين. وقد اقترنت هذه الخلافات والانقسامات بسلسلة من الاستقالات التى قدمت وشملت جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بمافيهم عبد الناصر نفسه(٦٤). وأذت هذه الظاهرة إلى ضمور لب النخبة العسكرية، فبدأ الضباط الأحرار ممن لم يصبحوا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة يتسربون إلى المراكز القيادية، وشهدت وزارة ٥٨/٣/٦ بداية هذا التسرب حيث عين على صبرى وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية. وفى ١٩٦٢/٩/٧ تشكل مجلس الرئاسة ثم تشكل المجلس التنفيذى برئاسة على صبرى، وهكذا بدأ العسكريون من خارج مجلس قيادة الثورة ينافسون أعضاء المجلس فى المناصب الرئيسية. وقد تولى على صبرى – الذى أشرف على خطة التنمية الأولى كرئيس للوزراء، والذى اعتبر من أقرب معاونى عبد الناصر فى ذلك الوقت أمانة الاتحاد الاشتراكى بدلا من حسين الشافعى، وبدأت اختلافات ايديولوجية تتبلور من منتصف الستينات بين على صبرى وزكريا محى الدين الذى عين رئيسا للوزارة وقرر زكريا رفع أسعار الأرز، فارتفعت أسعار اللبن والزبد وغيرها، الأمر الذى لم يسترح له جمال عبد الناصر، فأستقال زكريا محى الدين(٦٥).

صاحب هذا التنافس بين الضباط الذين تسربوا إلى مناصب القيادة من خارج مجلس قيادة الثورة، وبين أعضاء المجلس، تنافسا آخر وتحديا ضد العسكريين بصفة

عامة، من قبل أصحاب الكفاءة العالية من علماء ومهندسين ومتخصصين مدنيين، والذين استاءوا من الوضع المسيطر لهؤلاء العسكريين، فاتبعت طريقة مبتكرة وذكية للحفاظ على سيطرة مستمرة للعسكريين من خلال ما سمي بالضباط التكنوقراط، وأغلب هؤلاء الضباط التكنوقراط ظهر في مراكز قيادية منذ أواخر الخمسينات، حيث بدأ يحلون محل المدنيين والضباط الآخرين، وفي عهد عبد الناصر بلغ هؤلاء الضباط (١٧) بنسبة ١٣,٣ ٪ من اجمالي النخبة. وهؤلاء الضباط التكنوقراط حصلوا على درجات علمية في الهندسة والطبيعة والصحافة والقانون والتاريخ والعلوم السياسية، فأصبح من الممكن الاعتماد على هؤلاء، بدلا من الاعتماد على الخبراء المدنيين الذين لايحظون بثقة العسكريين، فعادة لايثق العسكريون في المدنيين، بل وينظرون إليهم في تشكك وازدراء، ومن ثم فإن هيمنة العسكريين كانت الطريق السهل بدلا من تكوين كادرات من خارج الجيش.

كما يشير البعض إلى علاقات توتر مماثلة بين فئات المدنيين كالمهندسين - والذين بلغ عددهم بما فيهم المهندسين الزراعيين في فترة عبد الناصر (٢٨ بنسبة ٢١,٤ ٪) من اجمالي النخبة وبين أساتذة الجامعات وصل عددهم ٣٠، والذين كانوا يطمحون إلى تولي مناصب عليا، بينما سيطر الاغتراب على المستويات الأدنى، والأقل ثراء ضد الطبقة الوسطى والذين لم تتحقق طموحاتهم أو المكانة التي كانوايترقبونها[٦٦] . ولم يكن ممكنا أن يظل الضباط الأحرار مصدر التجنيد بالنسبة للمناصب التي يتولاها العسكريون، فمع حلول عام ١٩٦٤ كانت الانشقاقات والانقسامات داخل النخبة قد أدت إلى ضمور لبها الداخلي، حيث لم يعد يوجد من أعضاء مجلس قيادة الثورة سوى ستة فقط ظلوا يمارسون أدواراً نشيطة في المستويات العليا للقيادة، وهم عبد الناصر وأنور السادات، ثم اختفى عبد الحكيم عامر عقب هزيمة ١٩٦٧ وتقاعد زكريا محي الدين في مارس ١٩٦٨ وحسن إبراهيم الذى عين سفيرا لمصر في تشيكوسلوفاكيا في منتصف الستينات، وفي سبتمبر ١٩٧٠ مات عبد الناصر تاركا اثنين فقط في السلطة.

قامت فكرة عبد الناصر التي طرحها في ديسمبر عام ١٩٥٧ حول بناء

«مجتمع اشتراكى، ديموقراطى تعاونى» خال من استغلال الإنسان للإنسان فى مصر، على مفهوم وجود قوة تلاحم داخلية بين فئات المجتمع وأيضا على مبدأ العدالة الاجتماعية للجميع. وقتها قال جمال عبد الناصر «أن تطور الفكر الاجتماعى يدل على انعدام الصراع الطبقى فى المجتمع المصرى. أما الجوهر الديموقراطى للاشتراكية التعاونية فيعبر عنه الهدف المنشود نحو تكوين شخصية حقه متحررة من الاستبداد والدكتاتورية والاستغلال فى ظل الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقال أيضا «إن الاشتراكية سميت تعاونية لكون التعاون «رمزا للإخاء» وشكلا من أشكال الديموقراطية وأداة لبلوغ الهدف المنشود. ويتيح التعاون حشد القوى من أجل زيادة الإنتاج لما فيه مصلحة الفرد والمجتمع»(٦٧).

لقد حظى الخيار الاشتراكى بتحليل نظرى واضح فى ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢، تلك الوثيقة التى عكست إلى حد كبير أفكار جمال عبد الناصر وطموحاته، فيقول «إن الاشتراكية تقضى ببناء مجتمع العدل وتكافؤ الفرص، مجتمع الإنتاج والخدمات. وإذا كانت الديموقراطية هى الحرية السياسية، فإن الاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولايمكن الفصل بينهما «إلا أنه لم يحدد مفهوم العدالة الاجتماعية الذى ظل مفهوما مجردا) واحتفظت الاشتراكية التعاونية بمبدأ الملكية الخاصة حيث ذكر «زكريا محى الدين» لقد أبقينا على مبدأ الملكية الخاصة لأنه يدخل فى طبيعة الإنسان ويحفز النشاط والإنتاج والتراكم ويشحذ المبادرة والابتكار. إلا أننا اسبغنا على الملكية وظيفة اجتماعية خاصة فمن نظام لايسمح بتحولها إلى سلاح للسيطرة والاستغلال»(٦٨).

وبعد اقرار «القوانين الاشتراكية» عام ١٩٦١ ظهر فى القاموس السياسى مفهوم جديد وهو «رأس المال الوطنى» وشرحت جريدة الأهرام فى ٩ يناير ١٩٦٢ أن المقصود «بالرأسمالية الوطنية» هم أولئك الذين يستجيب نشاطهم لمصلحة حركة التحرر الوطنى ويدعم النضال ضد السيطرة الأجنبية والاستغلال. وأضافت الجريدة «إن هؤلاء الرأسماليون الصغار أو المتوسطين يشكلون جزءاً من ممثلى الرأسمالية الوطنية ويدركون كنه المصلحة العامة وتصطدم مصالحهم بمصالح رأس المال الكبير

والاحتكارات والامبريالية» وأشار عبد الناصر وهو يشرح هذا الجانب من القضية «عندما أقول الملاك المستغلون، لا أقصد جميع الملاك بل أولئك الذين يستخدمون ثرواتهم للاستحواذ على أكبر قدر من الربح على حساب الشعب، على حساب الذين يحصلون على رواتب ثابتة بدءا من رئيس الجمهورية وانتهاءاً بالعامل»[٦٩]. لكن ماهى الثروة؟ وما هو العمل والعدالة والاستغلال؟ لقد ظلت هذه الأسئلة وتلك المفاهيم يحيطها الغموض، بل لعله تم تفسيرها لمصلحة الأغنياء. خاصة أنه كان مقترنا بالوظيفة الاجتماعية للعمل ورأس المال على حد سواء.

إلا أنه قال: «يحصل رب العمل على ربح مقابل رأس المال المستثمر، ويحصل العامل على أجره مقابل عمله. وكل ما يتبقى بعد ذلك يقسم بينهما أى بين رب العمل والعامل. وتنتج من هنا ضرورة أن يحصل العامل على ربع الأرباح» فقد تصور أن الشعب هو كتلة اجتماعية موحدة خالية من التناقضات لأنه وجد أن فى الاشتراكية نظاما للتوجه اللاطبقى قادر على حل المشكلات الاقتصادية لقوى الشعب بأسره، حيث قال عبد الناصر «أن الديكتاتورية تبقى على التناقضات الطبقية ولاتقضى عليها «إننا ضد دكتاتورية طبقة معينة. فنحن نسير نحو الوحدة الوطنية».

وكتب عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام يقول (تواجه اشتراكيتنا العربية الشيوعية الملحدة والرأسمالية الفاشلة بوصفها نظرية لبناء مجتمع الرفاهية للجميع، واستطرد قائلا (إن الاشتراكية الديموقراطية التعاونية بتطورها السلمى الناتج عن الوضع فى العالم العربى هى اشتراكية الشعب كله وهى قائمة على تعاون رأس المال العام والخاص من أجل تطوير الاقتصاد الموجه. لقد استبدلنا «ياعمال العالم اتحدوا» بشعار «ياعمال العالم العربى اتحدوا»)[٧٠]. أما راشد البراوى فقد أطلق اسم «اشتراكية الدولة» على نظام عبد الناصر الذى ارتأى أنه الطريق الوحيد للتطور فى الاصلاحات التدريجية والقائمة على مبدأ التضامن الاجتماعى مما يعنى رفض فكرة الصراع الطبقى[٧١]. وكتبت جريدة الأهرام» (إنه لاضرورة للصراع الطبقى ولا للحرب الأهلية فى ظروف وجود المعسكر الاشتراكى العالمى الجبار وتمتع الحكومة بالدعم الجماهيرى الواسع. إننا نسير على الطريق السلمى

لإذابة الفوارق بين الطبقات» . وتؤكد جريدة الجمهورية أن نظرية إذابة الفوارق قد أتاحت القضاء على الاستغلال فى مصر ووحدت الطاقة الروحية والقومية للشعب ووجهتها لما فيه المصلحة العامة. وبدوره أكد جمال عبد الناصر قائلا: «لدينا طريق جديدة نحو الاشتراكية فى ظروف مرحلة انهيار السيطرة العالمية للامبريالية وميل ميزان القوى لصالح الاشتراكية العالمية وقوى التحرر الوطنى. وفى هذه الظروف بالذات، تكمن إمكانية خلق جبهات قومية واسعة وتنتفى ضرورة قيادة البروليتاريا»[٧٢] .

كما قال عبد الناصر فى خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة لثورة يوليو «إن المجتمع المصرى قد انقسم إلى قسمين وطبقتين، طبقة الملاك المستغلين والرأسمالينن وطبقة الأجراء» . وجاء أيضا فى الميثاق أن الصراع الطبقى أمر طبيعى وحتمى لايمكن انكاره أو التقليل من شأنه. وقد تستدعى الضرورة قمع المستغلين إذا أعاقوا انجاز التحولات الاشتراكية. إلا أن جمال عبد الناصر (وهذا ما عكسه الميثاق بوضوح) ظل مقتنعا بإمكانية تسوية التناقضات الطبقية بالطرق السلمية، لأن التضامن الطبقى هو أساس المجتمع المصرى. ويقر الفصل الخامس من الميثاق وعنوانه (عن الديموقراطية السلمية) المبادئ التالية: ضرورة ارتباط الديموقراطية السياسية بالديموقراطية الاجتماعية ارتباطا عضويا، وهى غير ممكنة فى ظل سيادة وسيطرة طبقة واحدة. إن الصراع الطبقى واقع لاجدال فيه، إلا أن التناقضات الداخلية فى المجتمع المصرى لاتتسم بطابع تناهزى ويمكن تسويتها بالطرق السلمية. كما أن الوحدة القومية ضرورة موضوعية ويجب قيام المنظمات الاجتماعية التى تساعد فى تنفيذ الخطط القومية وتكفل ممارسة النقد والنقد الذاتى. ولما كان لابد من جذب التأييد الجماهيرى من أجل إنجاز التحولات المنشودة دعا عبد الناصر القوى الطليعية لتوطيد تلاحمها مع الجماهير وتعميق الروابط معها.

وعندما اكتسبت الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية طابعا جذريا انتقل جزء من الفئات الوسطى إلى جانب القوى المحافظة، وذلك لتخوفهم من احتمال مصادرة

الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة وشرعت في مقاومة هذه الاصلاحات ويميل التوتر محل الوحدة الوطنية التي تشكلت، ويستمر استقطاب القوى الاجتماعية. وبعد عام ١٩٦٧ اشتد نفوذ الفئات الوسطى عبر الجهاز البيروقراطي والاتحاد الاشتراكي العربي برغم استمرار قطاع الدولة، وأشارت مجلة الطليعة عام ١٩٦٦ إلى أن من يسود في الحياة الاقتصادية يسيطر عادة على جميع المنظمات السياسية والاجتماعية من الاتحاد الاشتراكي العربي والتعاونيات ونقابات عمال الزراعة والمجالس الريفية والمحلية الأخرى ... الخ. إلا أن عبد الناصر أدرك هذه الحقيقة، منذ منتصف الستينيات حيث أشار إلى الطابع المتناقض للطبقات الوسطى، فجزء منها يساند الثورة. بينما الجزء الآخر يقف وراء القوى اليمينية المحافظة(٧٣) . كما فرق منظرو الاتحاد الاشتراكي العربي بين العناصر الكادحة والعناصر الاستغلالية داخل الفئات الوسطى مؤكدين الأخيرين يظهرون أكثر فأكثر عداوتهم للاشتراكية مع تنامي ثرواتهم. بل أكثر من ذلك، شرع بعض المثقفين في انتقاد نظرية مجتمع الطبقة الوسطى ونعتوها بأنها تمثل عائقا على طريق التطور الاجتماعي. ولقد عبر عن ذلك عبد الرحمن الشرقاوي قائلاً: «إن الطبقة الوسطى مفهوم واسع جدا، وتتكون من فصائل ومجموعات عديدة تنتمي إلى منابع فكرية مختلفة، فمن الثوريين الذين يسيرون تحت راية تلاحم قوى الشعب العامل إلى أولئك الذين لم يجدوا أنفسهم في مجتمع العمال والفلاحين ويحلمون بالثراء ويكافحون في سبيل عالم آخر يتيح لهم ممارسة الاستغلال تحت شعار (الحرية)، وينتمي إليهم الموظفون أصحاب السلطة والنفوذ وجزء من المثقفين الذين لعبوا في وقت ما دوراً قيادياً في معاداةالامبريالية»(٧٤) .

ولدى مقارنة فكرة الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التي طرحها جمال عبد الناصر عام ١٩٥٧ بمبادئ ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ يمكن رصد التطورات الكبيرة التي طرأت على أفكاره، فمن الدعوة إلى التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية بين الجميع إلى النضال من أجل وحدة قوى الشعب العامل، ومن رفض الطبيعة الطبقية للمجتمع إلى الاعتراف ببنيته الطبقية والاقرار بوجود الصراع الطبقي، ومن شعار التقارب بين الطبقات إلى شعار تذويب الفوارق بينها.

الفكر الاجتماعى لثورة يوليو:

كثيراً ما يثور الجدل حول فكر ثورة يوليو، وهناك اتجاه غالب يذهب إلى أن الثورة لم تكن لديها نظرية متكاملة تعبر عن رؤيتها للمجتمع وعن برنامجها الشامل فى تغييره. وقد دعم هذا الاتجاه فى تقويم ثورة يوليو، ما أكده قادة الثورة أنفسهم وعلى رأسهم جمال عبد الناصر على التصريح به حول منهج المحاولة والخطأ. بل وقد اعترف الميثاق بهذه الحقيقة بعد حوالى عشر سنوات من قيام الثورة حين ذكر «أن قوة الإرادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر فى أبعادها الحقيقية إذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسى يواجه مشاكل المعركة. كذلك فإن هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى»[٧٥].

على أنه ينبغى التفريق بين وجود «نظرية كاملة» للثورة وبين وجود «فكر» لهذه الثورة. وقد اعترف رجال الثورة فى أهم وثائقهم بأنهم حين بدءوا لم تكن لديهم نظرية كاملة للتغيير. ولكن ذلك ما كان ولم يكن يعنى عدم وجود فكر اجتماعى سياسى لدى قادة الثورة. لقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التى كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها فى الأربعينات وأوائل الخمسينات. وقد صرح الرئيس عبد الناصر فى الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١، بأنه كان على اتصال بكل التنظيمات الحزبية فى مصر قبل الثورة، «اتصلت بحزب الوفد، وبحزب مصر الفتاة، وبالإخوان المسلمين، والشيوعيين ... ولكننى لم أقتنع اقتناعا كاملاً بأى منها»[٧٦] . ومن المعروف أن خالد محى الدين وهو أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، كان ماركسيا منتميا للحزب الشيوعى قبل الثورة، وكان أنور السادات على علاقة بجماعة الإخوان المسلمين ومن قبلها حزب مصر الفتاة. كذلك كان كمال الدين حسين متعاطفا مع الإخوان المسلمين. وقد استقال هو وغيره من الضباط من الجيش وانضموا إلى كتائب الإخوان المسلمين التى تطوعت للقتال فى فلسطين قبل دخول الجيوش العربية الحرب رسميا فى ٥ مايو ١٩٤٨[٧٧] . وعلى هذا فإن قادة الثورة لم يكن ينقصهم الفكر، فقد كانوا مشبعين

بالكثير منه، وعلى مختلف الاتجاهات الفكرية. ولما كان ذلك الفكر متنوعا، وأحيانا متناقضا، فإنه كان من العسير صوغ نظرية متكاملة من هذا الشتات المفهومى، لذلك حرص قادة الثورة فى السنوات الأولى على تقنين مسيرتهم السياسية والاجتماعية بناء على الحد الأدنى المشترك بينهم، وهو الحد الذى كان عليه إجماع شعبى كمطالب وطنية(٧٨).

ومع التفاعل بين قادة الثورة فى سنوات الحكم الأولى، وفى ضوء الممارسة العملية، بدأ هذا الشتات الفكرى المتنوع يظهر تدريجيا فيما يشبه نظرية متكاملة. ويمثل ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ نتاج عملية الانصهار والنمو الفكرى هذه. والميثاق بهذا المعنى يعتبر أكبر وثائق الثورة تمثيلا لفكرها الاجتماعى والسياسى. لقد كان الميثاق خلاصة لتجارب الثورة فى عقدها الأول، وظل دليلها ومرشدها طوال عقدها الثانى. وقد كان الاجماع الشعبى على الميثاق وراء الاحتكام إليه بين معظم الكتاب والمنظرين والمتحاورين فى المسائل الخلافية الكبرى. لذلك يصبح الميثاق هو المصدر الأساسى فى استشفاف الفكر الاجتماعى للثورة.

ولقد سبق الميثاق بثمانى سنوات كتاب عبد الناصر «فلسفة الثورة». كما أعقبه الميثاق بست سنوات بيان (٣٠) مارس ١٩٦٨. وفلسفة الثورة يحتوى على البذور الجنينية لفكر الثورة. وبيان ٣٠ مارس يحتوى على تعديلات وإضافات لهذا الفكر خاصة بعد النكبة التى منيت بها مصر بهزيمة ١٩٦٧ وإلى جانب هذه المصادر الثلاث يمكن الاستدلال على الفكر الاجتماعى للثورة من خطابات الرئيس عبد الناصر العديدة، خصوصا فى المناسبات القومية الكبرى، ومن الاعلانات الدستورية، ومن ديباجات القوانين الاجتماعية والاقتصادية التى حددت معالم الممارسة والتطبيق. ومن كل تلك المصادر يمكن الاستدلال على الخطوط الرئيسية لفكر ثورة يوليو. والمتأمل لهذه الخطوط يلحظ أن هناك منطقا داخليا يربط بين مقولاتها، حتى أنها تكاد تصل فى النهاية إلى ما يشبه النظرية المتكاملة.

المجتمع المصرى: التخلف والمواجهة:

ينتهى التحليل فى معظم وثائق الثورة وأحاديث عبد الناصر إلى أن جذور التخلف فى مصر يعود إلى فترة الحكم المملوكى العثمانى الذى امتد من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر[٧٩]. خلال تلك القرون الستة عزلت مصر عن المجرى الرئيسى للحضارة العالمية، وتدهورت العلوم والفنون والآداب، واشتدت قبضة الحكام واستغلالهم وسوء إدارتهم. وخلال هذه القرون الستة كانت أوروبا تحقق أعظم قفزاتها إلى الأمام، وتنجز ثوراتها العلمية والجغرافية والسياسية والصناعية والتكنولوجية. حتى إذا ما أرسى نابليون سفن أسطوله فى الاسكندرية على مشارف القرن التاسع عشر كانت المواجهة المأساوية بين عالمين تفصل بينهما ستة قرون من التطور[٨٠]. أحدهما يتدفق بالحركة والقوة، ويؤمن بالعلم الحديث كأساس لتكنولوجيا متطورة فى الحرب والإنتاج والصناعة والإدارة والتنظيم وهو الغرب، والآخر بطئ الحركة والتحرك، تسيطر عليه الجهالة والمرض، ويتبارى حكامه فى استغلاله اسوأ استغلال، ولاتتجاوز فيه حدود المعرفة ما تركه الأقدمون من كتب صفراء وهو مصر.

ومنذ تلك المواجهة ومصر تحاول أن تنهض ولكن رغم محاولاتها وثوراتها العديدة، كانت تمنى بالنكسات. وكان القاسم المشترك وراء كل نكسة طرفان، أحدهما خارجى هو الاستعمار بأشكاله المتعددة وثانيهما طبقة داخلية متسلطة إما فشلت فى التصدى له أو وجدت فى التهاون معه خدمة لمصالحها كشريكة فى استغلال أبناء شعوبها. ويقول الميثاق:

«لقد كانت اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على ... وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر... فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى عهدت إليه حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب ... إن اليابان الحدية بدأت نهضتها فى الوقت نفسه الذى بدأت فيه اليقظة المصرية. وبينما

استطاع التقدم اليابانى أن يمضى ثابت الخطى ... فإن المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار ... إن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبى على مصراعية .... وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير ... ولقد عاشت مصر تجربة مريعة استنفذت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية)(٨١).

وبعد أربعين عاما على تلك النكسة (هزيمة محمد على وفتح أبواب مصر للأجانب) يذهب الميثاق إلى «أن روح الشعب المصرى لم تستسلم ... وكانت هناك مواجهة ثورية بين القوى الشعبية وبين الأسرة العلوية الحاكمة. وانتصر الشعب أو كاد حينما سلم الخديوى بكل المطالب الشعبية» «ولكن لم يدم النصر طويلا بعدما دبر الخديوى بالاتفاق مع الانجليز ثورة مضادة تم بها احتلال مصر احتلالا سافراً»(٨٢).

وتقوم ثورة شعبية فى ١٩١٩ بعد أربعين عاما، تركب موجتها طبقة برجوازية وطنية جديدة، تفرغ الكفاح الشعبى فى مضمونه الاجتماعى وتكتفى من الاستقلال بقشوره المظهرية، باختصار كانت هناك نكسة ثالثة لكفاح الشعب المصرى فى أقل من مائة عام. ولأن ثورة ١٩١٩ كانت أقرب وأجل الأحداث إلى قلوب المصريين المعاصرين فإن تساؤلات عديدة قد ثارت حول أسباب انتكاسها. وفى هذا يقدم الميثاق ثلاثة أسباب(٨٣):

١- عدم المزاوجة بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية.

٢- عدم الربط بين قضية التغيير الاجتماعى السياسى على المستوى الوطنى والقضية نفسها على المستوى العربى.

٣- عدم التوفيق فى اختيار أسلوب المواجهة الأمثل مع أعداء الشعب (خارجيا وداخليا) لكل مرحلة تاريخية.

وإذا رجعنا إلى كتاب «فلسفة الثورة» لوجدنا فيه الجذور لهذا التحليل عن التخلف الاجتماعى المصرى. فهناك يتنبأ جمال عبد الناصر بالتحدى الذى ينتظر

الثورة وهو انجاز ثورة حقيقية اجتماعية وسياسية فى آن واحد مع اختلاف وتناقض مطالب كل منهما[٨٤] . وهو يتحدث عن استحالة أن تعيش مصر بمعزل عمن حولها من أبناء أمتها العربية، وكيف كانت مثل هذه العزلة فى فترات ماضية وبالا على كل من مصر والوطن العربى[٨٥] .

وفى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، نجد تأكيدا للتحليل نفسه مع إضافات مهمة إما لم ترد فى الميثاق، أو وردت فيه ولكنها لم تجد سبيلها إلى التنفيذ والتطبيق فى السنوات السابقة. فالعدوان الاسرائيلى كان حلقة من سلسلة الهجمات الامبريالية على كل تجربة واعدة للتنمية والتحديث والتحرر. ولكن حجم الهزيمة وفداحتها كان مؤشراً لجوانب ضعف بنائية فى التجربة التنموية نفسها. وأشار البيان لأهم جوانب الضعف هذه وعلى رأسها غياب المشاركة الجماهيرية الحقيقية، وغياب التنظيم الشعبى الفعال، وظهور مراكز القوى فى غياب الديموقراطية السياسية[٨٦] .

وتأتى المسألة الاجتماعية فى المشروع الفكرى لثورة يوليو كنقطة التقاء سوسيولوجى بين معركة التحرر فى التبعية والاستعمار، ومعركة الوحدة العربية، ومعركة التنمية الشاملة بما فيها إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. وإذا كانت جذور التخلف تنبع من تلك الجدلية الاستغلالية فإن مظاهر التخلف كان لها ألف وجه ووجه. بعض من وجوهها البارزة هو تدنى مستوى الحياة المصرية ماديا بشكل عام، وسوء توزيع الثروة، وتخلف هياكل الإنتاج، وعدم التنوع فى القاعدة الاقتصادية، وتفشى الأمية والجهل والمرض، والتبعية الحضارية والثقافية والضعف العسكرى ومن هنا جاءت حتمية الحل الاشتراكى للمسألة الاجتماعية.

حتمية الحل الاشتراكى:

انبثقت الاشتراكية مفهوميا كطريق أمثل لحل مشكلات المجتمع المصرى ومن أجل التنمية فى فكر الثورة منذ النصف الثانى من الخمسينات. ومع عام ١٩٦٠ تحول الأمر من خيار إلى حتمية. ومع أن الثورة منذ شهورها الأولى اتخذت إجراءات تعتبر «الاشتراكية» فى مضمونها، إلا أنها دأبت على تجريب بدائل أخرى موازية.

ولكن تعثر هذه البدائل أو قلة عائدها جعل الثورة تراجع وتقوم. ومع كل مراجعة تقويمية كانت تجد نفسها مدفوعة بقوة أكبر نحو الطريق الاشتراكى، إلى أن تبلور فكرها يقينا بحتمية الحل الاشتراكى. ويقول الميثاق: «إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية إن الحرية الاجتماعية لايمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية. إن ذلك لايقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة بين المواطنين وإنما يتطلب أولاً وقبل كل شئ توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة ... إن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية. إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين»(٨٧).

ويقارن الميثاق بين نمطى التنمية فى المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية، وما أحاط بهما وتلازم معهما من ظروف تاريخية وتكلفة إنسانية. فنمط التنمية الرأسمالى فى الغرب تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار. وكان نهب المستعمرات دعامة رئيسية للتراكم الرأسمالى فى الغرب الذى حقق مرحلة الانطلاق الاقتصادى فى بلدانه. وهذا النمط التنموى من وجهة نظر الثورة غير مقبول خلقيا، فضلا عن استحالة تكراره، فعصر القرصنة الاستعمارية «التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون والأخلاق قد مضى عهدها. وينبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقيا»(٨٨).

أما نمط الإنتاج فى المجتمعات الاشتراكية، فإن الثورة رأت فيه نموذجا فعالا وناجحا، ولكن الثمن الذى دفعته شعوب هذه المجتمعات إنسانيا كان باهظا. يقول الميثاق فى ذلك «أن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ... تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد

التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة ... إن طبيعة العصر لم تعد تسمح بشئ من ذلك. إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد امراً محتملا فى ظل القيم الإنسانية الجديدة»[٨٩].

والطريق الثالث الذى اختطته الثورة هو «الاشتراكية العربية» أو «التطبيق العربى للاشتراكية» بعدما رفضت الفكرين الرأسمالي والماركسى. ودعائم هذه الاشتراكية (التى تتواءم مع خصوصية مجتمعنا وهمومنا وطبيعة المرحلة التاريخية هى[٩٠]:

١ – تجميع المدخرات الوطنية.

٢– وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمارات هذه المدخرات.

٣– وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج.

٤ – عدالة التوزيع.

وهذه الأخيرة هى جوهر المسألة الاجتماعية. وهى فى فكر ثورة يوليو تأخذ شكلا محددا لا غموض فيه لأنها الهدف النهائى وراء كل عمليات التحول الاقتصادى الذى هدفت إليه الثورة ويكرر الميثاق هذا المعنى فى أكثر من موضع:

«إن الأمر يقضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع إليه وتكافح لكى يقترب يومه ... إن إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لايمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت. إن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لايمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة... إن هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية»[٩١].

إن اشتراكية يوليو هى فى النهاية محاولة للقضاء على الاستغلال الخارجى

والداخلى، وتعظيم قاعدة الثورة الوطنية، وإعادة توزيعها بصورة عادلة. كل هذا من خلال سيطرة شعبية على قوى الإنتاج ومن خلال تخطيط قومى شامل. وبهذه المعادلة هدفت الثورة إلى حسم المسألة الاجتماعية لمصلحة الطبقات الدنيا فى المجتمع والتى كانت ومازالت تمثل الأغلبية الساحقة. لقد أدركت ثورة يوليو أن هناك تناقضا طبقيا حاداً فى المجتمع، وأنه لا وسيلة لتجاهله، وبالتالى توقعت أن يكون هناك صراع اجتماعى طبقى. ولكنها حرصت على تقنين ذلك الصراع، وإدارته سلميا، بتذويب الفروق الطبقية الحادة من خلال تدخل الدولة والإجراءات الاشتراكية الحاسمة.

تحليل أهداف المشروع الاجتماعى للثورة ووسائله:

بدأ المشروع الاجتماعى للثورة فى الأسابيع الأولى لقيامها فخلال الشهرين الأولين أصدرت الثورة قانونين. الأول قانون الاصلاح الزراعى، والذى حاز على اهتمام الدارسين والمحللين وقد كان ولايزال الاهتمام بقانون الاصلاح الزراعى اهتماما واجبا لأنه أثر فى المسألة الاجتماعية فى مصر. والثانى قانون إلغاء الألقاب والذى لم يحظ بكثير من الاهتمام رغم أهميته الرمزية وانتمائه إلى الجذور التركية العثمانية للنخبة الحاكمة. وكان فى سعى بعض المصريين للحصول عليها نوع من امتهان الذات الوطنية، وانعكاس لنظام وراثى فى تسلسل السلطة والهيبة. ولقد كان معظم كبار ملاك الأرض الزراعية فى مصر من فئة (الباشوات) ومتوسطيهم من فئة (البكوات) وهكذا كان القانونان هما بداية ممارسة الثورة لمشروعها الاجتماعى لتغيير هياكل وقيم المجتمع المصرى وحتى عام ١٩٧٠ وكان تأكيداً لهذه الممارسات التى أعادت تشكيل الخريطة الاجتماعية. ويحتاج تحليل عمليات التحول الاجتماعى إلى فريق بحث متكامل.

أولاً: فى المجال الزراعى:

تمثل مسألة الأرض مفتاح أى تحول حقيقى فى الريف المصرى. فمنذ الفراعنة، ومسألة الأرض تمثل العلاقة العضوية بين النهر والفلاح والحاكم. فمصر

مجتمع تعتمد فيه الحياة على الزراعة، وتعتمد الزراعة فيه على الرى النهرى. ومن يتحكم فى النهر يتحكم فى الأرض ومن يعيش عليها. وعلى امتداد آلاف السنين لم يكن للمصريين من دور آخر للحياة غير زراعة الأرض المعتمدة على مياه الرى. ولتحرير الفلاح تحريراً تاما من سلطة الطبقة الحاكمة. وكان المالك للأرض فى معظم حقب التاريخ المصرى هو الحاكم وحده، وفى حقب أخرى كانت ملكية الأرض فى يد طبقة مسيطرة تحيط بالحاكم[٩٢].

وكانت ملكية الأرض الزراعية عند قيام الثورة فى يد طبقة من كبار الملاك[٩٣] وتعود جذور هذه الطبقة إلى السنوات الأخيرة من حكم محمد على. الذى كان قد انتزع فى أوائل حكمة ملكية الأرض كما احتكر التجارة والصناعة. وفى ظل ذلك النظام كان الفلاح يعمل أجيرا فى الأرض، ينتج ولايملك. وكان فائض قيمة عمل الفلاح يذهب إلى محمد على للانفاق منه على مشاريعه. إلا أنه بدأ يرخى قبضته على احتكار الأرض بعد انهيار مشروعه التوسعى. وفرض معاهدة ١٨٣٩ – ١٨٤٠ . فأقطع مئات الآلاف من الأفدنة على أفراد أسرته، وكبار القادة والضباط والمدنيين الذين خدعوه خلال فترة حكمه[٩٤] . وكان أولئك هم نواة طبقة ملاك الأراضى الزراعية الذين واجهتهم الثورة بعد ذلك. وخلال ذلك الوقت شهدت هذه الطبقة حراكا اجتماعيا واسعا، بعضها من أصول محلية وبعضها من أصول أجنبية. ولكن دور تلك الطبقة وموقعها فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية لم يتغير فى جوهره طوال تلك المدة. فهم يسيطرون على الحياة الاقتصادية ويكرسون نظام قيم اجتماعية يخدم مصالحهم، ويتحكمون فى مقاليد السياسة، ويتحالفون مع البورجوازية الحضرية التى نمت فى فترة ما بين الحربين.

ومع تفاقم الوضع فى الريف نتيجة اطراد زيادة السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء باحتياجات أصحابها فى النصف الأول من هذا القرن، مما كان يدفعهم إلى بيعها إلى كبار ومتوسطى الملاك. لذلك بلغ سوء توزيع الملكية الزراعية درجة لم يبلغها من قبل. فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية الكلية الذى بلغ ستة ملايين فدان، كان هناك ألف مالك كبير يسيطرون على حوالى (٢٠) بالمائة

من تلك المساحة (١,١ مليون فدان)، تليهم فئة قوامها ثلاثة آلاف مالك يسيطرون على حوالى (٨) بالمائة، ثم فئة ثالثة قوامها ستة آلاف مالك يسيطرون على (٧) بالمائة. تلك الفئات الثلاث مجتمعة هى التى استهدفتها قوانين تحديد الملكية المتتالية فى أعوام ١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٦٨. فهم لايتجاوزون عدديا أكثر من (١١,٠٠٠) مالك، يمثلون أقل من نصف بالمائة من مجموع الملاك، ولكنهم كانوا يملكون (٣٥) بالمائة من جملة أرض مصر الزراعية. فى مقابل ذلك كان هناك (٢,٦) مليون مالك ممن لاتتجاوز حيازتهم خمسة أفدنة، ويمثلون أكثر من (٩٤) بالمائة من مجموع الملاك، ولكن جملة حيازاتهم لاتتجاوز (٣٥) بالمائة من مساحة أرض مصر المزروعة. ومن هنا كانت قوانين الاصلاح الزراعى تصحيحا ثوريا لأحد الاختلالات الكبرى فى توزيع الثروة. فقد حدد القانون الأول (١٩٥٢) الحد الأقصى للملكية بمائتى فدائى للأسرة. وخفض القانون الثانى (١٩٦١) الحد الأقصى إلى مائة فدان. ثم خفضها القانون الثالث (١٩٦٨) إلى خمسين فدانا. ومازاد عن الحد الأقصى فى كل مرة كانت تتم مصادرته وتوزيعه على المصريين من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون شيئا[٩٥].

ولم يقتصر الاصلاح الزراعى على تحديد الملكية بل شمل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. فعند قيام الثورة كانت إيجارات الأرض قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا نتيجة قلة المعروض منها وزيادة الطلب. واستغل ملاك الأرض الغائبون فى ذلك صغار المستأجرين استغلالا بشعاً. وجاءت قوانين الاصلاح الزراعى لتربط الايجار على فدان الأرض بما يساوى سبعة أمثال الضريبة السنوية، وحرمت المالك من حق طرد المستأجر، وهى إجراءات فى مجملها خدمت صغار الفلاحين بشكل أكبر من قوانين تحديد الملكية وتوزيع الأرض حيث هؤلاء المستأجرون إلى ما يشبه الملاك.

وهذه القوانين قد أعادت التوازن للأرض الزراعية لمصلحة صغار الفلاحين والمصريين منهم. ولكن الثورة كانت تدرك أن ذلك وحدة ليس كافيا مادامت من المساحة الزراعية فى مصر ثابتة فعملت منذ البداية على توسعة الدافعة الزراعية باستصلاح مزيد من الأراضى الصحراوية وتوزيعها على من لايملك من الفلاحين

وكان بناء السد العالى. وتمت إضافة ما يقرب من مليون فدان فى السنوات العشرين التالية للثورة إلى مساحة الأرض الزراعية فى مصر.

كانت المقومات الثلاث فى المسألة الزراعية (تحديد الملكية - تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، واستصلاح الأراضى) تشكل فى جملتها عاملاً أساسياً أثر فى تغيير الخريطة الاجتماعية فى الريف. حيث تقلصت طبقة كبار الملاك، وبالتالى ضعفت قوتهم السياسية وسيطرتهم الاجتماعية فى الريف. كما أدى الاصلاح الزراعى إلى توسيع قاعدة صغار ومتوسطى الملاك، وأدخل إلى صفوفهم مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا أجراءاً ومعدمين. إن الحراك الاجتماعى الذى نتج عن الاصلاح الزراعى هو من الأمور التى تحتاج إلى دراسات عديدة[٩٦]. ومع ذلك فالحراك الاجتماعى أوضح مع هبوط الطبقة العليا من كبار الملاك، صعود صغار الفلاحين بين مستفيد من توزيع الأراضى المصادرة ومستفيد من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. وقد كان هذا نموذجا من ممارسات الثورة فى المجالات الاجتماعية على كل المجتمع. مما أدى إلى إعادة توزيع الثروة، وفتح قنوات عديدة للحراك الاجتماعى.

ثانياً: إعادة توزيع الثروة الوطنية:

قامت الثورة بإجراءات لاتقل أهمية عما حدث بالقطاع الريفى، فى القطاع الحضرى الذى تتركز فيه الصناعة والتجارة والبنوك. وقد تمت إعادة توزيع الثروة على مرحلتين. الأولى وتمثلت فى تمصير الثروة الوطنية، بنقل الجزء الأكبر الذى كان يملكه الأجانب إلى ملكية مصرية. وقد وصلت هذه المرحلة ذروتها بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وما أعقب ذلك من عدوان مسلح. وقد انتهزت الثورة هذه الفرصة فأممت المصالح الأجنبية فى مصر، من بنوك وشركات تأمين وتجارة وصناعة. وخرج من مصر العدد الأكبر من الأجانب الذين كانوا يعملون فيها. وقد فتح ذلك الباب على مصراعية أمام العناصر المصرية المتعلمة من الطبقة المتوسطة لاحتلال المراكز التى شغرت فى تلك المؤسسات بخروج الأجانب. أما الثانية فى أوائل الستينات، ووصلت ذروتها مع صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١. وقد

انطوت تلك القوانين على تأميم كل الشركات الكبرى المملوكة للبرجوازية المصرية الكبيرة ونقل ملكيتها للدولة. وأصبحت تلك الشركات جزءاً من القطاع العام الذى بدأت نواته فى منتصف الخمسينات حينما أممت المصالح الأجنبية. وبهذه الإجراءات الاشتراكية أصبحت الدولة هى المسيطرة على كل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية فى المجتمع مما ترتب عليه أوضاعا سياسية وتحولات اجتماعية[٩٧].

فقد أدت هذه القرارات إلى تقليص النفوذ السياسى والهيبة الاجتماعية للرأسمالية فى المجتمع الحضرى المصرى، فقد كانت الإجراءات الاشتراكية فى الستينات مكملة للقوانين الزراعية. كما أدت هذه التأميمات إلى خلق قنوات جديدة للحراك الاجتماعى أمام أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا. ففى الوقت الذى شهدت فيه البورجوازية المصرية حراكا إلى أسفل، كان أبناء الطبقات الوسطى والدنيا مهيئين بفضل الفرص التعليمية المجانية للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة فى الشركات والمؤسسات التى أممت. وبهذا استكملت الثورة عملية إزاحة الطبقة العليا القديمة من معظم مراكزها القيادية فى النظام السياسى والاقتصادى.

وأصدرت الثورة مجموعة من القوانين التى كانت تهدف إلى تقريب الفوارق بين الطبقات، والتى كانت فى مجملها منحازة للطبقات الدنيا. وقد استخدمت ميكانيزم الضرائب التصاعدية كإحدى الوسائل. فتم تحديد الحد الأقصى للمرتبات بما لايزيد عن خمسة آلاف جنيه سنويا، ووصلت الضريبة التصاعدية على الدخول الفردية إلى حوالى تسعين بالمائة للشرائح الدخولية العليا. ومنع القانون شغل أكثر من منصب فى آن واحد. وكذلك قوانين تنظيم ايجارات المساكن. فقد جرى تخفيضان لايجارات المساكن، أحدهما عام (١٩٥٨) والآخر (١٩٦١). وفى كل مرة تم تخفيض الايجارات بنسبة (٢٥) بالمائة. وقد انطوى القرار على إعادة توزيع خمسين بالمائة من إيجارات المساكن بنقلها من أصحاب الأملاك إلى المستأجرين. (من ١٥ بالمائة الملاك من سكان الحضر إلى أكثر من ٨٥ بالمائة المستأجرين). ومرة أخرى كانت إعادة توزيع هذا الجزء من الدخل القومى منحازة تماما لمصلحة الأغلبية ممن لايملكون، وضد مصالح الأقلية ممن يملكون.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل توسيع قاعدة الثروة الوطنية هو الركيزة المهمة فى إتاحة فرص الحياة أمام الطبقات الوسطى والدنيا. ومن هنا كان إصرار الثورة على الأخذ بسياسات تنموية طموحة لمضاعفة الدخل القومى، وبناء صرح صناعى ضخم، والتوسع فى الخدمات بكل أنواعها. حيث استطاعت فى السنوات العشر الأولى من الثورة مضاعفة الإنتاج الصناعى مرتين. فارتفعت أرقام الإنتاج فى المصانع التى تستخدم عشرة عمال فأكثر من (١٠٠)، سنة ١٩٥٢، إلى (٣٨٣) سنة ١٩٦٠، وارتفع عدد العاملين فى الصناعة من (٣٥٠) ألفا إلى (١,٢) مليون، وزاد نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى من (٩) إلى (٢٢) بالمائة بين أوائل الخمسينات وبدء السبعينات وزاد إنتاج الكهرباء بنحو (٨٠) بالمائة[٩٨] وهذه القفزات ماكان لها أن تتم لولا تدخل الدولة وتكوين القطاع العام. فحركة التأمينات الواسعة كان أحد أغراضها توظيف فائض القيمة لمصلحة معركة التنمية، التى استفادت منها الطبقات العاملة فى المقام الأول.

ثالثاً: السلطة السياسية:

كان منطقيا أن تتلازم إعادة توزيع الثورة وتوسيع قاعدتها مع إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها. وقد توجت قوانين يوليو الاشتراكية والميثاق والدستور هذا التلازم. فجرى النص دستوريا والممارسة عمليا على تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابى وكذلك نصف مقاعد المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين، كما جرى اشتراك العمال فى مجالس إدارة الشركات التى يعملون بها من خلال ممثلين يجرى انتخابهم. وقد كانت هذه الإجراءات خطوة فى تأكيد الترابط العضوى بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية. لأن القاعدة العريضة المستفيدة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية لابد أن تكون فى موقع سياسى يسمح لها بالاحتفاظ والدفاع عن مكاسبها.

ومن المسائل الخلافية فى الثورة كانت قضية المشاركة السياسية الشعبية، فقد أخذ على الثورة أنها لم تسمح بالقدر المطلوب من المشاركة السياسية الحقيقية لفئات الشعب المختلفة[٩٩] . وقد قيل فى ذلك أن القيادة الكاريزمية لعبد الناصر قد طغت

على مسرح الأحداث وتوجهها داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن المشاركة الشعبية قد ظلت هامشية مقتصرة على التأييد الحماسي من مقاعد المتفرجين، وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد كبير. ولكن بالقدر الذى سمحت فيه الثورة بالمشاركة السياسية، فقد أعطى العمال والفلاحين نصيب الأسد. إلا أنه أرسى دعامة هذه المشاركة فى المستقبل، حتى وإن ظلت الممارسة شكلية ورمزية.

رابعاً: إتاحة الفرصة للحصول على خدمات المجتمع:

إن إعادة توزيع الخدمات وتوسيع رقعتها كان يعنى منح فرص الحياة لأبناء الشرائح العريضة فى المجتمع. ففى مجال التعليم، كان أبرز منجزات الثورة هو خلق نظام وطنى موحد للتعليم. فقبل الثورة كان النظام التعليمى يتسم بخاصيتين. أولاهما ضيق قاعدته بحيث لم يكن يستفيد من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة، والثانية هى التشتت والتناقض فى البرامج والأهداف. فقد كانت هناك عدة أنظمة فرعية متوازية لاترتبط بعضها ببعض، ولابأهداف وطنية أو إنتاجية واضحة. وكان هناك أيضا نظام للتعليم الدينى (الكتاتيب، المعاهد الدينية، الأزهر) ونظم تعليم أجنبى خاص (فرنسى، انجليزى، المانى، ايطالى، ومدارس جاليات أخرى) ونظام التعليم العام الحكومى، ونظام التعليم العام الأهلى[١٠٠].

فأصبح هناك نظام وطنى موحد ومجانى ومترابط خلال السنوات العشر الأولى للثورة، حتى أن ما تبقى من نظم التعليم الخاص الأجنبى والأهلى أصبح يخضع لإشراف من الدولة ويلتزم بالمناهج التربوية القومية ومرتبط أيضا بالأهداف القومية والتنموية الشاملة مع الاهتمام باللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية. ومن حيث قاعدة النظام التعليمى وقنواته، فقد جرى توسيعها. وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة من مليونين فى أوائل الخمسينات إلى ستة ملايين فى أوائل السبعينات، أى بزيادة (٣٠٠) بالمائة[١٠١]. وقد فتح ذلك قنوات الحراك الاجتماعى أمام فئات عديدة من المستويات الدنيا.

وفى الصحة، تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الغذاء كما وكيفا

بشكل ملموس فى المدة ما بين ١٩٥٢ – ١٩٦٥ . فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصرى يوميا من (٢٣٠٠) إلى (٢٦٠٠)، وزادت نسبة البروتين من (٣٥) جراما إلى (٥٠) جراما. وفي هذا الصدد وصلت تغذية الفرد المصرى إلى المستوى العالمى المقبول، طبقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية. كما تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الدعاية الطبية. فقد تزايد عدد الأطباء ثلاثة أمثال من (٥٠٠٠) طبيب عام ١٩٥٢ إلى (١٨,٠٠٠) طبيب سنة ١٩٧٠ بنسبة (٣٧٥) بالمائة. وأصبح معدل السكان لكل طبيب هو (٢٠٠٠) شخص بعدما كان (٤٣٠٠) شخص[١٠٢] . وانعكس ذلك كله على معدل الوفيات والمتوسط العمرى للمصريين. فقد انخفض معدل الوفيات من (١٨) بالألف سنة ١٩٥٢ إلى (١٣) بالألف سنة ١٩٧٠، وانخفض معدل الوفيات من (١٥٠) إلى (١٢٠) فى الألف[١٠٣] وارتفع المتوسط العمرى من ٤٢ سنة إلى ٥٣ سنة[١٠٤] .

قضية المرأة:

أحدث المشروع الاجتماعى لثورة يوليو تحولات عميقة فى وضع المرأة، ومن خلال ذلك أثر تأثيراً جذريا فى الأسرة المصرية والبناء الاجتماعى. حيث نص دستور ١٩٥٦ ، على مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية، ومنها حتى التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة على كل المستويات فى جهاز الدولة. وقد يبدو هذا شيئا عاديا، ولكنه فى حينه كان ثورة انطوت على نسف تقاليد وممارسات لم تتغير كثيراً منذ زمن بعيد. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحصل فيها المرأة فى أى مكان من الوطن العربى على مثل تلك الحقوق. وفى الانتخابات التى تلت صدور الدستور ١٩٥٧ رشح عدد من النساء أنفسهن فى دوائر انتخابية وفاز معظمهن. وأصبح فى أول مجلس نيابى بعد الثورة، بل ولأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية العربية نائبات.

وحينما صدر الميثاق ١٩٦٢ . عبر عن حرص الثورة على دفع قضية المرأة، فجاء

فى الميثاق، (ضرورة اسقاط بقايا الأغلال التى تعوق حركة المرأة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة)[١٠٥] . وبعد صدور الميثاق بعدة أسابيع ترجمت القيادة هذا الحرص بتعيين امرأة فى منصب وزارى لأول مرة فى تاريخ مصر[١٠٦] . ولقد كان التعليم من أهم الميادين التى حاولت الثورة إحداث تغيير نوعى وتوسيع كمى فيها لأنه دون التعليم لايمارس الإنسان حقوقه السياسية ودون استقلال اقتصادى لاتكون هناك حرية بمعناها الحقيقى.

لقد ورثت الثورة مجتمعا تزيد نسبة الأمية فيه عن (٨٠) بالمائة، وترتفع بين النساء لتصل إلى أكثر من ٩٠ بالمائة. لذلك كان للقفزات النوعية والكمية فى مجال التعليم أثرها الواضح على تعليم الإناث. فارتفعت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن من أقل من (٤) بالمائة فى تعداد ١٩٤٧ إلى حوالى (٢) بالمائة فى نهاية الستينات، وارتفع عدد من يحملن الشهادات بين النساء من واحد بالمائة إلى حوالى (٤) بالمائة – أى بزيادة أربعة أضعاف بين التاريخين[١٠٧] . وفى التعليم الجامعى ارتفع عدد الطالبات فى أربعة آلاف طالبة سنة ١٩٥٣ إلى خمسين ألف طالبة عام ١٩٧١ ، أى أكثر من عشرين مثلا فى أقل من عشرين عاما. حتى فروع التعليم الجامعى التى كانت قاصرة على الذكور، فزاد عددهن فى كليات الهندسة من (١١) طالبة عام ١٩٥٢ إلى (٢٢٨٠) طالبة عام ١٩٧٠ – أى بزيادة (٢٥٠٠) بالمائة. وارتفع عددهن فى الكليات الطبية من (٧٣٠) طالبة إلى (٧٥٠٠) طالبة أى بزيادة قدرها (١٠١٨) بالمائة خلال الفترة السابقة[١٠٨] . ولم يكن لهذا التوسع الهائل فى تعليم الإناث أن يحدث لولا مجانية التعليم من ناحية ومبدأ تكافؤ الفرص، لأن تعليم الإناث ظل قاصراً قبل الثورة على أبناء الطبقة العليا والارستقراطية.

ونتيجة للمساواة السياسية وافساح مجال التعليم أمام المرأة، كان لابد أن يظهر تأثير ذلك على الناحية الاقتصادية، فتزايد دخول المرأة المصرية إلى سوق العمل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص. وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن نسبة العاملات بأجر خارج المنزل، ارتفعت من أقل من ٣ بالمائة سنة ١٩٧٦ . أى أن

هذه النسبة قد تضاعفت ثلاثة أمثال، كانت عليه قبل قيام الثورة. كما أن عمليات التنمية الهائلة التى أحدثتها الثورة وخصوصا فى مجال التصنيع قد ظهر أثرها فى زيادة الطلب على الأيدى العاملة النسائية. ففى تعداد ١٩٤٧ لم تتعد نسبة النساء فى الصناعة (٠,٦) بالمائة ولكنها ارتفعت إلى (٣,٥) بالمائة سنة ١٩٦١، ثم قفزت إلى (٤) بالمائة مع نهاية الستينات. أى أن هذه النسبة تضاعفت ٢٢ مرة فى السنوات الثانى عشرة الأولى للثورة[١٠٩].

البناء الداخلى (الممارسة):

قبل أن يمضى وقت طويل، واجهت الحكام العسكريين، ضرورة محافظة النظام الجديد على نفسه، وفى هذا، سار النظام فى السنتين الأوليين فى اتجاه إنشاء نظام سلطة ديكتاتورية متوسلين بالقوة لتحقيق مآربهم. معتمدا فى ذلك على القوات المسلحة التى سرعان ما أعيد تنظيمها باعتبارها النسق الأكثر أهمية فى المجتمع، إلا أن اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها لم يستمر، فقد سلك النظام الجديد، طريقاً مختلفا تمكن بواسطتها من امتصاص وتلبية قدر معقول من القوى الجديدة وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات العسكرية.

لقد واجه قادة الثورة، ضرورة الإسراع فى تأسيس شرعية للنظام الجديد، وتفترض هذه الشرعية تأمين الاستقرار السياسى الذى لم يكن متوفراً فى مصر عندئذ. فقد أدى التغير المكثف والواسع المدنى الذى كان يشهده المجتمع المصرى فى عام ١٩٥٢ إلى زيادة القوى والتنظيمات الجديدة. وفى غياب المؤسسات القادرة على امتصاص تلك القوى، وازدحم المسرح السياسى بوجود (٢٢) حزبا متصارعا، وكانت التمزقات داخل الجيش تعكس بشكل دقيق الانقسامات التى مزقت المجتمع المصرى. فقد كان للأحزاب مؤيدون فى صفوف الضباط (انظر الجدول رقم ٢). كما زاد التركيب غير المتجانس لهيئة الضباط الأحرار من احتمالات عدم الاستقرار السياسى، فاللجنة التنفيذية لهذه الهيئة لم تكن اتجاهاتها الفكرية موحدة. فكان للأعضاء الذين ضمتهم الهيئة خلفيات ايديولوجية وسياسية شديدة التباين. فمع

أنهم كانوا جميعا متفقين على الهدف، إلا أن المبادئ الستة التى كانت الهيئة قد تبنتها لم تشكل برنامجا محدداً يسترشد به فى المستقبل (انظر الجدول رقم ٣).

كما شكلت الصداقات الشخصية، الرباط الذى شد معظم الأعضاء بعضهم إلى بعض. كما لم يكن الضباط قادرين على أستلام السلطة وحدهم. فقد كان عليهم، أن يضموا إلى جانبهم عدداً من الضباط المؤثرين الناقمين على الأوضاع من أمثال اللواء محمد نجيب الذى سمى بعد الثورة «قائدا للثورة» ورئيس لمجلس قيادتها. ومع أن ضم هؤلاء الضباط قد ضمن للثورة قوة ومصداقية أكثر، فإنه أضاف لتركيبة النخبة العسكرية الجديدة مزيدا من عدم التجانس. كما أن الاعلان عن هؤلاء الضباط، أدى إلى تعزيز قوتهم السياسية بحيث تسبب ذلك فى خلق مشاكل حقيقية لأعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار فى وقت لاحق. ولذلك فإن الأشهر الثمانية والعشرين التالية اتسمت بصراع متعدد الجوانب على السلطة.

فبذل الضباط الأحرار، الذين تربعوا على رأس السلطة السياسية، قصارى جهدهم لنفى أى فكرة مسبقة لديهم لحكم البلاد. فالدور الأساسى الذى رسموه لأنفسهم ما كان ليستغرق أكثر من بضع ساعات، إلا أنه استمر بعد ذلك لأكثر من عشرين عاما. فقرروا قبل انقضاء الشهر السادس على حركتهم، الاعلان عن رغبتهم الاستمرار فى السلطة. ففى ١٦ يناير ١٩٥٣ قام مجلس قيادة الثورة بحظر عمل الأحزاب السياسية، وفى ٢٣ يناير من نفس العام أعلن مجلس قيادة الثورة عن قيام «هيئة التحرير» التى رفعت شعار «النظام، الاتحاد، العمل». وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣، ثم الإعلان عن الدستور المؤقت الذى نص على أن «قائد الثورة سيمارس مسئوليات السلطة العليا من خلال «مجلس قيادة الثورة» فالمجتمع يمر بثورتين قومية واجتماعية فى آن واحد، وفى حين تتطلب الثورة الأولى قيادة قوية ووحدة بين جميع القوى الاجتماعية، وحيث أن الجيش هو المنظمة القوية الوحيدة البعيدة عن الصراع بين الأفراد والطبقات فإنه مؤهل أكثر من غيره ليكون الحارس الأمين للثورتين[١١٠]. كما أن الجيش هو طليعة الجماهير، لأن طبيعته الفعالة تجعله أكثر تأهيلا لتطبيق شعار «النظام – الاتحاد – العمل» الذى يلخص المسائل التى تحتاج

إليها البلاد. كما لم تترك الإجراءات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة ولا التفسيرات المبررة، أى شك حول أسلوب السيطرة السياسية. فقد بات واضحا أنهم ينوون تجميع خيوط السلطة فى أيدى جهة عليا واحدة هى «مجلس قيادة الثورة» مما يستدعى تصفية جميع مراكز النشاط السياسى المستقلة. وقد جاءت التطورات السياسية اللاحقة متوافقة مع ذلك، فقد سارت تلك التطورات على امتداد خطين:

أ- المزيد من تركيز السلطة فى يدى مجلس قيادة الثورة الذى كانت تسيطر عليه «اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار».

ب- التمادى فى تطبيق الإجراءات الأمنية من أجل إزالة تسييس المجتمع.

ومن الملاحظ أن وضع هذين الهدفين موضع التنفيذ لم يمر دون مقاومة. بل إن محاولة تنفيذهما أدت إلى وقوع صراع سياسى مرير بلغ قمته فيما اشتهر لاحقا بأزمة ١٩٥٤، والتى انتصرت فيها قوى اللجنة التنفيدية المتحمسة لأقامة نظام شديد المركزية(١١١). كما أن اللجنة التنفيذية، نفذت خطة تقضى بتسلل أعضاء هيئة الضباط الأحرار وانصارها إلى مختلف المؤسسات الاستراتيجية فى الدولة. وتجاوز الضباط إلى ما وراء الدور المحدد لهم أصلا، ومثل نوعا من تضخيم دور العسكر، واستهدف أن تكون مراكز صنع القرارات أولى المجالات التى استهدفتها خطة التسلل التى وضعتها ونفذتها اللجنة التنفيذية.

فقد تم توظيف مختلف القوى المتاحة، والتى كانت فى حوزة النظام من أجل القضاء على جميع النشاطات السياسية، وقد اتخذت الإجراءات الأولى، التى استهدفت إزالة التسييس بالقوة، ضد الأحزاب السياسية والسياسيين من رجال النظام القديم، ولأنهم كانوا ضعافا ومكروهين، فلم تكن عملية التخلص منهم على قسوتها عملية سهلة فحسب بل أنها تمت دون أن تثير أى قدر من الشفقة أو الأسى. وقد عادت تلك الإجراءات على قيادة الثورة بفوائد وزادت من رصيد القادة الجدد شعبيا(١١٢).

كما اتخذت اللجنة التنفيذية خطوة ثانية للسيطرة على النشاطات السياسية

فتمثلت فى محاولاتها الأولى لبناء حزب سياسى، وقد كان ذلك فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ بعدما تم اقناع اللواء محمد نجيب بالاعلان عن تشكيل «هيئة التحرير» من أجل تنظيم الشعب وتقوية وحدته وتنسيق جهود العاملين. وكان شعار «هيئة التحرير» (الاتحاد والنظام والعمل) انعكاسا دقيقا للعقلية العسكرية القابعة وراء الحزب الجديد. كما يكشف تركيب قيادة الهيئة عن السيطرة التامة للضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٤) والواقع أن «هيئة التحرير» استخدمت فى النهاية كوسيلة من الوسائل التى كانت تستخدم لتجنيد وربط الأعضاء السريين «لهيئة الضباط الأحرار». بعضهم ببعض. كما أنها استخدمت للسيطرة على العمال ودفعهم للقيام بمظاهرات واضرابات توحى بها وتحرض عليها «اللجنة التنفيذية». كما كانت «هيئة التحرير» سلاحا فى يد «اللجنة التنفيذية» طالما أشهرته فى مواجهة القوى المناهضة للنظام، أو استعملته لخلق مناسبات تتيح لها ضرب هذه القوى. والحقيقة أن المظاهرات والاضرابات التى نظمتها «هيئة التحرير» بايحاء من اللجنة التنفيذية فى الفترة ما بين ٢٥ – ٢٧ مارس ١٩٥٤، ساعدت الضباط الأحرار على إقامة سلطاتهم.

كما مكنت الطبيعة العسكرية لمجلس قيادة الثورة من استخدام سلاح الرقابة، ثم التدقيق فى جميع الأخبار سواء كانت صادرة عن الاذاعة التابعة للدولة أو الصحافة المحلية، أو المراسلين الأجانب. ولقد حرص الضباط على أن تقتصر الأخبار المذاعة أو المنشورة محليا أو خارجيا، على تلك التى تؤيد النظام أو تدعمه.

كما وضعت وزارة الارشاد القومى تحت إشراف عضو اللجنة التنفيذية صلاح سالم وعضو مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يونيو ١٩٥٣. ويكفى اسم تلك الوزارة لاضفاء الطابع الأبوى لذلك السيل من المعلومات المنحدر من أعلى، وقد قامت اللجنة التنفيذية حتى قبل أن تتسنى لها فرصة السيطرة المباشرة على الوزارة، بتأسيس «دار التحرير للطباعة والنشر» «وشركة النيل للاعلانات»، وقد قامت «شركة التحرير» باصدار مجلة التحرير مرة كل اسبوعين ثم بعد ذلك مرة كل أسبوع فى أواخر عام ١٩٥٢، كما أصدرت الشركة ذاتها صحيفة الجمهورية بدءاً من ٧ ديسمبر

١٩٥٣[١١٣] . وفى حين تحققت السيطرة على المجلة من خلال ثروت عكاشه وهو من الضباط الأحرار الفعالين، ثم تعيين أنور السادات عضو اللجنة التنفيذية ومجلس قيادة الثورة رئيسا لتحرير الصحيفة[١١٤] . ومع ازدياد سلطة اللجنة التنفيذية لم يعد أعضاؤها قانعين بالرقابة وحدها، وسعوا من أجل سيطرتهم على الصحافة إلى تطهير الوسط الصحفى من الصحفيين الفاسدين وطرد مجلس الصحفيين وعينوا لجنة مؤقتة جديدة مسئولة عن الصحفيين من بين أنصار اللجنة التنفيذية[١١٥] .

وفى ٢٤ يناير أصرّ محمد نجيب على تقديم استقالته عندما قرر أن تكون قرارات مجلس قيادة الثورة خاضعة لموافقته ورفض المجلس لذلك. وافق المجلس على الاستقالة فى الحال والذى أصبحت عضويته مقتصرة على أعضاء اللجنة التنفيذية وحدهم، وعين جمال عبد الناصر رئيسا جديدا للوزراء، ومنح المجلس لنفسه كل الصلاحيات وأعلن عن عزمه إبقاء منصب الرئيس شاغراً إلى حين إقامة حياة برلمانية سليمة وكانت أزمة[١١٦] .

وقد أظهرت «اللجنة التنفيذية» التى كانت قد نجحت فى التسلل واحتلال المواقع الاستراتيجية فى الدولة، مرونة واستعداداً محدودا للمساومة. فبمجرد أن قبلت الأطراف المعارضة ببقاء عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء، وافقت اللجنة التنفيذية على إعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية. وانتهج أعضاء اللجنة التنفيذية سياسة سرعان ما أدت إلى نجاح سيطرتهم. فقد باشر أعضاء اللجنة التنفيذية تحت شعار الخطوات التدريجية للديموقراطية، العمل من أجل ضم القوى الاستراتيجية إلى جانبهم. وفى حين كان كسب القوات المسلحة الهدف الأول على قائمة اللجنة التنفيذية، شكل سعيهم إلى ضمان العمال المنظمين هدفا ثانيا. وهكذا أصبحت القوات المسلحة عرضة لحملة مكثفة تستهدف الحصول على دعمها لسياسة اللجنة التنفيذية. وكان لطبيعة أعضاء هيئة الضباط الأحرار السرية أثرها الواضح فى جعلهم قادرين على تنفيذ ذلك بنجاح. وكانت مقولتهم تتلخص فى أن الزعماء السياسيين الحاليين (وهم فى الأصل رجال عسكريون)، أقدر على تأمين الاحتياجات الفعلية للضباط. إذا ما سمح للأحزاب السياسية بالعمل مرة ثانية. أما

الضباط الذين لم يمكن اقناعهم أو تحييدهم فقد تم اعتقالهم. أما على الصعيد العمالى، فقد كانت عملية تجنيد العمال ضمن خطة اللجنة التنفيذية أسهل نسبيا، فالقمع المنتظم للعمال، وإعادة تثقيفهم والسيطرة عليهم بواسطة كل من «هيئة التحرير وكمال الدين حسين الوزير الجديد للشئون الاجتماعية والعضو فى اللجنة التنفيذية»، كل ذلك جعل العمال جاهزين تماما لتنفيذ دورهم المحدد فى خطة اللجنة التنفيذية وقد قاموا بالفعل بتنفيذ دورهم فى ٢٥ مارس ١٩٥٤.

وكان من نتائج تلك المواجهة، أن تم تفويض اللجنة التنفيذية بأن تحكم، ولم يكن التفويض فى هذه المرة صادراً عن أعضاء هيئة الضباط الأحرار وحدهم، بل وعن أجهزة الدولة التى سيطرت عليها اللجنة التنفيذية أيضا. وتعرضت الأحزاب المحظورة لقمع مستمر بما فيها جماعة الإخوان التى لم يحظر نشاطها من قبل. كما جرى اتهام محمد نجيب أثناء محاكمة الإخوان المسلمين فى ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ بالتآمر وأعفى من منصبه ووضع تحت الإقامة الجبرية فى منزلة. كما نجحت شبكة البوليس السرى الواسعة الانتشار فى إرهاب وكشف واعتقال جميع القوى المعادية للنظام. وكان صعود أعضاء اللجنة التنفيذية إلى موقع القوة إضافة جديدة إلى استمرارهم فى الحكم.

سياسة السيطرة السياسية:

كان برنامج عبد الناصر للاصلاح الاجتماعى يتحرك على امتداد خط الحد الأدنى من عدم الرضاء الجماهيرى. لأنه فى الوقت الذى تمت فيه تلبية احتياجات الطبقات المحرومة، حظيت مسألة تأمين احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة فى المدينة والريف والتى كانت فى غاية الأهمية سياسيا، باهتمام خاص. ولقد كان تنامى الاستهلاك الخاص إلى درجة الإفراط أثره المباشر فى عملية النمو الاقتصادى فى منتصف الستينات. وفى هذا. لم تكن البعثة الاقتصادية التابعة للبنك الدولى للتعمير والتطوير وحيدة فى انتقادها لذلك الفيض الزائد فى إنتاج البضائع الاستهلاكية فقد دعا عدد من الخبراء الآخرين إلى كبح جماح الانفجار الاستهلاكى الخطير الذى كان ينهش اقتصاد البلاد[١١٧].

فى ٢٤ يونيو ١٩٥٦ تم إلغاء مجلس قيادة الثورة وحسب ما جاء فى الدستور المؤقت الصادر فى ١٦ يناير ١٩٥٦، أنيطت صلاحيات المجلس الملغى برئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية فى البلاد. وكان عبد الناصر الذى انتخب رئيسا للجمهورية فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ الشخص الوحيد الذى احتل ذلك المنصب حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. كما أن عبد الناصر شغل منصب رئيس الوزراء منذ ١٧ ابريل ١٩٥٤ وطوال فترة حكمه باستثناء الفترة من ٢٥ مارس ١٩٦٤ إلى ١٩ يونيو ١٩٦٧ وقد ساعد عبد الناصر من فترة لفترة، نواب رئيس ورؤساء وزارات، ونواب رؤساء وزارات، ووزراء. وكان عبد الحكيم عامر هو الشخص الوحيد الذى شغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية اعتبارا من ٢٥ مارس ١٩٦٤ وحتى يونيو ١٩٦٧.

كما لم يكن جميع نواب الرئيس ضباطا عسكريين فحسب، ولا أعضاء فى هيئة الضباط الأحرار بل أيضا أعضاء فى اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار (وذلك باستثناء على صبرى) (انظر جدول رقم ٥) كذلك لم يكن جميع رؤساء الوزارات عسكريين من أعضاء هيئة الضباط الأحرار فحسب، بل كانوا (باستثناء على صبرى وصدقى سليمان) أعضاء فى اللجنة التنفيذية أيضا (انظر الجدول رقم ٦) وعندما أعاد الدستور الجديد المؤقت (الثالث) منصب رئيس الوزراء فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ كان عشرة من أصل السبعة عشرة الذين احتلوا ذلك المنصب حتى نهاية سبتمبر ١٩٧٠ من أعضاء هيئة الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٧).

وعلى الصعيد الوزارى، تولى وزارة الحربية حتى سبتمبر ١٩٦٢ ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية ١٩٧٠، تم تعيين جميع وزراء الحربية باستثناء محمد فوزى من بين أعضاء هيئة الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٨)، وتجدر الإشارة إلى أن محمد فوزى كان من أقرباء سكرتير الرئيس للمعلومات. أما وزارة الداخلية، فكانت حكرا على زكريا محى الدين، عضو اللجنة التنفيذية، حتى مارس ١٩٦٨ ومنذ ذلك التاريخ عين شعراوى جمعه، وهو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٩) كما كانت وزارة الشئون البلدية

والفردية باستثناء مرة واحدة حكرا على أعضاء هيئة الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ١٠) وعلى نحو مشابه، ثم انتقاء جميع وزراء الدولة للاستخبارات من بين أعضاء الهيئة (انظر الجدول رقم ١١) كذلك كانت (وزارة الثقافة والارشاد القومى) مقتصرة على أعضاء هيئة الضباط الأحرار باستثناء مدنيان هما فتحى رضوان ومحمد حسنين هيكل. فلقد عين رضوان وزيراً للإعلام فى سبتمبر ١٩٥٢ بعد أن أطلق سراحه من السجن فى ١٩٥٢ فقد كان أحد معارف عبد الناصر القدامى، وأما هيكل فهو صديق عبد الناصر والناطق شبه الرسمى باسمه لسنوات عدة (انظر الجدول رقم ١٢) أما ما كان عليه الحال فى وزارات الشئون الاجتماعية، والتعليم (التعليم العالى)، والشباب (انظر الجداول ١٣، ١٤، ١٥).

وقد اقتضت الأهمية النسبية لهذه الوزارات بقاءها لمدة طويلة فى أيدى أعضاء هيئة الضباط الأحرار، ولهذا وضعت وزارة الشئون الاجتماعية تحت الإشراف المباشر لأعضاء منتقين من اللجنة التنفيذية. وفى الوقت الذى كانت فيه وزارة التعليم تحت سيطرة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية طوال السبع سنوات الأولى، كانت وزارة الشباب تحت إشراف أحد أعضاء هيئة الضباط الأحرار طوال السنوات الخمس والنصف الأولى، وأخيراً تجدر الإشارة إلى هيمنة المدنيين على الوزارات الفنية الباقية على أنها هيمنة خادعة وهمية ذلك لأن عبد الناصر مع نهاية عام ١٩٥٦ لم يكن مجرد رجل قوى، بل كان قد أصبح زعيما كاريزميا قويا، وكان لهذا التطور نتائج قوية على مجمل بناء القوة بشكل عام، وعلى عملية صنع القرارات بشكل خاص. والحقيقة أن عبد الناصر استمد مصدر قوته الجديدة هذه ووظفه فى خدمة وتعزيز مكانته، ليس فى مواجهة خصومه فحسب بل وفى علاقاته مع زملائه أيضا. وهكذا لم يعد عبدالناصر بين متساويين معه بل فاقهم «فى الوقت الذى افسحت فيه القيادة الجماعية الطريق أمام الحكم الفردى»[١١٨]. استمر عبد الناصر فى استخدام مصدر القوة الجديد حتى أصبح قوة منفصلة ومستقلة. وأصبحت قوة عبد الناصر الذاتية مصدراً لقوة الأفراد والمؤسسات. وفى الوقت الذى أفهم فيه عبد الناصر الجميع أنه هو رقم (١) بدون رقم (٢) كان على الأقل فى السنوات الأولى حريصا على

زملائه القدامى إلى درجة أنه لم ينفرهم، بل وإلى درجة أنه كسب ودهم ودعمهم أيضا، أما كبار الرسميين الآخرين الذين لم يكونوا أبدا من ضمن دائرة عبد الناصر الضيقة، فلطالما جرى تذكيرهم بأنهم مجرد مستخدمين عنده بغض النظر عن المناصب التي وضعوا فيها أو الألقاب التي منحوها.

وفي ضوء ما سبق فقد ازداد تقلص وزن الوزراء المدنيين في عملية صنع القرارات بفعل السياسات والإجراءات التالية:

أ- لم يحدث اطلاقا أن عين مدني واحد في أي منصب من مناصب مجلس الوزراء. بل إن الوزراء المدنيين كانوا مسئولين رسميا، أمام مستويات مركزية عليا تكونت باستمرار من أعضاء اللجنة التنفيذية أو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار أو كليهما. وعلى سبيل المثال أشرف، عبد اللطيف البغدادى الذى شغل منصب نائب الرئيس للمالية والتخطيط فى حكومة ٨ اكتوبر ١٩٥٨، على عدد من الوزراء المدنيين المسئولين عن وزارات تقع ضمن اختصاصه. كذلك كمال الدين حسين وزير التعليم المركزى على الوزيرين المدنيين المسؤولين عن شئون التعليم فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة، أما زكريا محى الدين رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بالتنمية والتخطيط والاقتصاد فى حكومة ١٩ يونيو ١٩٦٧ فقد سيطر على عدد من الوزراء المدنيين العاملين فى هذه المجالات.

ب- وقع عدد من الوزراء المدنيين تحت سيطرة وكلاء لهم من العسكريين السابقين الذين تم وضعهم فى الوزارات المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك وزارة الخارجية فقد كان لمحمود فوزى مساعدون من الضباط السابقين مثل محمود رياض، محمد فايق، حافظ اسماعيل، عبد الفتاح حسن، حسين ذو الفقار صبرى. ومن ناحية ثانية ساعد نور الدين قره وهو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار، المدنى رمزى ستينو الذى كان وزيراً للتموين، وما أن أنهى قرة فترة تدريبه حتى أصبح وزيراً للتموين فى حكومة ١٠ سبتمبر ١٩٦٦، كذلك كان نور الدين طراف نائب رئيس الوزراء لشئون العدل والعمل والشباب له مساعد من أصل

عسكرى هو طلعت خيرى، العضو فى هيئة الضباط الأحرار ووزير الشباب فى حكومة ٢٥ مارس ١٩٦٤ . وأخيراً كان السفراء غالبيتهم طوال الستينات من الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ١٦).

جـ- تظهر المقارنة بين الجدولين (١٧ ، ١٨) أن العدد الحقيقى للوزراء المدنيين هو أقل من الـ ٢١٥ وزيراً المذكورين فى الجدول رقم ١٧ ، وذلك لأن الوزراء المدنيين ذاتهم هم الذين شغلوا عدة مرات مناصب وزارية فى الحكومات المختلفة (انظر الجدول رقم ١٨) والحقيقة أنه كان لبعض المدنيين مقاعد وزارية دائمة فى كل حكومة تقريبا ويعكس هذا الوضع احتكار عدد من المدنيين لبعض الوزارات كما يظهر فى الوقت نفسه القاعدة الضيقة للمدنيين الذين تعاون معهم الحكام العسكريون. ومما لاشك فيه أن المدة الطويلة التى عمل فيها المدنيون عند مستخدميهم العسكريين، جعلتهم جزءاً لايتجزأ من البناء السياسى الذى سيطر عليه العسكر والذى عمل فيه أولئك المدنيون.

وهذا مما يؤكد أن عملية صنع القرارات وقعت كليا تحت السيطرة التامة لعدد من الضباط السابقين أعضاء هيئة الضباط الأحرار. كما اتصفت عملية صنع القرارات بدرجة عالية من المركزية والتركز فى توزيع السلطة السياسية وبعبارة أخرى. كانت سلطة صنع القرارات حكرا على عبد الناصر والحلقة الضيقة المحيطة به والمنتقاة من أعضاء اللجنة التنفيذية وهيئة الضباط الأحرار. كما يظهر (الجدول رقم ١٧) أن نسبة الوزراء العسكريين كانت تزداد كلما واجه النظام السياسى مشاكل خطيرة، أو تعرض الحكم لأخطار حقيقية. وهذا ما كان الحال عليه إثر قرار اللجنة التنفيذية بتولى زمام الحكم فى ١٩٥٤ ، أو فى عهد الوحدة مع سوريا فى السنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، أو بعد انكشاف حركة الإخوان المسلمين ضد النظام ١٩٦٥ ، أو أثناء المشاكل الاقتصادية الصعبة فى العام ١٩٦٦ ، أو فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

كما كشفت سياسة عبد الناصر، الخاصة بمشايعة العسكر وتضخيم دورهم كأداة استراتيجية للسيطرة السياسية، فى الترتيبات التى اتخذتها القيادة على صعيد

الحكم المحلى. وهنا ليس ثمة حاجة للتوكيد أكثر على أهمية التحكم فى شئون الحكومة المحلية من أجل ضمان استقرار النظام السياسى. فقد تمت السيطرة على الحكم المحلى من خلال نوعين من الإجراءات:

وضع نظام شديد المركزية للإدارة المحلية، وتعزيزه بعدد من العسكريين المؤيدين للحكم فى جميع المواقع التنظيمية الحساسة. وقد مر الحكم المحلى بعدة مراحل وخاض عدة تجارب، استبدلت بعدها قوانين الإدارة المحلية الصادرة فى الأعوام ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٩ بقانون جديد صادر فى ٢٧ مارس ١٩٦٠. وقد أكدت صحيفة الأهرام أن التنظيم الجديد وسيلة تساعد الجماهير المصرية على حكم نفسها بنفسها[١١٩]. والحقيقة أن القانون الجديد كان بمثابة وسيلة ذكية شددت بها الحكومة المركزية قبضتها على التنظيمات البلدية والقروية فى المجتمع المصرى.

لقد وضع القانون الجديد الأساس لإقامة نظام شديد المركزية (انظر الرسم البيانى رقم ١) فقد كان رئيس الجمهورية على قمة هرم الإدارة المحلية، فى حين اتخذت اللجنة المركزية للإدارة المحلية لنفسها موقعا وسطا بين الرئيس واللجنة الاقليمية. وإذ عهد إلى اللجنتين وإلى وزير الإدارة المحلية بمسئوليات تنسيقية، أنيطت المسئولية التنفيذية بالمحافظين. وكان تعيين هؤلاء يتم على أساس سياسى بحيث يعتمد بقاؤهم فى مناصبهم على رئيس الجمهورية تماما. فهو الذى يعينهم ويعزلهم. وكان يساعد كل محافظ، مدير الأمن الذى ينوب عن المحافظ فى حالة غيابه بالإضافة إلى مجلس المحافظة. وفى حين كان مديروا الأمن يعينون بالتشاور مع وزير الداخلية، كانت المجالس تتشكل من أعضاء معينين وآخرين منتخبين بحيث يشكل الأخيرون أغلبية المجلس وينتخبون من قبل الاتحاد القومى الحزب الوحيد. أما الأعضاء المعينيون فيمثلون تسع وزارات مثل الشئون الاجتماعية والصحة والتعليم ... الخ وكان على المجلس أن يجتمع على الأقل مرة واحدة فى الشهر بدعوة من رئيسه (المحافظ). وقد اشرفت هذه المجالس على مجالس أخرى أدنى مستوى فى المدن والقرى. وكانت غالبية أعضاء المجالس الدنيا هذه تشكل من قبل الاتحاد القومى أيضا. كما أن المحافظ

يمثل السلطة العليا فى منطقته، ولم يكن مسئولا أمام أحد سوى رئيس الجمهورية ذاته. وضمن اطار هذه الصلاحية، أنيطت بالمحافظ مسئولية الاشراف والتفتيش والتوجيه فى كل ما يتصل بشئون محافظته. وكان من حق المحافظ أيضا استخدام حق الاعتراض لإبطال مفعول أى من القرارات الصادرة عن المجالس فى المستوى الأدنى.

وفيما يختص ببقية المستويات القيادية فى الإدارة المحلية: كان أعضاء هيئة الضباط الأحرار يهيمنون على جميع اللجان المركزية والاقليمية (انظر الجدول رقم ١٩) فقد كان رئيسا اللجنتين من أعضاء اللجنة التنفيذية كذلك كان أربعة من أصل الأعضاء الستة الذى كونوا اللجنة المركزية من الضباط العسكريين وكان ثلاثة منهم من أعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار. وكما أن أربعة من أصل الأعضاء الثمانية الذين شكلوا اللجنة الاقليمية من هيئة الضباط الأحرار. وأخيراً فى الوقت الذى كانت فيه غالبية (٢١) محافظا من بين أعضاء هيئة الضباط الأحرار أو ضباط الشرطة المقربين من الهيئة (انظر الجدول رقم ٢٠)، كان جميع وزراء الإدارة المحلية حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ منتقين من بين أعضاء هيئة الضباط الأحرار ذاتها (انظر الجدول رقم ١٠).

كما عكست محاولة بناء حزب فوقى موقفها من مسألة التنظيم السياسى. كما كشفت فيما بعد عن محاولات أخرى على النسق ذاته، إذ أعلن إنشاء الاتحاد القومى فى عام ١٩٥٦ والاتحاد الاشتراكى العربى فى العام ١٩٦٢.

أ- الاتحاد القومى:

ورث الاتحاد القومى الذى نص عليه الدستور المؤقت الثانى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ هيئة التحرير فى احتكار العمل السياسى والتنظيم الرسمى. وقد وقع الاتحاد كسلطة فى أيدى الضباط الأحرار ثم أصبح فى النهاية حكوميا. وقد انهت طبيعته الفوقية، إضافة إلى سيطرة الضباط الكاملة على مستوياته العليا، كل أمل فى جعل الاتحاد تنظيما سياسيا فعالا. وكان بناؤه التنظيمى، وكذلك عضوية أجهزته المركزية، تحدد بمراسيم تصدر عن رئيس الجمهورية الذى هو فى نفس الوقت رئيسا للاتحاد. وإذ

يعكس البناء التنظيمى (انظر الرسم البيانى رقم ٢) الطبيعة المركزية للاتحاد، وبنية أجهزته الرئيسية التى هيمن عليها أعضاء هيئة الضباط الأحرار وسيطروا على عملية صنع القرارات فيه (انظر الجدول رقم ٢١). كما كان للتطورات السياسية اللاحقة (الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨، والانفصال فى سبتمبر ١٩٦١) أثرها الواضح على أداء الاتحاد القومى لوظيفته السياسية. فتم إلغاء الاتحاد القومى فى مصر من أجل إقامة تنظيم موحد للدولة الجديدة بعد قيام الوحدة. وما كاد التنظيم الموحد يكتمل فى يوليو ١٩٦٠ حتى أعيد حله من جديد بالانفصال. وهكذ انتهى الاتحاد القومى قبل أن يشتد عوده.

ب- الاتحاد الاشتراكى العربى:

لقد هوجم الاتحاد القومى فى أعقاب انهيار الوحدة، على أساس أنه منظمة لم تكن فعالة، علاوة على أن هناك عناصر رجعية نجحت فى التسلل إلى داخله[١٢٠]. ولهذا جرت عملية انتخاب المؤتمر القومى للقوى الشعبية على أساس جديد فى فبراير ١٩٦٢ بعد أن تم استبعاد العناصر الرجعية. وانعقد المؤتمر بالقاهرة فى مايو ١٩٦٢، وناقش ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه الرئيس عبد الناصر، وقد تبنى الأعضاء المجتمعون الميثاق بعد أن ادخلوا عليه تعديلات طفيفة. فى حين عين رئيس الجمهورية لجنة تنفيذية عليا مؤقته للاشراف على إقامة الاتحاد الاشتراكى العربى. ولقد كشف تركيب اللجنة وغيرها من الأجهزة المركزية الأخرى، استمرار الاستراتيجية الخاصة بتعيين مسئولين كبار من الضباط السابقين والوزراء المدنيين الموالين فى المناصب العليا للتنظيم السياسى الجديد. (انظر الجدول رقم ٢٢).

كما لم يكن البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى أقل مركزية من سابقه (انظر الرسم البيانى رقم ٣) وتم تأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى بمرسوم جمهورى فى ٧ ديسمبر ١٩٦٢. هذا وقد تشكلت الأجهزة المركزية فيه من: مؤتمر قومى عام ذى مهمات تشريعية، ولجنة مركزية مهمتها الاشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر، ولجنة تنفيذية عليا ينتخب أعضاؤها من بين أعضاء اللجنة المركزية، وسكرتارية عامة مسئولة عن جميع الشئون الإدارية فى الاتحاد. أما الأجهزة المحلية فى المستويات الأقل، فتألفت من مؤتمرات المحافظات التى كانت تنتخب لجانها التنفيذية

المسئولة عن إدارة أعمال الاتحاد الاشتراكى فى المناطق المختلفة. وكان الترتيب التنظيمى ذاته موجودا على مستوى المحافظة والوحدات الأساسية. وكان بمقدور اللجنتين المركزية والعليا استخدام حق الاعتراض لإلغاء القرارات المتخذة من المستويات الأقل. كما كان فى مقدورها أيضا حل التنظيمات المختلفة فى تلك المستويات[١٢١].

ولهذا فإن تشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى بقرار فوقى وتنظيم غير مترابط أدى إلى سيطرة العسكريين عليه الأمر الذى منع الاتحاد من أداء مهمته كحزب سياسى فعال[١٢٢]. كما أن الأجهزة المركزية فى الاتحاد لم تعمل بشكل مناسب لأن تنظيم الاتحاد الاشتراكى بكلمات عبد الناصر ذاته (لم تكن مبنية على انتخابات حرة من القاعدة إلى القمة) ومع ذلك لم تتحسن الأحوال فى انتخابات ١٩٦٨ التى كشف محمد حسنين هيكل عن أنها كانت «مزورة»[١٢٣]. كما يضيف هيكل قائلا، لم يأخذ عبد الناصر قيادة الاتحاد الاشتراكى فى العام ١٩٦٨ على محمل الجد، وكان يدعو لعقد اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية فقط للحفاظ على الشكل والمظهر[١٢٤]. وبكلمات مختلفة إن كان الاتحاد الاشتراكى العربى شيئا فهو بالتأكيد لم يكن اتحادا حقيقيا.

الجهاز التشريعى (مجلس الأمة):

لم يكن متوقعاً من جهاز تشريعى يقام من خلال نظام سياسى كما سبق عرضه إلا أن يكون أكثر من (ختم). وهذا هو ما قاله أعضاء مجلس أمة أنفسهم فى وصفهم لمجلسهم[١٢٥]. وأنه لمن الأمور المشروعة القول بأنه سمح لمجالس الأمة الثلاثة الأخرى وبخاصة مجلس ١٩٦٤ القيام بفحص ومراجعة السياسات الحكومية. أما الاستنتاج بأن هذه المجالس كانت قوية، إلى الدرجة التى حاول أن يوهم بها الدستور المؤقت، فليس هذا إلا من قبيل المبالغة. وأنه لمن الدقة اعتبار تلك المجالس فروعا إضافية للحكومة، تم تشكيلها خصيصا من أجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذى لم يكن بدون رقابة من أى من وسائل السيطرة الديموقراطية وفى هذا المجال هناك بعض الملاحظات:

أ- كان مجلس الأمة للعام ١٩٦٤ المجلس الوحيد الذى أكمل مدته طوال الثمانية عشر عاما التى دامها حكم عبد الناصر[١٢٦].

ب- لم يكن رؤساء المجالس الثلاثة الأولى حتى يناير ١٩٦٩ ضباطا سابقين فحسب بل ومن أعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار أيضا[١٢٧]. وهذا ويظهر فى (الجدول رقم ٢٣) النسبة الكبيرة لضباط الجيش والشرطة، والوزراء، ووكلاء الوزارات، وغيرهم من موظفى الحكومة الآخرين، فى عضوية مجلس الأمة الأول.

جـ- إن انتخاب هذه المجالس كان يتم بناء على دعوة من حزب النظام الوحيد وتحت اشرافه بالكامل، الاتحاد القومى فى العامين ٥٧، ١٩٦١، والاتحاد الاشتراكى العربى فى العامين ١٩٦٤، ١٩٦٩. وقد عنى ذلك أن حق خوض الانتخابات كان قاصرا على المرشحين الذين نالوا موافقة النخبة الحاكمة دون غيرهم.

النشاط الاقتصادى:

كانت البراجماتية واحدة من أبرز ملامح قيادة عبد الناصر. بل أن القادة أنفسهم لم يترددوا لحظة فى تأكيد هذه الصفة التى صبغت سياستهم وأعمالهم كما أنهم اغتنموا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبينهم أو اتباعهم لأى فكر مسبق[١٢٨]. ولطالما نظروا لأنفسهم على أساس أنهم من دعاة التجربة والخطأ[١٢٩]. ولهذا ليس مستغربا أن تكون السياسة الاقتصادية التى وضعتها وطبقتها القيادة الناصرية موضع تغييرات جذرية مستمرة. والواقع أن تلك السياسات كانت باستمرار موضع جدل وخلاف ففى حين وصفها البعض بالاشتراكية[١٣٠]. لم ير آخرون فيها أى شئ اشتراكى[١٣١]. والحقيقة أن جهات عديدة صكت للسياسة الاقتصادية أسماء متناقضة يركز منها: «التطبيق العربى للاشتراكية» - «الطريق غير الرأسمالى»، «الوطنية»، «رأسمالية الدولة»، و «الدولة البرجوازية»[١٣٢]. وسواء كانت تلك السياسة من الناحية الفعلية أقرب إلى واحدة من تلك الصفات أم لا، فإن الحقيقة الواضحة التى لاخلاف حولها هى أن قوى النظام المصرى أدت إلى تدعيم دور الدولة فى أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر.

وعلى الرغم من أن آثار الاتجاه إلى التخطيط يمكن أن تعود إلى عام ١٩٥٤، فإن القيادة لم تكن سريعة فى تدعيم موقع الدولة فى اقتصاد البلاد بحيث أن المجلس الأعلى للتخطيط القومى لم يشكل قبل ١٣ يناير ١٩٥٧[١٣٣]. وفى نفس اليوم، تم الاعلان عن قيام المؤسسة الاقتصادية، التى كانت بمثابة النواة لما أصبح يعرف فيما بعد بالقطاع العام. هذا وقد ترأس عبد اللطيف البغدادى، وزير التخطيط وعضو اللجنة التنفيذية «المجلس الأعلى» منذ مارس ١٩٥٧. واستمر البغدادى رئيسا للمجلس بوصفه نائب الرئيس لشئون التخطيط. أما المؤسسة الاقتصادية فكانت تحت إشراف رئيسها حسن إبراهيم العضو فى اللجنة التنفيذية. وقد أنيطت بالمؤسسة مسئولية إدارة البنوك وشركات التأمين الأجنبية التى تم تمصيرها فى ١٥ يناير ١٩٥٧. وقد عكس النمو فى أعمال المؤسسة اندفاع القيادة المصرية فى اتجاه إقامة اقتصاد الدولة. غير أن القطاع العام الناشئ، لم يكتسب قوته اللازمة إلا عام ١٩٦٠. ففى هذا العام، جرى تأميم بنك مصر، والبنك الأهلى المصرى[١٣٤]. كما أعلن عن موجه شاملة من التأميمات الجديدة فى الفترة ما بين يونيو ١٩٦١، ومارس ١٩٦٤[١٣٥]. وبذلك أصبح القطاع العام مؤسسة قوية لها (٩١٪) من مجمل حجم الاستثمارات فى الجمهورية العربية المتحدة[١٣٦]. وتسيطر فى الوقت ذاته على (٨٣٪) من جميع وسائل الإنتاج[١٣٧].

وفى حين كانت العوامل الاقتصادية من بين الحوافز التى حدت بالقيادة الناصرية إلى تأميم معظم أوجه النشاط الاقتصادية، ما لم تكن العوامل السياسية أقل أهمية وحسما فى اتخاذ تلك القرارات[١٣٨]. والواقع أن تأميمات الستينات كانت منسجمة مع السياسة التى انتهجتها القيادة فى الماضى لإضعاف خصومها وأعدائها عن طريق الإجراءات الاقتصادية. ومن الأمثلة على تلك السياسة، قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢[١٣٩] وقوانين التمصير عام ١٩٥٧[١٤٠]. أما الدوافع السياسية الكامنة وراء تأميمات الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٤، فقد ذكر هيكل «أن جوهر المسألة الصراع الدائر على عملية صنع القرارات فى الميادين الاقتصادية والسياسية. وكان

السؤال المطروح هو فيما إذا كانت القدرة على اتخاذ القرارات ستكون فى أيدى البرجوازيين الكبار أم فى أيدى عبد الناصر وغيره من أعضاء اللجنة التنفيذية وقد كانت المواجهة بين الفريقين خطيرة وحادة إلى درجة وصفها بحرب السويس الاجتماعية»[١٤١] . وقد انعقد لواء الغلبة فى هذه الحرب لعبد الناصر وزملائه واكتملت منذئذ سيطرتهم على مجمل عملية صنع القرارات فى المجتمع.

وكى تضمن القيادة سيطرة أكثر على القرارات الاقتصادية، أنشأت تنظيما اقتصاديا شديد المركزية (انظر الرسم البيانى رقم ٤) . وبموجب التنظيم الجديد، أنيطت مسئولية الإشراف على القطاع المؤمم «بالمجلس الأعلى للمؤسسات العامة» الذى كان على قمته المشير عبد الحكيم عامر منذ ١٥ ابريل ١٩٦١ . وفى وقت لاحق قام عبد الناصر نفسه باستلام زمام الإدارة فى المجلس بدءا من ١٦ ديسمبر ١٩٦١ . وكان المجلس قد تشكل من نواب الرئيس، والوزراء المعنيين الذين كانت تقع ضمن اختصاصهم واحدة أو أكثر من تلك المؤسسات. وقد تكون القطاع العام من ٣٨ مؤسسة حكومية، مقسمة على أساس القطاع، ضمت فى حينه (٣٦٧) شركة. وقد صنفت تلك المؤسسات حسب اختصاصها ووضعت تحت إشراف الوزارات ذات العلاقة. وقد تم تشكيل مستويين من المجالس، واحد للمؤسسات وآخر للشركات. وقد تكون مجلس كل شركة من تسعة أعضاء على أساس أن يعين رئيس الجمهورية خمسة منهم، بما فى ذلك رئيس المجلس، فى حين ينتخب الأربعة الباقون من بين مستخدمى الشركة[١٤٢] .

أجهزة الأمن والمخابرات:

أنشأت قيادة الثورة جهازاً واسعا للأمن والمخابرات بهدف ضمان استقرار النظام السياسى. فبالإضافة إلى الجهود التى بذلها القادة من أجل السيطرة على (مصادر القوة) فى النظام عن طريق سياسة المشايعة فى المؤسسة العسكرية وتضخيم دورها، استخدموا شبكة من أجهزة الأمن والمخابرات لتحييد أو لتحطيم أى من النشاطات الهدامة المعوقة سواء كانت تلك النشاطات صادرة عن الداخل أو وافدة من الخارج.

وفى سعيهم لتحقيق ذلك قاموا ببناء شبكة كبيرة وفعالة من أجهزة الأمن والمخابرات. وفى هذا المجال:

١- فيما يختص بالعلاقات مع القيادة الحاكمة، قامت القيادة بتوفير جميع ما قد يلزم تلك الشبكة من متطلبات لأداء عملها بفاعلية، سواء كان ذلك أموالا أو صلاحيات أو غيره. وفى المقابل، كان مطلوبا من تلك الأجهزة أن تكون موالية وفعالة ومسئولة أمام القيادة أو بمعنى أصح أمام عبد الناصر.

٢- وفيما يختص بعلاقات الأجهزة الواحد مع الآخر، كان كل واحد منها قائما بذاته ومستقلا عن غيره من الأجهزة الأخرى. ومع ذلك كان أمراً متوقعا بل ومطلوبا أن تتعاون تلك الأجهزة وتتنافس فيما بينها.

٣- وفى علاقاتهم مع ما يحيط بهم من دوائر حكومية أخرى أو مع المجتمع ككل أو مع القوى الإقليمية والدولية، منحت القيادة تلك الأجهزة قدراً كبيراً من الحرية لكى تتأكد من حماية مصالح السلطة العليا وتنفيذ سياستها.

وقد تكونت تلك الشبكة من خمس أجهزة رئيسية هى الجهاز الخاص، وهيئة المخابرات العامة، والمخابرات العسكرية، والمباحث الجنائية العسكرية، وهيئة المباحث العامة.

أولاً: الجهاز الخاص:

كان هذا الجهاز مرتبطاً بعبد الناصر مباشرة ومسئولا أمامه. وقد أنيطت مسئوليته لعلى صبرى ومساعدة كمال الدين رفعت، وكلاهما عضو فى هيئة الضباط الأحرار ومنذ عام ١٩٦٠ بدأ سامى شرف وهو عضو آخر فى هيئة الضباط الأحرار يدعم موقفه فى أوساط مكاتب رئاسة الجمهورية وتولى منصب مدير مكتب الرئيس للمعلومات طوال الستينات. وقد بقى فى منصبه هذا إلى ما بعد وفاة عبد الناصر وحتى استقالته فى ١٤ مايو ١٩٧١.

وكانت قوة الجهاز مستمدة من عبد الناصر ومعتمدة كليا على هيبته وتأثيره. وتتلخص مهمة هذا الجهاز، فى جمع المعلومات الخاصة التى قد تثير اهتمام

الرئيس، سواء فى الداخل أو الخارج. فقد كان هذا الجهاز هيئة مخابرات خاصة مستقلة. عملت بمثابة عين الرئيس التى دققت فى مدى ولاء كل المنظمات والوزارات والسفارات وكبار المسئولين. وقد شكل الجهاز قناة إضافية خاصة طالما زودت الرئيس بالمعلومات والتقارير الحساسة. كما قام الجهاز بتنفيذ النشاطات التى اختار الرئيس أن يشرف عليها بنفسه مباشرة. وقد عمل الجهاز فى إداراته لدقة نشاطاته، من خلال عدة مكاتب مختصة مثل «مكتب الشئون العربية» و «مكتب الشئون الافريقية» و «مكتب اللاجئين السياسيين»... الخ. وأخيراً تعاون الجهاز مع هيئات المخابرات والتحقيق الأخرى والوزارات والسفارات وغيرها، ونسق أعماله مع أعمالها.

ثانياً: هيئة المخابرات العامة:

أنشىء هذا الجهاز فور قيام الثورة. أما مهندسا هذه الهيئة الفعليان فهما عبد الناصر وزكريا محى الدين الذى أصبح مديراً لها. ومنذ عام ١٩٥٧، تولى صلاح نصر منصب مدير المخابرات وبقى فيه إلى حين عزله واعتقاله فى ٥ سبتمبر ١٩٦٧، ١٣ سبتمبر ١٩٦٧وفى السنوات الثلاث التى تلت ذلك تولى الهيئة اثنان آخران من الضباط الأحرار هما أمين هويدى وحافظ اسماعيل (انظر الجدول رقم ٢٤) وقد انيطت بالهيئة مسئولية تنفيذ سياسة الدولة محليا وخارجيا. فعلى الصعيد المحلى، عملت الهيئة من خلال ثلاثة مكاتب رئيسية هى مكتب «الأمن الداخلى»، و «مكتب الإشراف على القطاع العام» و «مكتب الرأى العام». وقد نسقت نشاطات هذه المكاتب الثلاثة بواسطة «مكتب التيسير» وعلى الصعيد الخارجى، نفذت «هيئة المخابرات العامة» عمليات تجسس ومكافحة تجسس. وكان ما سمى «بهيئة الخدمة السرية» بمثابة الذراع التنفيذى الضارب لهيئة المخابرات العامة خارج مصر. وقد لعب ذلك الذراع أدواراً حاسمة فى تنفيذ سياسة الدولة خارجيا.

ثالثاً: المخابرات العسكرية:

وقد أصبح هذا الجهاز جزءاً من المؤسسة العسكرية بدءاً من العام ١٩٥٥. وكانت مسئوليته قبل ذلك تقع ضمن اختصاص زكريا محى الدين بوصفه مديرا

للمخابرات العامة. وقد أدار شئون هذا الجهاز فى وقت لاحق عدد من الضباط العسكريين هو موضع فى الجدول ٢٤). وتحددت مسئولية المخابرات العسكرية فى: ضمان وحماية ولاء القوات المسلحة - جمع المعلومات عن العدو بخاصة اسرائيل - الحصول على المعلومات العسكرية والسياسية بواسطة الملحقين العسكريين فى السفارات المصرية بالخارج.

رابعاً: المباحث الجنائية العسكرية:

وقد أنيطت بهذه الهيئة مسئولية كل الأمور التى تشكل فرقا للقانون العسكرى، كما أنها ربطت القابضين على السلطة فى المؤسسة العسكرية بالمجتمع، فكانت المباحث الجنائية العسكرية التى سيطر عليها شمس بدران من خلال حسن خليل، قائدها وزميله فى الدراسة. وقد تجاوزت هذه الدائرة الحدود المرسومة لها أصلا، وعملت كأداة قمع، سواء داخل المؤسسة العسكرية ذاتها أو فى المجتمع ككل، وقد أصبحت نشاطات المباحث الجنائية العسكرية «قانونية» باصدار قانون الأحكام العسكرية فى ٢٣ مايو ١٩٦٦[١٤٣]. وقد خول ذلك القانون المحاكم العسكرية، بمحاكمة المدنيين فى عدد كبير من الجرائم التى شملت تلك التى تستلزم (فى الأحوال العادية) أوسع الضمانات القضائية الممكنة للمتهم[١٤٤]. هذا، ولم يعط الذين حوكموا أمام هذه المحاكم الضمانات الكافية للدفاع عن أنفسهم، كما حرموا من حق الاستئناف أيضا. ومن ناحية ثانية، خول ذلك القانون الادعاء العام العسكرى سلطة غير مقيدة بشكل فعال لاعتقال من شاء من الناس. وفى هذا، اختتم المدعى العام الذى هاجم بدران بحده أثناء محاكمته فى عام ١٩٦٨، ملاحظاته بالإشارة إلى «مسئولية بدران فى سيطرة المباحث الجنائية العسكرية على البلاد واستغلالها»[١٤٥]. وباختصار نجح العسكريون القابضون على السلطة، بفضل مساعدة المباحث الجنائية العسكرية وهيئة المخابرات العامة فى شل حركة المجتمع[١٤٦].

خامساً: هيئة المباحث العامة:

• يمكن تتبع جذور هذه الهيئة إلى ما كان يعرف باسم «القلم السياسى» الذى

كان مسئولا عن قمع جميع الأحزاب المناهضة للنظام الملكى وقد أعاد عبد الناصر تنظيم هذا الجهاز عندما أصبح وزيراً للداخلية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ . وقد أولى زكريا محى الدين الذى تولى الوزارة ذاتها فى ٤ اكتوبر ١٩٥٣ ، اهتماما خاصا «للهيئة بحيث ضمن اخلاصها وفعاليتها. هذا وقد أوكلت لهذه الهيئة مهمة كبح النشاطات السياسية وقمع جميع الأحزاب. أما المكاتب التى عملت الهيئة من خلالها فهى «مكتب الشئون العربية» ، «ومكتب الهيئات» (التنظيمات) ، و «مكتب مكافحة الشيوعية» ، و «مكتب النشاط المعادى» ، و «مكتب العمال» ، و «مكتب الطلاب» . أما جهاز هذه «الهيئة» فكان ضخما وفعالا للغاية. بالإضافة إلى قوات الشرطة التى كانت تحت تصرف الهيئة. فقد تم تجنيد عشرات الألوف من أجل إقامة شبكة مراقبة واسعة تعرف باسم نظام «عين المدينة»[١٤٧] . وقد اعتمدت هذه الشبكة على الاستخدام غير المكلف لأناس عاديين مستعدين لتقديم خدماتهم مقابل دفع مبالغ نقدية لهم وإنهاء خدمات لهم. وكان يطلب منهم فتح أعينهم وإبلاغ رجال الهيئة عن أى شخص أو عمل قد يثير ريبتهم. وكان يطلب من هذه العيون فى حالات عديدة، مراقبة أماكن معينة أو أشخاص محددين. وتكمن فاعلية هذا النظام فى تلك العيون السرية، التى كانت تقوم بالمراقبة أثناء أدائها لأعمالها القومية المعتادة. وقد قامت أيضا بتنفيذ نسخة طبقة الأصل عن هذا النظام فى الريف تحت إشراف مديرى الأمن فى المحافظات.

وكانت الهيئة حريصة على تزويد نفسها بأحدث المعدات التى سهلت لها القيام بمهماتها. فأنتشرت أعمال تسجيل المخابرات الهاتفية بشكل سرى، وزرع الميكروفونات الخفية، والتصوير من مسافات بعيدة، واسترقاق السمع وغيرها ... هذا وقد أنشأ شعراوى جمعه، الذى أصبح وزيراً للداخلية فى سبتمبر ١٩٦٦ جهازاً إضافيا عرف باسم «جهاز الأمن المركزى». وقد قام هذا الجهاز بتوزيع وحدات مدربة جيدا ومزودة بما يلزمها من وسائل، على مختلف الأحياء والمناطق بحيث كانت مستعدة للتصرف حالا حيثما وكلما كانت هناك حاجة. ولقد تم بناء وتدريب ذلك الجهاز على أيدى خبراء من المانيا الشرقية. كما أن شعرواى قام بإنشاء جهاز شرطى رادع آخر عرف باسم (جهاز أمناء الشرطة) وقد درب هذا الجهاز

بحيث يكون قادرا على احتواء أعمال الشغب والمظاهرات والاضرابات حتى قبل أن تبدأ.

وهكذا، عن طريق هذه الشبكة من أجهزة الأمن والمخابرات، اخترقت جميع مداخل الحياة الاجتماعية وساعدت فى ضمان استقرار النظام السياسى. ولم يكن وزن هذه الأجهزة يزداد باستمرار مع مضى الوقت. كما أن صانعى القرارات فى هذه الأجهزة كانوا ينتقون من بين أعضاء هيئة الضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٢٤).

مراكز القوى:

فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، عمت مصر موجة من السخط، وقد عبرت الجماهير عن خيبة أملها فى النظام فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨، وقد تجاوب عبد الناصر مع تلك الأحداث، وأعلن برنامجا اصلاحيا عرف ببيان ٣٠ مارس، وفى تقديمه لهذا البرنامج انتقد عبد الناصر «الانحرافات والأخطاء التى وقعت فى المرحلة السابقة، وأعلن عن تصفية مراكز القوى التى ظهرت فى السنين الماضية»[١٤٨]. ولذلك لنا أن نتعرف على الأثر الذى خلفته مراكز القوى على السياسة والمجتمع فى مصر.

مراكز القوى فى القوات المسلحة:

إن أقوى مراكز القوى، كان ذلك الذى رأسه شمس بدران (مدير مكتب المشير عامر للشئون العامة) فقد نجح فى تجميع «قوى مخيفة فى يديه»[١٤٩]. ولهذا اعتبرت محكمة الثورة التى حاكمت بدران عام ١٩٦٨، أنه «مركز قوة خطير»[١٥٠]. لأن بدران كان «رجلا رصينا ذا طموحات لانهاية لها وفى هذا يروى عن عبد الناصر قوله «بدران رجل بدون حياة خاصة. بيته مكتبة، ومكتبه بيته». كما ذكر أن المشير عامر كان يعتبر بدران «رجلا ذا مواهب تنظيمية خارقة» وبكلمات بدران نفسه «لقد كنت الشخص الوحيد القادر على اصلاح ذات البين بين الرئيس والمشير كلما اختلفا»[١٥١]. فلقد تمتع بدران بثقة عبد الناصر وعامر بسبب شخصيته، ونتيجة الحاجة إلى السيطرة على القوات المسلحة وضبطها. كما

أدت ثقة كل من عبد الناصر وعامر فى بدران إلى تشجيعهما على وضع صلاحيات واسعة فى يديه وبكلمات بدران «لقد عهد المشير إلى بمسئولية ضمان ولاء الجيش»[١٥٢] . كما تحولت القوة الكامنة فى منصب بدران إلى قوة فعلية عندما تم تشكيل جهاز الأمن اللازم لتأمين وضمان ولاء القوات المسلحة. وقد أعطى ذلك دفعة جديدة لقوة بدران إذ أنه كان حريصا على انتقاء ضباط جهاز الأمن من بين رجاله الذين كان يعينهم أيضا فى المراكز العسكرية الحساسة. وكان ذلك يتم تحت مظلة استخدام الضباط الأكثر ولاء لعبد الناصر وعامر، وبهذا أثبتت الأحداث أن فريق الضباط الذين كانوا يحيطون ببدران ويساعدونه كانوا موالين له شخصيا. وقد تم انتقاء هؤلاء، إما من بين أصدقائه الشخصيين أو من بين زملائه القدامى من دفعته بالكلية الحربية[١٥٣] . ولقد شكل هؤلاء الأساس لجهاز الأمن الذى نجح فى التسلل إلى الوحدات المسلحة جميعها والذى فاقت قوة ممثليه قوة قادة الوحدات أنفسهم. وبمرور الوقت، احكم بدران سيطرته هو على أهم بيروقراطيات المجتمع حيث أصبح قوة رئيسية فى القوات المسلحة.

ولقد أدى قربه من المشير عامر إلى تمتعه بسلطات واسعة لاتقل كثيراً عن سلطات المشير نفسه، لا فى القوات المسلحة فحسب، بل امتد ذلك إلى الوزارات والقطاع العام، وأصبح أحد العمد التى ترتكز عليها القرارات الهامة المتعلقة بكبار الشخصيات وتعينهم فى وظائف الدولة الكبرى سواء كانت عسكرية أم مدنية. وكانت كل القوى تتجمع فى النهاية بيده. وكانت سلطاته واسعة فى الدولة وبلا حدود فى القوات المسلحة. وقد أعطى هذا الاشراف وذلك التخصص لشمس بدران ما جعله مسيطراً سيطرة كاملة باعتباره اليد العليا التى تصدق على أو تلغى أو تعدل فى قرارات القادة والأجهزة المختلفة فيما يتعلق بكل من الحياة المدنية والعسكرية.

والحقيقة أن بدران كان فى حالة صراع دائم مع عدد من منافسيه الأقوياء فى القوات المسلحة وخارجها وكان محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية وسليمان عزت قائد القوات البحرية، الأهم بين منافس بدران داخل المؤسسة العسكرية. ولم يكن أى من هذين القائدين راضيا عن قوة بدران أو مستعدا للاعتراف بها، ولم يكن بمستطاع بدران، عزل أى من القائدين أو دفعهما إلى أعلى بعيدا عن مواطن

السلطة والنفوذ كما فعل قبل ذلك مع ضباط آخرين. وهذا العجز من بدران راجع إلى دعم المشير عامر للقائدين اللذين كانا من رجال عامر فى القوات المسلحة. بالإضافة إلى ولائهما وعلاقتهما القوية مع عامر، وكان مشهوداً لهما بالكفاءة العالية، مما كفل لهما احتراما وتقديراً.

وأخيراً كانت القوة الكبيرة نسبيا التى تمتع بها أعضاء ما اشتهر لاحقا باسم «شلة عامر فى القوات المسلحة» مستقاة كليا من كونهم من حاشية عامر ومقربيه. وكانت مدد بقائهم فى مناصبهم، وكذا تأثيرهم وقوتهم، تعتمد كليا على رغبة المشير. ولم يشكل أى من هؤلاء تحديا مهما لقوة بدران. بل أنهم كانوا أعجز من أن يتحدوا بدران لأنهم كانوا أقل قوة منه بمراحل، والواقع أن معظمهم كان يعتمد على رضاء بدران عنهم.

مراكز القوى فى القطاع المدنى:

كان زكريا محى الدين وعلى صبرى يعتبران من رجال عبد الناصر الذين يتمتعون بحمايته وتأييده[١٥٤] إلا أن قوة زكريا محى الدين، كانت ناتجة عن اعتبارات أخرى. فقد كان أحد القادة التاريخيين الذين أسسوا هيئة الضباط الأحرار وقادوا ثورة ١٩٥٢ . كما أنه كان عضوا فى اللجنة التنفيذية وفى مجلس قيادة الثورة والمهندس الفعلى لشبكة المخابرات والأمن الجديدة القوية. كما كان أول مدير لهيئة المخابرات العامة التى كانت تضم المخابرات العسكرية حتى عام ١٩٥٥ . كما أنه كان وزيرا للداخلية لمدة طويلة. سواء بوصفه وزيراً فى الحكومة أو نائبا لرئيس الجمهورية. بالإضافة إلى هيئة المباحث العامة.

أما على صبرى، فقد افتقد إلى الرصيد التاريخي الذى تمتع به محى الدين، ومع أنه كان عضوا فى هيئة الضباط الأحرار إلا أنه لم يكن عضوا فى اللجنة التنفيذية، ولا عضوا فى مجلس قيادة الثورة. وبهذا كانت قوة على صبرى نابعة من المناصب العليا التى عين فيها وهذه المناصب هى مدير الجهاز الخاص (مخابرات رئاسة الجمهورية)، وعضو مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذى فى ١٩٦٢ - ١٩٦٤ ، ورئيس الوزراء فى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وأخيراً نائب رئيس الجمهورية

وسكرتير عام الاتحاد الاشتراكي العربي في أول اكتوبر ١٩٧٦٥. وكان الشخص الأكثر أهمية في معسكر على صبرى هو سامى شرف، سكرتير الرئيس للمعلومات، الذى كان في حقيقة الأمر مدير الجهاز الخاص[١٥٥]. كما كان شرف يعتبر مركز قوة شبه مستقل إلا أنه حرص في مجابهته مع الأخرين على تنسيق عمله مع على صبرى.

كما أن مراكز القوى خارج القوات المسلحة حظيت بتأييد من عبد الناصر، والواقع أن عددا من الكتابات تعتبر أن عبد الناصر شجع وجود مراكز متنافسة ومتصارعة لأن ذلك ساعده بحكم كونه الحكم النهائي بين هذه المراكز على زيادة قواه.

الخاتمة والنتائج

تعددت الكتابات وتنوعت المناهج فى دراسة النظام السياسى المصرى منذ عام ١٩٥٢ فهناك اتجاه ركز على دراسة دور الجيش المصرى فى الحكم[١٥٦] وهناك اتجاه ركز على دراسة دور الزعامة والشخصية الكاريزمية (التاريخية أو الملهمة) وتأثيرها فى استقرار النظام وتحقيق شرعيته، وهناك اتجاه ركز على دراسة المؤسسات السياسية وبالذات التنظيم السياسى الواحد ودوره فى تحقيق المشاركة السياسية والتعبئة الجماهيرية[١٥٧] . وهناك من ركز فى النظام السياسى على العلاقات الشخصية التى تربط بين أعضاء النخبة الحاكمة[١٥٨] . وهناك اتجاه ركز على دور الإدارة والتنظيمات الإدارية وتطور الجهاز الإدارى ومدى تأثره بالتطورات السياسية وتأثيره عليها.

وفى مراحل تطور النظام المختلفة يمكن أن ندرس جوانب مختلفة لقضية العلاقة بين الدولة والمجتمع. ففى مرحلة ما بعد ١٩٥٢، تبرز علاقة الدولة بالنقابات والتنظيمات الاجتماعية والتى مرت بعدد من التطورات، والتى توضح أن هذه الجماعات كان لها دور فى الحياة السياسية. كما اتسمت هذه المرحلة والتى تسمى بالمرحلة الناصرية نسبة إلى دور الرئيس عبد الناصر بسمات متعددة أهمها غياب المنافسة السياسية المنظمة، ووجود تنظيم سياسى شرعى وحيد فى البلاد (هيئة التحرير ١٩٥٢ - ١٩٥٦ - الاتحاد القوى ١٩٥٦ - ١٩٦١، الاتحاد الاشتراكى العربى ١٩٦٢ - ١٩٧٦)، وتركيز السلطة ومركزيتها، وسيادة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم السماح بحق الاعتراض السياسى المنظم، وكان النظام على استعداد للتعامل بعنف مع قوى الرفض سواء جاءت من اليمين أو اليسار. واتسم النظام أيضا بوجود عدم توازن بين السياسة والإدارة ونمت مؤسسات الإدارة والتنفيذ (الجهاز البيروقراطى، والشرطة، والجيش) بدرجة تفوق بكثير مؤسسات المشاركة (التنظيم السياسى، الهيئة التشريعية والتنظيمات التطوعية)، وقامت أجهزة الدولة بالتغلغل ومحاولة السيطرة فى كل الهيئات الوسيطة من خلال أساليب متعددة، كانت أحد العوامل الهامة التى مكنت النظام من تحقيق درجة عالية من الاستقرار.

ومن الجوانب التى لم تدرس بعد عن هذه الفترة عملية بناء مؤسسات الدولة الوطنية وممارساتها. فقد قامت الثورة خلال هذه المرحلة بإعادة تكوين جهاز الدولة وتضمن ذلك إجراء عمليات تطهير فى أغلب المؤسسات القائمة، وتعديل وظائف مؤسسات أخرى، وإنشاء مؤسسات جديدة للقيام بوظائف مستحدثة مثل أجهزة التخطيط وجهاز المخابرات العامة والأجهزة الأمنية الأخرى، وجهاز رئاسة الجمهورية. وقد طرح ذلك تأثيرات مختلفة على بنية جهاز الدولة وعلى ممارسات هذه المؤسسات وعلاقتها ببعضها البعض وعلاقة هذا كله بالمجتمع.

وتكمن الإشكالية الكبرى لدى أى نظام سياسى فى وهم إشكالية الشرعية، ويقصد بالشرعية بصفة عامة مدى قبول المواطنين للنظام السياسى، ومدى نظرهم إلى مؤسساته وأشخاصه باعتبارهم ممثلين لمصالحهم، واستعدادهم للطاعة ولتنفيذ السياسات التى يطرحها النظام. ومن ثم فإن اشكالية الشرعية ترتبط بقضية المشاركة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويثار فى هذا الصدد مصادر الشرعية فى النظام السياسى وعادة ما يستمد النظام السياسى شرعيته من أكثر من مصدر واحد، وهناك فى هذا الصدد ثلاث مصادر للشرعية:

ففى بعض النظم يكمن مصدر الشرعية فى البناء القانونى والمؤسسات التى يقيمها من حكومة وبرلمان وانتخابات دورية وأحزاب ونقابات مهنية وعمالية وهذا المصدر يسمى (بالقانونى العقلانى) للسلطة والشرعية أو ما يطلق عليه دولة المؤسسات وسيادة القانون، ويرتبط بذلك المصدر أن يكون الانجاز والفعالية السياسية والاقتصادية هما مصدر الشرعية فى المجتمع وأساس العلاقة بين الحاكم والمجتمع.

وفى نظم أخرى تكون شخصية الزعيم هى المصدر الرئيسى للشرعية، وهذا هو ما يعرف باسم الشرعية الكاريزمية أو الشرعية الشخصية التى يكون فيها «الزعيم» هو معقد الأمل وموطن الرجاء وهو المنقذ الذى تنتظر الجماهير على يديه الخلاص. على أنه من الخطأ أن نفهم هذا الرأى على أنه يتعلق بالصفات الشخصية للزعيم أو

القائد السياسى وحسب، بل إن شعبية أى زعيم ترتبط أساسا بما يطرحه من آراء وتصورات ووجهات نظر وبما يثيره من آمال وأحلام لدى أنصاره والمقصود بالشرعية الكاريزمية أو الشخصية أن الولاء السياسى للمواطنين لايتجه إلى مؤسسات النظام أو إلى ايديولوجيته ولكن إلى شخص الزعيم الذى يجسد هذا النظام – سياساته وممارساته.

وفى نظم ثالثة فإن مصدر الشرعية هو الايديولوجية الرسمية التى تعلن الدولة التزامها بها. وتختلف هذه الايديولوجية من نظام لآخر فقد تكون ذات طابع دينى، أو قومى، أو ماركسى (اشتراكى)، أو مزيج من عدة تيارات مثل النظام المصرى فى الستينيات. وتغدو هذه الايديولوجيا فى أحسن الأحوال مصدراً للسياسات الرسمية ومرشدا للسلوك السياسى ولعملية التغيير الاجتماعى، وفى اسوأها تبريرا للسياسات المتبعة بحيث تكتسب هذه السياسات قدراً من شرعيتها من تبريرها الايديولوجى واتساقها مع الفلسفة العامة للنظام، وهذا ما تبحث عنه هذه الدراسة.

لقد قامت قيادة الثورة ببناء نظام سياسى شديد المركزية، وقد تركزت جميع خيوط السلطة والقوة فى أيد قليلة. وقد تم تبرير تلك المركزية، على أساس أنه كلما نجحت القيادة، والتى كانت ترى نفسها تجسيداً للفكرة الوطنية فى زيادة القوة التى بين يديها، فإنها تصبح أقدر على خدمة الوطن. وفى خضم هذه العملية، قامت القيادة بتأميم الصراع الاجتماعى فى مصر. وليس من الصحيح القول بأن بروز الجهاز التنفيذى الناصرى الهائل القوة كان ثمنا لسياسة التأميم تلك. إذ أنه كان بالتأكيد نتيجة حتمية لتلك السياسات. لقد اختارت القيادة المصرية الاستغناء عن مختلف القوى الاجتماعية فى المجتمع، والاعتماد فقط على البيروقراطيات النامية فى المجتمع فى تنفيذ سياساتها وخططها. ولهذا حرصوا على أن تكون هذه البيروقراطيات تحت امرة وإشراف ضباط سابقين بالجيش، ثم إنتقاء معظمهم من شريحة ضيقة قوامها أعضاء هيئة الضباط الأحرار.

وبذلك سيطر هؤلاء الضباط على القيادة السياسية والتنفيذية. وعليه لم يكونوا

مسئولين أمام أحد سوى أنفسهم وعبد الناصر. وكان واضحا أن عبد الناصر كان مرهقا بالأعباء إلى درجة كان يستحيل معها أن يكون قادراً على مراقبة تلك البيروقراطيات وقيادتها والسيطرة عليها بشكل فعال. ولم يكد يمضى وقت طويل حتى تمت إعادة بناء المجتمع بحيث انتهت جميع خيوط السلطة لتتجمع فى يدى عبد الناصر عبر ضمان وتأييد البيروقراطيين السياسيين (الضباط الأحرار). وهكذا أصبح على كل جزء من الحياة المصرية الجديدة أن يدور فى فلك محدد له سلفا ودائما حول مركز واحد هو عبد الناصر والبيروقراطيين السياسيين الجدد.

ولقد تمت عمليات الاصلاح الاجتماعى فى مصر الستينيات بمراسيم جمهورية وقرارات حكومية بادرت بها السلطة التنفيذية الرسمية العليا فى المجتمع. كما لم تقدم القوانين الاشتراكية إلى مجلس الأمة لنيل موافقته عليها. أما السبب فى ذلك فيرجع إلى أن عبد الناصر كان يعلم أن المجلس كان جهازاً رجعيا إلى درجة أنه ما كان ليقر تلك القوانين التى عرضت عليه. وما كان لهذا المسلك غير الديموقراطى من جانب عبد الناصر أن يتكرر فى مسائل مشابهه، فالبرلمان الجديد المتشكل من العسكريين القابضين على السلطة وأنصارهم لم يكن متفقا مع أى اصلاح اجتماعى جديد. فلقد عبر قادة الجيش عن رأيهم فى أنهم لم يكونوا يريدون أى اصلاح اجتماعى يمس الملكية الخاصة وبالذات الملكية الزراعية. كما أن المشير عامر لم يكن يوما متحمسا للإجراءات الاجتماعية الزائدة ووقف أمام اندفاع عبد الناصر باتجاه الاشتراكية المتطرفة.

وقد كان لمسلك القيادة نتيجة مبكرة ومزدوجة إذ أنه مع افراغ النسق الاجتماعى عبر عملية إزالة التسييس العنيفة التى نفذتها القيادة فى جميع النشاطات والمؤسسات السياسية المستقلة، جرى تعزيز الجهاز التنفيذى وتقوية دور وحجم بيروقراطية الدولة عبر اصرار الحكام الجدد على اتباع الأساليب اللاسياسية البروقراطية فى إدارة شئون المجتمع. وكانت النتيجة قيام نظام افتقر إلى الضوابط السياسية اللازمة للسيطرة على القيادة التنفيذية والبيروقراطيات العلنية والسرية المتضخمة وضبطها. ومع ذلك، جعلت القوة الكاريزمية الهائلة التى تمتع بها عبد الناصر، جعلت له القدرة

على ممارسة نوع من السيطرة على تنظيم الدولة الجبار، وقد اعتمد عبد الناصر فى أدائه لذلك الدور، على قاعدة ضيقة جداً من أتباعه المنتقين من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار. ومع مرور الوقت، ثبت أن ضبط عبد الناصر للبيروقراطيات المتضخمة ولقيادتها لم يكن فعالا دائما. فقد بدأ مدى سيطرة عبد الناصر يضيق بالتدريج نتيجة زيادة مسئولياته كزعيم كاريزمى داخل مصر وخارجها. وبسبب النمو المتصاعد فى حجم ونشاطات بيروقراطيات الدولة. وتحت ضغط الحقائق الجديدة، اضطر عبد الناصر الذى لم يكن لديه عندئذ حزب، أو إيمان بالعمل السياسى المستقل إلى الاعتماد أكثر من اللازم على الولاء والأمانة الشخصية لأتباعه الأقربين الذين احتلوا بتشجيعه وإرادته المراكز القيادية فى المجتمع.

إلا أن السرعة الشديدة التى شغل بها هؤلاء المناصب العليا فى الدولة جعلتهم يعانون مما يعرف باسم «التوترات الهايراركية»، ويواكب هذا باستمرار حالة من فقدان التوازن والاتزان الناجم عن الانتقال الخاطف من مستوى إلى مستوى أعلى. وبالفعل فَقَدَ الأتباع توازنهم وأساءوا بالتالى استخدام القوى التى وضعت فى أيديهم، وشكلوا مراكز قوى بيروقراطية مستقلة يمكن السيطرة عليها. وفى هذا المجال كانت جماعة عامر – بدران فى القوات المسلحة، مركز القوة والأهم والأخطر بين المراكز جميعا. وقد شكلت هذه الجماعة منذ نهاية العام ١٩٦٢ منافسا حقيقياً لقيادة عبد الناصر، وهكذا بالتدريج، ازداد هزال فعالية ضوابط الحد الأدنى التى مارسها عبد الناصر على بيروقراطيات الدولة. وفى تلك الأثناء تسارعت حركة تنامى قوة البيروقراطيات شبه المستقلة، وبالذات فى المؤسسة العسكرية وفى جهازى الأمن والمخابرات. وبذلك انتقلت القوة الفعلية (السلطة) إلى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب وهنا يمكن استخلاص ما يلى:

١ – كانت النتيجة الرئيسية للمنهج اللاسياسى البيروقراطى الذى اعتمدته واستخدمته القيادة فى إدارتها لشئون البلاد، أن عانت المؤسسة العسكرية بشكل خاص، والمجتمع بأسره بشكل عام حالة شلل خطيرة.

٢- أن عجز عبد الناصر فى مسألة إعادة تأسيس أو إقامة شبكة من الضوابط السياسية الخارجة عن نطاق الجهاز التنفيذى الفعالة. وفى هذا يعود العجز فى محاولات بناء التنظيم السياسى القادر على الاستمرار والتأثير (الاتحاد الاشتراكى العربى) إلى ما يلى:

أ- لم تكن محاولة القيادة متناغمة مع الأصل والعقلية البيروقراطية للنخبة الحاكمة. إذ لم يكن لدى غالبية الحكام الجدد الحماس اللازم، أو الخبرة الضرورية، لبناء حزب سياسى، بل أكثر من ذلك، فكلما جرت محاولات لتأسيس التنظيم السياسى بادر البيروقراطيون السياسيون الذين سيطروا على النظام الجديد إلى تطويق تلك المحاولات عن طريق مشايعتهم للمؤسسة العسكرية وتضخيم دورها بحيث تجاوزت أعمالها الحدود الأصلية المقررة. وعن طريق احتلالهم للمناصب العليا فى التنظيمات الثلاثة التى جرت محاولات لإنشائها.

ب- واجهت الاتحاد الاشتراكى العربى المعضلات التى تبرز فى العادة كلما حاولت نخبة حاكمة فرض تنظيم سياسى من فوق على جماهيرها. وبعبارات أدق، تقع مثل هذه المحاولات باستمرار فريسة لمختلفة أشكال المتسلقين والمغامرين وخدم النظام. والواقع أن الاتحاد الاشتراكى العربى عانى كثيراً من تسلل بعض العناصر الطفيلية والمعادية إلى تنظيمه.

جـ- تمكنت بيروقراطيات الدولة، بحكم هيمنتها الكاملة على مختلف مناحى الحياة فى المجتمع، من تجاوز الاتحاد الاشتراكى الناشئ الضعيف وأفرغت بالتالى دوره ونشاطاته من كل محتوى. والواقع أن تفوق جهاز الدولة على تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى بالرغم من كل ما قيل عكس ذلك، أدى إلى تقليص الاتحاد إلى مجرد ملحق مذعن للدولة.

د- كان للموقف العدائى المتشدد الذى اتخذه العسكريون القابضون على السلطة إزاء مسألة تشكيل حزب سياسى قوى أثره الحاسم فى تحويل الاتحاد

الاشتراكى العربى إلى صورة سياسية ليس إلا. وهكذا نرى أن الاتحاد الاشتراكى العربى، الذى كان بمثابة العمود الفقرى لمجموعة الضوابط السياسية، قد انكسر حتى قبل أن يستقيم له الوقوف على قدميه وبذلك أصبحت جميع وسائل السيطرة السياسية المستقلة الأخرى مثل مجلس الأمة والمجالس الشعبية المختلفة فى جميع المستويات أدوات سياسية زائفة عاجزة عن ممارسة أى نوع من أنواع الإشراف، ومحرومة من حقها فى انتقاد ومحاسبة وإزاحة أى من القيادات السياسية أو التنفيذية.

هـ- غدا القادة البيروقراطيون السياسيون والعسكريون وغيرهم من كبار البيروقراطيين فى مصر بمثابة موظفى الحكومة الحاكمين.

٣- وتمثلت فى التبذير المفرط للبيراقرطية النامية. وقد أدى استهلاك هذه الأخيرة لكمية كبيرة من ثروة المجتمع فى انفاقات عامة غير إنتاجية، إلى ركود وتوقف نمو الاقتصاد المصرى بدءا من العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ وبدلا من ايجاد حلول للمشاكل المتراكمة، ازداد الاسراف البيروقراطى إلى درجة كبيرة، وبالإمكان القطع بأن تلك التطورات لم تكن تجرى بمعرفة عبد الناصر وأيضا على الرغم عنه. والواقع أنه كما تكشف أكثر خطاباته رصانه أنه لم يفته إدراك حقيقة تلك المشاكل ولم تفته أيضا معرفة حلولها. إلا أن إدراك المشكلة ومعرفة حلها شئ، ومعالجتها عمليا شئ آخر.

٤- أن المجتمع المصرى وقع أسيراً فى عبثية حلقة مفرغة، فهو الذى أطلق العنان لقوة عبد الناصر الهائلة فى السنوات الأولى الكاريزما، المؤسسة العسكرية، وبيروقراطيات الدولة الأخرى) أصبح هو ذاته سلاسل محكمة حول قوة عبد الناصر وقيدتها بطريقة أو أخرى. لقد اقتضت متطلبات كاريزما عبد الناصر التى تأسست على قاعدة قيادته للنضال العربى فى مواجهة الامبريالية، علاوة على ضغوط ومؤامرات الاستعمار القديم والجديد، وضغوط بيرواقراطيات الدولة، وانتهاج سياسية خارجية محفوفة بالمخاطر، سرعان ما عرضت النظام لهجمات القوى الخارجية الأكثر قوة وبخاصة أثناء حروبه مع اسرائيل وفى اليمن.

٥- باشرت النخبة الحاكمة المصرية لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على النفس وبالكاريزما في انتهاج سياسة اقتصادية محلية أدت إلى مشاكل خطيرة. وفي الوقت ذاته خلقت النخبة الحاكمة بواسطة بيروقراطيات الدولة وبقيادة المؤسسة العسكرية فراغاً سياسيا خانقا، فتح الباب على مصراعيه أمام الحكم البيروقراطي. ومع أن هذا التطور أدى إلى إطالة أمد حكم عبد الناصر، إلا أنه حول عبد الناصر إلى قائد استقى معظم قوته من الناحية الفعلية، وعلى الرغم من كل المظاهر التي تؤكد عكس ذلك، من بيروقراطيات الدولة المختلفة بشكل عام، ومن القوات المسلحة بشكل خاص. بل إن الأخيرة قد استخدمت عبد الناصر لخدمة مصالحها الذاتية.

٦- تحول النظام إلى نسق رئيسي مركزي بيروقراطي تقاسم القوة الفعلية فيه كل من رئيس الدولة واتباعه الأقربين في جانب والقوى البيروقراطية الجديدة في جانب ثان، وفي خضم هذه العملية أصبح النظام محكوما من قبل كبار البيروقراطيين، وموظفا في خدمتهم سواء كان هؤلاء بيروقراطيين سياسيين قابضين على السلطة في مؤسستي الجيش والأمن أو بيروقراطي القطاع الاقتصادي.

٧- في الوقت الذي اضطر فيه المجتمع إلى دفع ثمن البيروقراطية الدكتاتورية بقبولها وسكوتها، لم تجن الثمار المادية البعيدة التي وعدت بها. والواقع أن المجتمع كوفيء بنصيب الأسد من المعاناة، في حين خصت البيروقراطيات الجديدة بشكل عام وقيادتها بشكل خاص بنصيب الأسد من الثروة والهيبة الاجتماعية والسياسية. وقد شكل هؤلاء القادة عماد الطبقة الجديدة صاحبة الامتيازات التي برزت وازدهرت بعد ذلك.

وعلى هذا فإن التجربة المصرية تقدم اثباتا جديداً على أن الخصائص التنظيمية والكاريزمية المتفوقة التي تمتلكها وتمتاز بها البيروقراطية العسكرية، تؤهلها للقيام بفرض سيطرتها السياسية وللعب دور محدود الفائدة والفعالية في مجالات الاصلاح

الاجتماعي الاقتصادى السياسى، بل إن هذه الفائدة والفعالية تتناقص حالما تبدأ المؤسسة العسكرية فى تجاوز الحدود المحددة لها أصلا، وحالما تباشر هذه المؤسسة ممارسة هيمنة كاملة، بشكل مباشر أو غير مباشر على المجتمع. ويكمن السبب الرئيسى فى تناقض الفائدة والفعالية فى تلك النزعة القوية المتأصلة فى الطبيعة الخاصة بالقوات المسلحة التى تحولت صفاتها المتفوقة التى كانت ذات مرة، رصيدا للبيروقراطية العسكرية، إلى عبء ثقيل عليها نتيجة لكون كل نظام سياسى يؤسسه العسكريون ويسيطرون عليه نظاماً عاجزا عن تعبئة الجماهير بشكل فعال، سواء تمت محاولة التعبئة بالوسائل الديموقراطية الغربية، أو بالطرق الشمولية، وفى ظل الافتقار إلى القدرة التعبوية الضرورية لنجاح المسيرة الإنمائية (السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية) فى المجتمعات، يخشى أن يصبح محكوما على بلدان العالم الثالث التى تشكو من معضلات الانقلابات العسكرية أن تتقهقر فى اتجاه واحد هو طريق التطور السلبى.

الجدول رقم (١)

الانقلابات العسكرية فى العالم العربى حتى العام ١٩٧٠م

البلـــــــد	تاريخ وقوع الانقلاب	نهاية الانقلاب
مصر	٢٣/ ٧/ ١٩٥٢	–
العراق	٢٩/ ٨/ ١٩٣٦ ١١/٨/١٩٣٧ ٢٤/١٢/١٩٣٨ ٥/٤/١٩٣٩ ٢١/٢/١٩٤٠ ٣/٤/١٩٤١ ١٤/٧/١٩٥٨ ٨/٢/١٩٦٣ ١٨/١١/١٩٦٣ ١٧/٧/١٩٦٨	١١/ ٨/ ١٩٣٧ ١٤/ ١٢/ ١٩٣٨ ٥/ ٤/ ١٩٣٩ ٢١/ ٢/ ١٩٤٠ ١/ ٢/ ١٩٤١ ٣١/ ٥/ ١٩٤١ ٧/ ٢/ ١٩٦٣ ١٨ / ١١/ ١٩٦٣ ١٧/ ٧/ ١٩٦٨ –
اليمن	٢٦/٩/١٩٦٢	٤/ ١١/ ١٩٦٧
ليبيا	١/٩/١٩٦٩	–
سوريا	٣٠/٣/١٩٤٩ ١٤/٨/١٩٤٩ ١٩/١٢/١٩٤٩ ٢١/١١/١٩٥١ ٢٨/٩/١٩٦١ ٨/٣/ ١٩٦٣ ٢٣/٢/١٩٦٦ ١٥/١١/ ١٩٧٠	١٤/ ٨/ ١٩٤٩ ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩ ٢١/ ١١/ ١٩٥١ ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤ ٢٨/ ٣/ ١٩٦٢ ٢٣/ ٢/ ١٩٦٦ ١٥/ ١١/ ١٩٧٠ –
السودان	١٧/ ١١/ ١٩٥٨ ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩	١٥/ ١١/ ١٩٦٤ –

الجدول رقم (٢)
المنظمات السياسية فى الجيش المصرى

اسم المنظمة	القادة
هيئة الضباط الأحرار	١- جمال عبد الناصر، رئيسا ٢- اللجنة التنفيذية (انظر الجدول رقم ٣)
جماعة صدقى	١- اليوزباشى مصطفى كامل صدقى
جماعة الإخوان المسلمين (الفرع العسكرى)	١- محمود لبيب (توفى فى العام ١٩٥١) ٢- عبد المنعم عبد الرؤوف ٣- أبو المكارم عبد الحى
الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) (الشيوعية)	١- أحمد فؤاد المفوض السياسى ٢- أحمد حمروش المفوض العسكرى
مصر الفتاة	١- مصطفى بهجت بدوى (وغيره من الأنصار)

الجدول رقم (٣)

البنية التركيبية لمجلس قيادة الثورة

الاسم	مجلس قيادة الثورة	اللجنة التنفيذية	الرتبة	السلاح	تاريخ الميلاد	الكلية الحربية	تاريخ العزل	الخلفية السياسية
عبد الحكيم عامر	×	×	صاغ	هيئة القيادة العامة	١٩١٩	١٩٣٨	١٩٦٧	الإخوان المسلمين وحرب فلسطين
عبد المنعم أمين	×	–	بكباشي	المدفعية	١٩١٢	١٩٣٥	١٩٥٣	اتجاه غربي، أقصى اليمين
عبد اللطيف البغدادى	×	×	قائد جناح	الطيران	١٩١٧	١٩٣٨	١٩٦٤	عمليات ضد البريطانيين ومع الفلسطينيين
كمال الدين حسين	×	×	صاغ	المدفعية	١٩٢١	١٩٣٩	١٩٦٤	إخوان مسلمين وحرب ١٩٤٨م
حسن إبراهيم	×	×	قائد سرب	الطيران	١٩١٧	١٩٣٩	١٩٦٦	مصر الفتاة وأعمال ضد البريطانيين
خالد محى الدين	×	×	صاغ	الفرسان	١٩٢٢	١٩٤٠	١٩٥٤	حدتو الشيوعية
زكريا محى الدين	×	×	بكباشي	المشاة	١٩١٨	١٩٣٨	١٩٦٨	حرب ١٩٤٨م
محمد نجيب	×	–	لواء	المشاة	١٩٠١	١٩١٧	١٩٥٤	حرب ١٩٤٨م
جمال عبد الناصر	×	×	بكباشي	المشاة	١٩١٨	١٩٣٨	–	مصر الفتاة وحرب ١٩٤٨م واغتيالات سياسية ضد النظام الملكى
أنور السادات	×	×	بكباشي	الإشارة اللاسلكى	١٩١٨	١٩٣٨	–	مصر الفتاة والإخوان المسلمين وأعمال ضد البريطانيين واغتيالات سياسية
جمال سالم	×	×	قائد جناح	الطيران	١٩١٨	١٩٣٨	١٩٥٦	الحزب الاشتراكى المصرى
صلاح سالم	×	×	صاغ	المدفعية	١٩٢٠	١٩٣٨	١٩٥٥	حرب ١٩٤٨م
يوسف صديق	×	×	بكباشي	المشاة	١٩١٠	١٩٣٤	١٩٥٤	حدتو الشيوعية
حسين الشافعى	×	×	بكباشي	الفرسان	١٩١٨	١٩٣٨	–	الإخوان المسلمين

الجدول رقم (٤)

اللجنة العليا لهيئة التحرير

الاســـــم	المنصــــــب	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار
١- جمال عبد الناصر	سكرتيرا عاما	١	١
٢- عبد اللطيف البغدادى	مديرا عاما	١	١
٣- حسن إبراهيم	مشرفا عاما	١	١
٤- حسن التهامى	نائبا للسكرتير العام	١	—
٥- أحمد عبد الله طعمة	مشرفا عاما على الاتحادات والنقابات	١	—
٦- حسين عبد القادر	مسئولا ماليا	١	—
٧- وحيد رمضان	قائدا للشباب - قسم الميلشيا	١	—
٨- عادل طاهر	مشرفا عاما للشباب	١	—

المصدر: أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ١٤٦.

الجدول رقم (٥)

نواب رئيس الجمهورية (١٩٥٣ - ١٩٧٠)

الاســـم	عسكرى	مدنى	عضو هيئة الضباط الأحرار	عضو اللجنة التنفيذية
عبد الحكيم عامر	١	—	١	١
أنور السادات	١	—	١	١
عبد اللطيف البغدادى	١	—	١	١
كمال الدين حسين	١	—	١	١
حسن إبراهيم	١	—	١	١
زكريا محى الدين	١	—	١	١
حسين الشافعى	١	—	١	١
على صبرى	١	—	١	—

الجدول رقم (٦)

رؤساء الوزراء (١٩٥٤ – ١٩٧٠)

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المدة
جمال عبد الناصر	١	—	١	١	٥٤/٤/١٧ – ٦٣/٣/٢٥ ٦٧/٦/١٩ – ٧٠/٩/٢٨
على صبرى	١	—	١	—	٦٣/٣/٢٥- ٦٥/١٠/١ ٦٥/٩/
زكريا محى الدين	١	—	١	١	٦٥/١٠/٢- ٦٦/٩/١٠
صدقى سليمان	١	—	١	—	٦٦/٩/١٠- ٦٧/٦/١٩

الجدول رقم (٧)

نواب رئيس الوزراء

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
عبد المحسن أبو النور	١	—	١	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٧/٦/١٩
محمود فوزى	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥- ٦٧/٦/١٩
عبد القادر حاتم	١	—	١	—	٦٤/٣/٢٥- ٦٦/٩/١٠
مصطفى خليل	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥- ٦٦/٩/١٠
عبد المنعم القيسونى	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥- ٦٦/٩/١٠
زكريا محى الدين	١	—	١	١	٦٧/٦/١٩- ٦٨/٣/٢٠
ثروت عكاشه	١	—	١	—	٦٦/٩/١٠-٦٧/٦/١٩
عباس رضوان	١	—	١	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٥/١٠/٢
كمال الدين رفعت	١	—	١	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٥/١٠/٢
على صبرى	١	—	١	—	٦٧/٦/١٩ – ٦٨/٣/٢٠
حسين الشافعى	١	—	١	—	٦٧/٦/١٩ – ٧٠/٩/٢٨
عزيز صدقى	—	١	—	١	٦٤/٣/٢٥ – ٦٥/١٠/٢
كمال رمزى ستينو	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٦/٩/١٠
صدقى سليمان	١	—	—	—	٦٧/٦/١٩- ٦٨/٣/٢٠
محمد عبده الشرباصى	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٦/٩/١٠
نور الدين طراف	—	١	—	—	٦٤/٣/٢٥ – ٦٥/١٠/٢
محمود يونس	١	—	١	١	٦٥/١٠/٢- ٦٧/٦/١٩

الجدول رقم (٨)

وزراء الحربية (١٩٥٣ - ١٩٧١)

الاســـــم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
عبد اللطيف البغدادى	١	–	١	١	٥٤/٤/١٧–٥٣/٦/١٨
حسين الشافعى	١	–	١	١	٥٤/٨/٣١–٥٤/٤/١٧
عبد الحكيم عامر	١	–	١	١	٦٢/٩/٢٤–٥٤/٨/٣١
عبد الوهاب البشرى	١	–	١	–	٦٦/٩/١٠–٦٢/٩/٢٤
شمس الدين بدران	١	–	١	–	٦٧/٧/٢١ –٦٧/٦/١٩
أمين هويدى	١	–	١	–	٦٨/٦/١١ –٦٧/٧/٢١
محمد فوزى	١	–	–	–	٧١/٥/١٣ –٦٨/٦/١١

الجدول رقم (٩)

وزراء الداخلية (١٩٥٣ - ١٩٧١)

الاســـــم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
جمال عبد الناصر	١	–	١	١	٥٣/١٠/٤–٥٣/٦/١٨
زكريا محى الدين	١	–	١	١	٦٨/٣/٢٠–٥٣/١٠/٤
عباس رضوان (اقليمى)	١	–	١	–	٦٢/٩/٢٩ –٥٨/١٠/٨
عبد العظيم فهمى (فى المجلس التنفيذى)	ضابط بوليس	–	–	–	٦٥/١٠/٢–٦٢/٦/٩
شعراوى جمعه	١	–	١	–	٧١/٥/١٣–٦٦/٩/١٠

الجدول رقم (١٠)

وزراء الشئون البلدية والقروية (٥٤- ١٩٧١)

الاســـم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
عبد اللطيف البغدادى	١	–	١	١	٥٤/٤/١٧- ٥٨/٣/٦
محمد أبو نصير (الاقليمى)	–	–	–	–	٥٨/٣/٦- ٦١/٨/١٧
كمال الدين حسين (المركزى)	١	–	١	١	٦١/٨/١٧- ٦١/٩/٢٤
عبد المحسن أبو النور (الاقليمى)	١	–	١	–	٦١/٨/١٧ – ٦٢/٩/٢٤
عباس رضوان	١	–	١	–	٦٢/٩/٢٤ – ٦٥/١٠/٢
حمدى عبيد	١	–	١	–	٦٥/١٠/٢ – ٦٧/٦/١٩
على صبرى	١	–	١	–	٦٧/٦/١٩ – ٦٨/٣/٢٠
حمدى عاشور	١	–	١	–	٦٨/١٠/٢٠-٧١/١١/١٨

الجدول رقم (١١)

وزراء الدولة للاستخبارات (١٩٥٣ – ١٩٧٠)

الاســـم	عسكرى	مدنى	عضو هيئة الضباط الأحرار
أحمد توفيق البكرى	١	–	١
عبد الفتاح حسين	١	–	١
عبد القادر حاتم	١	–	١
أمين هويدى	١	–	١
حسن إبراهيم	١	–	١
شعراوى جمعه	١	–	١
طلعت خيرى	١	–	١
كمال رفعت	١	–	١
على صبرى	١	–	١
أنور السادات	١	–	١
سامى شرف	١	–	١
حسن التهامى	١	–	١
حمدى عبيد	١	–	١
سعد زايد	١	–	١

الجدول رقم (١٢)

وزارة الثقافة والارشاد القومى

الاســـــم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
صلاح سالم	١	–	١	١	٥٥/٨/٢٩–٥٣/٦/١٨
فتحي رضوان	–	١	–	–	٥٨/١٠/١٨–٥٦/٦/٢٩
ثروت عكاشه	١	–	١	–	٦٢/٩/٢٩–٥٨/١٠/١٨
					٧٠/٤/٢٦–/٦٦/٩/١٠
عبد القادر حاتم	١	–	١	–	٦٧/٩/١٩–٦٢/٦/٢٩
أمين هويدى	١	–	١	–	٦٦/٩/١٠ –٦٥/١٠/٢
محمد فائق	١	–	١	–	٧٠/٤/٢٦–٦٦/٩/١٠
محمد حسنين هيكل	١	–	–	–	٧٠/١٠/١٨ –٧٠/٤/٢٦

الجدول رقم (١٣)

وزراء الشئون الاجتماعية (٥٤–١٩٧٢)

الاســـــم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
كمال الدين حسين	١	–	١	١	٥٤/٨/٣١–٥٤/٤/١٧
حسين الشافعى	١	–	١	١	٦٢/٩/٢٤ – ٥٤/٨/١٣
حكمت أبو زيد	–	١	–	–	٦٥/١٠/٢–٦٢/٩/٢٤
محمد عبده الشرباصى	–	١	–	–	٦٧/٩/١٠–٦٥/١٠/٢
أحمد محمد خليفه	–	١	–	–	٦٧/٦/١٩–٦٦/٩/١٠
ضياء الدين محمد داود	–	١	–	–	٦٨/١٠/٢٨–٦٨/٣/٢٠
حافظ بدوى	–	١	–	–	٧٢/١/١٦ –٦٨/١٠/٢٨

الجدول رقم (١٤)

وزراء التعليم والتعليم العالى (٥٤– ١٩٧٠)

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
كمال الدين حسين	١	–	١	١	٥٨/٨/١٧–٥٤/٨/٣
أحمد نجيب هاشم (الاقليمى)	–	١	–	–	٦١/٨/١٧–٥٨/١٠/٨
محمد سيد يوسف	–	١	–	–	٨/٣/٢٠–٦١/٨/١٧
عبد العزيز السيد «التعليم العالى»	–	١	–	–	٦٥/١٠/٢–٦١/١٠/١٩
حسين عزيز «التعليم العالى»	–	١	–	–	٦٦/٩/١٠–٦٥/١٠/٢
محمد عزت سلامة «التعليم العالى»	–	١	–	–	٦٧/٦/١٩–٦٦/٩/١٠
محمد لبيب شقير «التعليم العالى»	–	١	–	–	٦٨/١٠/٢٨–٦٧/٦/١٩
عبد الوهاب البرلسى «التعليم العالى»	–	١	–	–	/١١/١٨–٦٨/١٠/٢٨
محمد حلمى مراد «التعليم»	–	١	–	–	٧٠/١١/١٨–٦٨/٣/٢٠

الجدول رقم (١٥)

وزراء الشباب (٦٢–١٩٧٠)

الاسم	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
طلعت خيرى	١	–	١	–	٦٨/٣/٢٠–٦٢/٩/٢٤
محمد صفى الدين	–	١	–	–	٧١/٥/١٤ –٦٨/٣/٢٠

الجدول رقم (١٦)
الأصول العسكرية للسفراء

العـــــــام	عسكـــرى	مدنـــى
١٩٦١ – ١٩٦٢	٢٤	٢٣
١٩٦٢ – ١٩٦٣	٣٠	٢٠
١٩٦٣ – ١٩٦٤	٤٤	٢٠
١٩٦٤ – ١٩٦٥	٥٣	٢٦
١٩٦٥ – ١٩٦٦	٥٤	٢٥
١٩٦٦ – ١٩٦٧	٤٦	٢٧
١٩٦٧ – ١٩٦٨	٥٠	٢٨
١٩٦٨ – ١٩٦٩	٣٧	٣٠

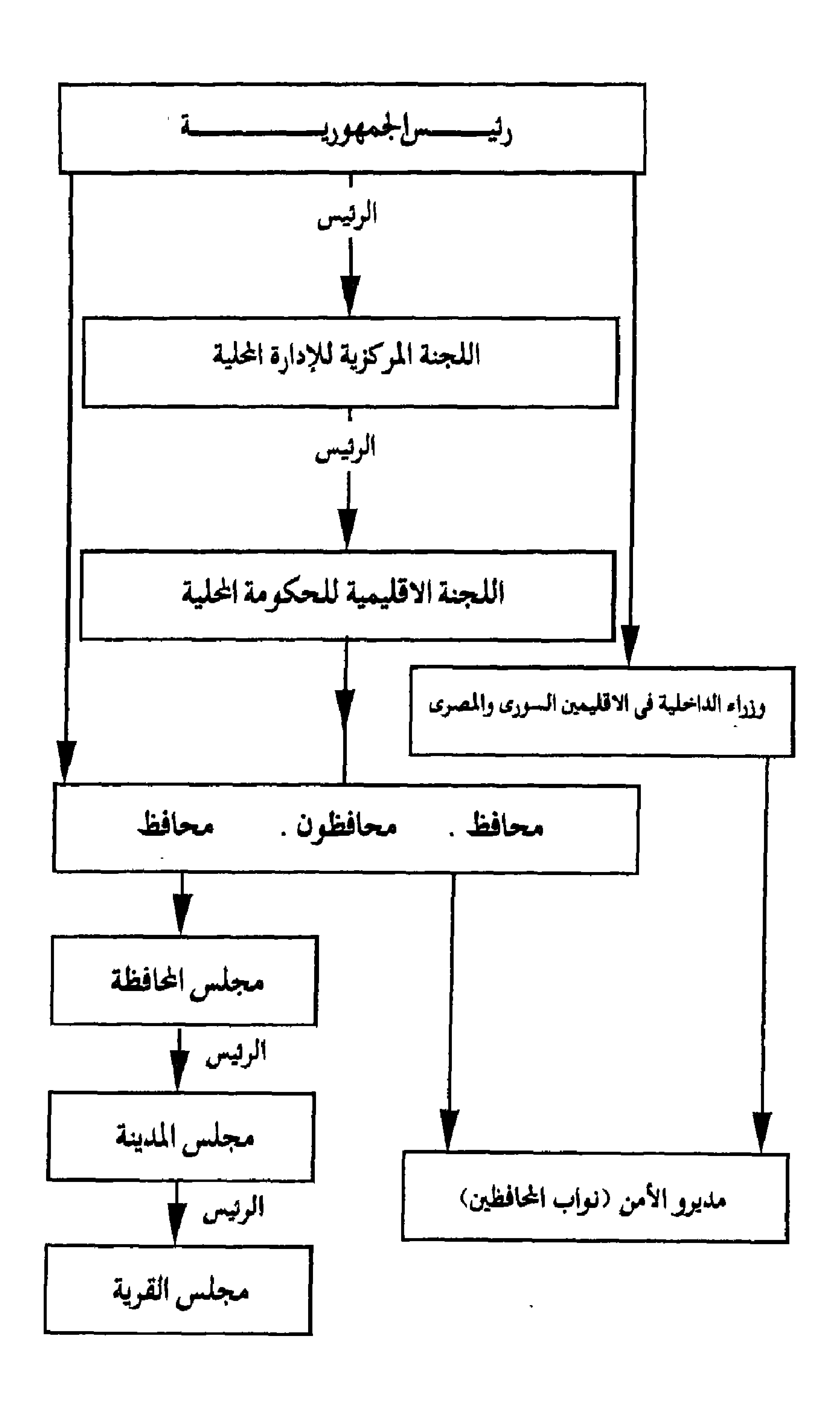
الجدول رقم (١٧)
الضباط والضباط الأحرار والمدنيون فى الوزارات المختلفة
(١٩٥٣ - ١٩٧٠)

وزارة	عسكرى	مدنى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع	النسبة المئوية٪
١٨/ ٦/ ١٩٥٣	٤	١٥	٣	٣	١٩	٢١
٤/ ١٠/ ١٩٥٣	٦	١١	٥	٣	١٧	٣٥
١٧/ ٤/ ١٩٥٤	٩	١١	٨	٨	٢٠	٤٥
٣١/ ٨/ ١٩٥٤	١١	١٠	١٠	١٠	٢١	٢٢
٣٠/ ٦/ ١٩٥٦	٦	١٣	٦	٦	١٩	٢١
٦/ ٣/ ١٩٥٨	٧	١٢	٧	٦	١٩	٣٧
٨/ ١٠/ ١٩٥٨	١٣	١٧	١٣	٦	٣٠	٤٣
١٧/ ٨/ ١٩٦١	١٤	١٤	١٤	٦	٢٨	٥٠
١٩/ ١٠/ ١٩٦١	١٣	١٣	١٣	٦	٢٦	٥٠
٢٩/ ٩/ ١٩٦٢	١٧	١٩	١٧	٨	٣٦	٤٧
٢٥/ ٣/ ١٩٦٤	١٥	٢٤	١٥	٥	٣٩	٣٦
٢/ ١٠/ ١٩٦٥	١٧	١٩	١٧	٣	٣٦	٤٧
١٠/ ٩/ ١٩٦٦	١٩	١٤	١٩	٤	٣٣	٥٨
١٩/ ٦/ ١٩٦٧	١٩	١٠	١٩	٣	٢٩	٦٦
٢٠/ ٣/ ١٩٦٨	١٣	١٩	١٣	٢	٣٢	٤١
١٨/ ١٠/ ١٩٦٨	١٣	٢٠	١٣	٢	٣٣	٤٠
المجموع فى الفترة ١٧/ ٤/ ١٩٥٤ إلى ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠	١٨٦	٢١٥	١٨٤	٧٥	٤٠١	–

الجدول رقم (١٨)
الوزراء المدنيون فى أكثر من أربع وزارات
(١٩٥٢ - ١٩٧٢)

الاســـــــــم	عدد المرات التى تولى فيها منصب وزارى
محمود فوزى	١٧
نور الدين طراف	١١
عزيز صدقى	١١
أحمد عبده الشرباصى	١٠
عبد المنعم القيسونى	٩
أحمد حسن الباقورى	٨
مصطفى خليل	٨
سيد مرعى	٨
حسن عباس زكى	٧
محمد النبوى المهندس	٧
سيد يوسف	٦
فتحى رضوان	٦
أحمد حسنى	٦
كمال رمزى استينو	٦
محمد أبو نصير	٥
محمد لبيب شقير	٥

الرسم البيانى رقم (١)
تنظيم الحكومة المحلية



الجدول رقم (١٩)

اللجنة المركزية الأولى للإدارة المحلية

الاســـــم	عسكرى	مدنى	عضو هيئة الضباط الأحرار	عضو اللجنة التنفيذية
حسين الشافعى	١	—	١	١
زكريا محى الدين	١	—	١	١
كمال الدين حسين	١	—	١	١
عبد المنعم القيسونى	—	١	—	—
بشير العظمة (سورى)	—	١	—	—
أحمد عبد الكريم (سورى)	١	—	—	—

اللجنة الاقليمية المصرية (الأولى)

للإدارة المحلية ١٩٦٠ م

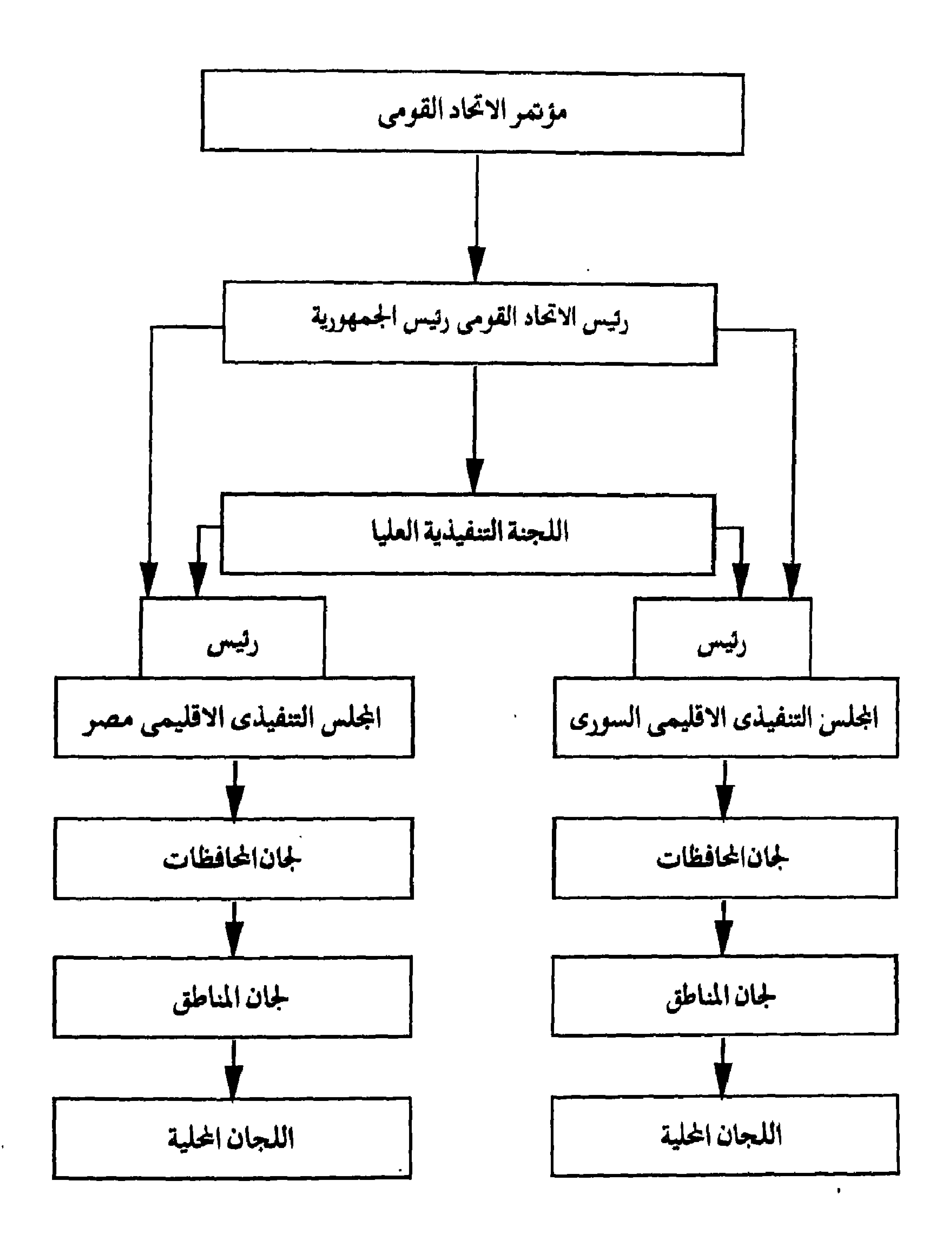
كمال الدين حسين (رئيسا)	١	—	١	١
محمد أبو نصير	—	١	—	—
عباس رضوان	١	—	١	—
محمد نصار	١	—	١	—
توفيق عبد الفتاح	١	—	١	—
حسن صلاح الدين	—	١	—	—
أحمد المحروقى	—	١	—	—
أحمد نجيب هاشم	—	١	—	١

الجدول رقم (٢٠)

المحافظون فى ١٩٦٠ م

الاســـــم	عسكرى	مدنى	عضوية الضباط الأحرار
حسن عبد اللطيف	–	١	–
محمد حمدى عاشور	–	١	–
أحمد حمدى عبيد	–	١	–
وجيه أباظه	–	١	–
محمد أحمد البلتاجى	–	١	–
عبد المحسن أبو النور	–	١	–
عبد الفتاح حسن فؤاد	–	١	–
سعد الدين زايد	–	١	–
صلاح الدسوقى	١	–	–
صديق عبد اللطيف	١	–	–
اسماعيل فريد	–	١	–
أحمد خورشيد	١	–	–
عبد الرؤوف عاصم	١	–	–
محمود طلعت	١	–	–
عبد الحفيظ أبو غنيمة	١	–	–
عبد العزيز على	١	–	–
أمين متولى موسى	١	–	–
محى الدين أبو العز	–	١	–
عصام الدين حسونة	–	–	١
عمر محمد سعفان	–	–	١
عماد الدين إبراهيم رشدى	–	–	١

الرسم البيانى رقم (٢)
التنظيم الرسمى للاتحاد القومى ١٩٦١ م



الجدول رقم (٢١)

الضباط والضباط الاحرار والمدنيون فى المستويات المركزية للاتحاد القومى فى جمهورية مصر العربية

المستويات المركزية	مصرى	سورى	عسكرى	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع
١- اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد القومى فى مايو ١٩٥٧م.	٤	-	٤	٤	٤	٤
٢- اللجنة البرلمانية للاتحاد القومى فى ديسمبر ١٩٥٧م	١٣	-	٧	٧	١	١٣
٣- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى يناير ١٩٥٨م	١٣	-	٨	٨	٧	١٣
٤- المجلس الأعلى للاتحاد القومى فى يونيو ١٩٦٠	٥	١	٦	٥	٥	٦
٥- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى يونيو ١٩٦٠م	١٦	٦	١٠	٨	٦	١٨
٦- اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للاتحاد القومى فى يونيو ١٩٦٠م.	٣	٢	٤	٣	١	٥
٧- المكتب التنفيذى للاتحاد القومى فى الإقليم المصرى فى يونيو ١٩٦٠م.	١٦	-	٧	٧	١	١٦

الجدول رقم (٢٢)

الضباط والضباط الأحرار والمدنيون فى المستويات المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى

الأجهـــــزة المركزيـــــــة	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية
١- اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى اكتوبر ١٩٦٢م.	١٢	٨
٢- اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى فبراير ١٩٦٣م.	١٧	٨
٣- السكرتارية العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى فى نوفمبر ١٩٦٤م.	١٨	٦
٤- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى.	٧	٥
٥- اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى اكتوبر ١٩٦٨.	٥	٤
٦- السكرتارية العامة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى اكتوبر ١٩٦٨م.	٤	١

الرسم البيانى رقم (٣)
التنظيم الرسمى للاتحاد الاشتراكى العربى

المؤتمر القومى العام

اللجنة المركزية

رئيس الاتحاد الاشتراكى رئيس الجمهورية

السكرتارية العامة

اللجنة التنفيذية العليا

مؤتمرات المحافظات

مؤتمرات القسم والبندر والمركز

لجان القسم والبندر والمركز

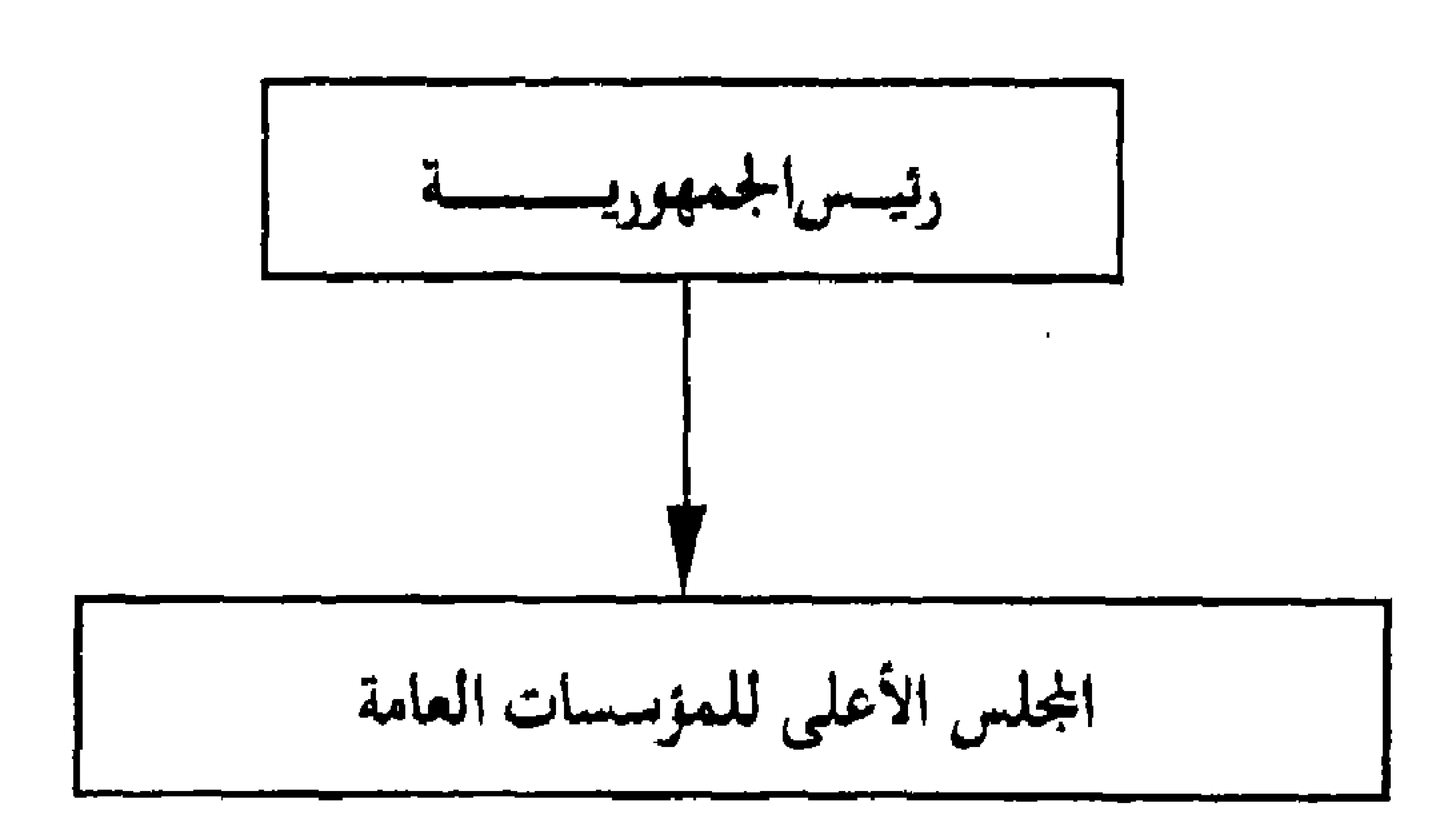
مؤتمرات القرى

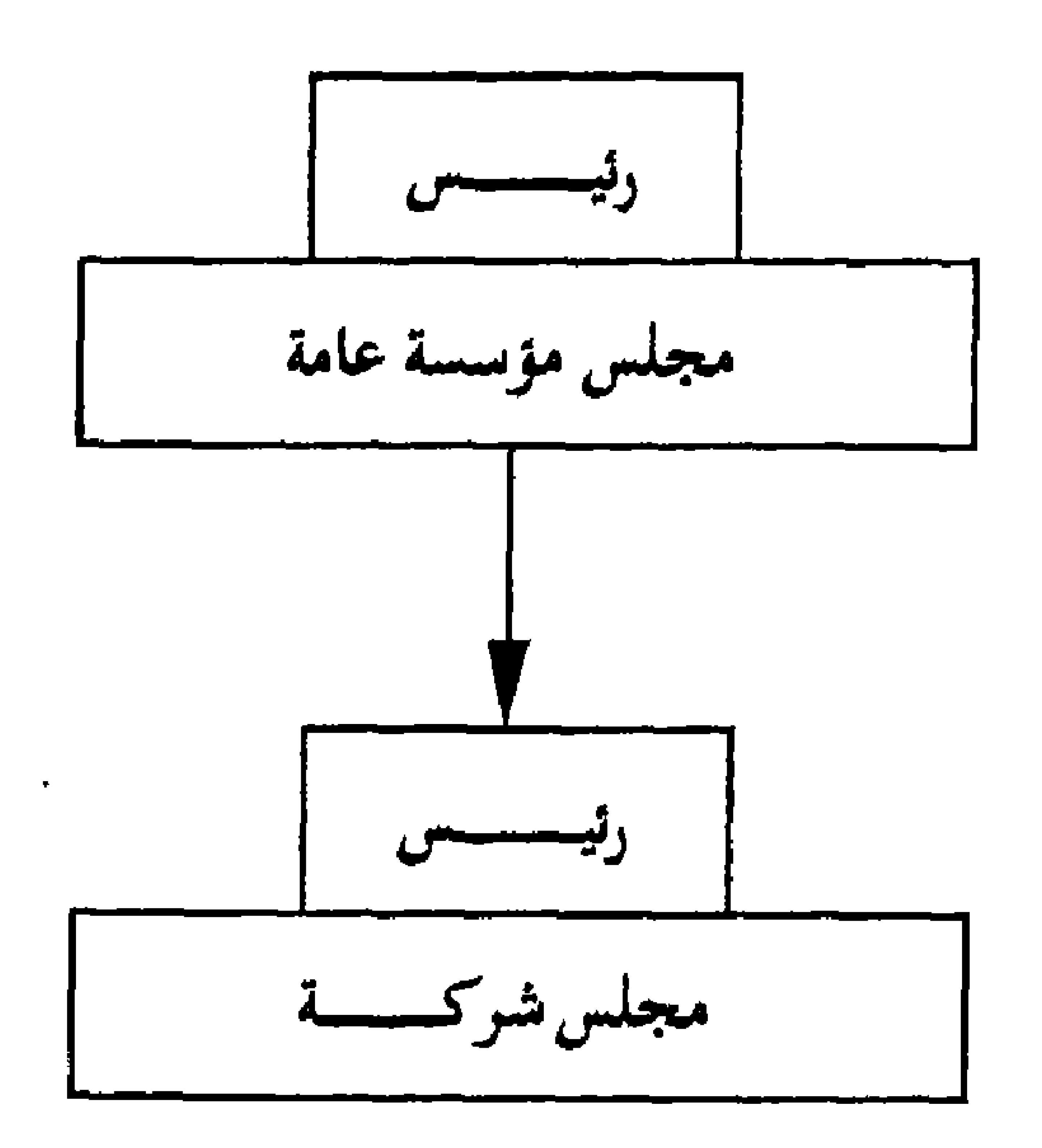
لجان القرى

الجدول رقم (٢٣)
البنية التركيبية لمجلس الأمة الأول فى ١٩٥٧م

المهنـــــــــةالأصليـــــــــة	مرشحـــون	أعضاء
ضباط عسكريون	٥٩	٣٠
ضباط بوليس	٣٩	١٤
وزراء	١٦	١٦
وكلاء وزراء	–	٣
موظفوا حكومة	١١٩	٢٠
قضاه ومحامون	٢٥٥	٥٤
رجال أعمال	٦٥	٩
مدرسون	٩٥	٩
تجار ومتعهدون وأصحاب أملاك	١١٤	٢٨
شيوخ قبائل وعمد ومشايخ	١٢٦	٤٥
موظفوا القطاع الخاص ومحاسبون	٤١	١١
صحفيون ومستخدموا الاذاعة	٢٣	١٠
أطباء صيادلة ومهندسون	١٥٢	٣٤
أعضاء مجالس بلدية	٢١	–
مزارعون	١٥١	٤٦
عمال	٢٨	٣
خبراء	٣	–
طلاب	٢	–
نساء	٥	٢

الرسم البيانى رقم (٤)
تنظيم القطاع العام فى ج.م.ع





٣٨ مؤسسة عامة

٣٧ شركة

الجدول رقم (٢٤)

المدراء والمساعدون فى أجهزة الأمن والاستخبارات

الجهاز	المدراء والمساعدون على التوالى	هيئة الضباط الأحرار	الفتـــــرة
الجهاز الخاص	على صبرى – مديرا	١	١٩٥٢ – ١٩٦٢
	كمال الدين رفعت – مساعدا	١	١٩٥٢ – ١٩٦٢
	أمين شاكر – مساعدا	١	١٩٥٢ – ١٩٧١
	سامى شرف – مديرا وقبل ذلك مساعدا	١	١٩٦٠ – ١٩٧١
هيئة المخابرات العامة	زكريا محى الدين – رئيسا	١	١٩٥٢ – ١٩٥٥
	على صبرى – مساعدا	١	١٩٥٦ – ١٩٥٧
	صلاح نصر – مساعدا ورئيسا	١	١٩٥٧ – ١٩٦٧
	أمين هويدى – رئيسا	١	١٩٦٧ – ١٩٦٩
	حافظ اسماعيل – رئيسا	١	١٩٧٠ – ١٩٧١
المخابرات العسكرية	زكريا محى الدين – مديرا	١	١٩٥٢ – ١٩٥٥
	محمد عبد الدايم – مديرا	–	١٩٥٥ – ١٩٦٢
	صلاح الدين الحديدى – مديرا	–	١٩٦٢ – ١٩٦٥
	أحمد عبد الغنى – مديرا	–	١٩٦٥ – ١٩٦٧
	محمد أحمد صادق – مديرا	–	١٩٦٧ – ١٩٦٩
هيئة المباحث العامة بحكم تبعيتها لوزارة الداخلية	زكريا محى الدين – رئيسا	١	١٩٥٥ – ١٩٦٨
	شعراوى جمعه – رئيسا	١	١٩٦٨ – ١٩٧١

الجدول رقم (٢٥)
تضخم ونمو بيروقراطيات الدولة في مصر
(٦٢/ ١٩٦٣ - ٧٠/ ١٩٧١)

العـــــام	عـــدد موظفـــى الحكومـــــــة
١٩٦٢ / ١٩٦٣ م	٧٧٠,٣١٢
١٩٦٣ / ١٩٦٤ م	٨٠٩,٥٣٠
١٩٦٤ / ١٩٦٥ م	٨٩١,٠٦٨
١٩٦٥ / ١٩٦٦ م	٩٢٢,٨١٧
١٩٦٦ / ١٩٦٧ م	١,٠٢٩٧٤٧
١٩٦٧ / ١٩٦٨ م	١,١٠٢,٩٣٥
١٩٧٠ / ١٩٧١ م	١,٢٥٣٨٠

المراجــع

(١) لطفى الخولى، حول مهام العام الخامس عشر لثورة يوليو، الطليعة، السنة الثانية، العدد السابع، يوليو ١٩٦٦، ص ٧.

(٢) عبد الملك عودة، دراسة فى المجتمع العربى، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ١٧٢.

(٣) فؤاد زكريا، شخصيتنا القومية محاولة فى النقد الذاتى، الفكر المعاصر، ٥ إبريل ١٩٦٩، ص ١١.

(4) Parsons, T: An approach to the sociology of knowledge, transactions of the fourth world congress of sociology, P. 38.

(5) a) Macrea, D: Ideology and society, London, 1971, P. 63.

b) Metrger, W. P: Ideology and the intellectual, in philosophy of science, Vol., No. 2, 1949, P. 125.

(6) Horow I. L.: its, Philosophy, science and the sociology of knowledge, spring field C LLL, 1961, P. 127.

(7) La Palombara, J. Decline of ideology, in, the American Political Science Review, No. LX, 1966. P. 13.

(8) Mannheim, K.: Essays on the sociology of knowledge, London , 1952, P. 190.

(9) ____________: ideology and utopia, London, 1936, P. 69.

(10) Boucek, J. S.: A History of the conception of ideology, in Journal of the History of ideas, No. 4, 1944, P. 479.

(11) Op. Cit., P. 480.

(12) Garston, Each age and Drama, A study in ideologies, Toronto, 1963, P. 3.

(13) Op. Cit., PP. 5 - 6.

(14) Spengler, J. Theory, ideology, Non-Economic Values and politico - Economic development, in, R. Paibanti and J. Spengler, Tradition, Values, and Socio Economic development, Durham, London, 1961, 1961, P. 31.

(١٥) كارل ماركس، الايديولوجيا الألمانية، ص ١٨.

(16) Shills, M. E., the colling of sociology of sociology, in, T. Parsons E. Shills - Knowledge - J. Pitts (ed) Theories of society, V. S, No. 11, P. 1435.

(17) Shills, M. E., introduction of M. Weber, on the Methodology of the social science, Glencoe, 1949, PV II.

(18) Strk, W. the sociology of knowledge, P. 72.

(19) Wills, C. W. on the ideology, in, P. Jacobs - S. Iamclaused. the New Radicals, A Report with Documents, New York, 1966, P. 103.

(20) Proctor, J., the New left, in political affairs, December 1965, PP. 32 - 43.

(21) La Palombaram J., Decline of ideology, in, the American Political science review, Vol. Lx, No. 1, 1966, P. 14.

(٢٢) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو - مجتمع جمال عبد الناصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جـ٢، ١٩٧٥، ص ٢٦ - ٣٩.

(٢٣) ف. أ. لوتسكيوفتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢ - ١٩٧١، ترجمة عن الروسية د. سلوى أبو سعدة ود. واصل بحر، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، المقدمة.

(٢٤) مارلين نصر، التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر، (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، دراسة فى علم المفردات والدلالة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨١.

(٢٥) جوده عبد الخالق، الانفتاح - الجذور - والحصاد - والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ١٠٣.

(٢٦) انظر الجدول رقم ٣، الملحق.

(٢٧) أمانى عبد الرحمن صالح، جذور الفكرة القومية لثورة يوليو، المشروع القومى لثورة يوليو، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٤، ص ٤٣.

(٢٨) سعد الدين إبراهيم، (محرر)، مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، بيروت، معهد الانماء العربى، ١٩٧٩، ص ٢٨٠ - ٢٩٥.

(٢٩) انظر الجداول أرقام ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ (ملاحق).

(٣٠) الميثاق، الجمهورية العربية المتحدة، ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢، ص ٤١.

(٣١) نشرة الاتحاد الاشتراكى، العدد ١٥، ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥م.

(32) Hopwood Derek, Egypt Politics and Society, Op. CIt., PP. 39, 87, 88, 89.

(٣٣) انظر الرسم البيانى رقم (٢) (ملاحق).

(٣٤) لطفى الخولى، الدولة والتنظيم السياسى فى التجربة المصرية، القاهرة، الطليعة، يوليو ١٩٦٥م.

(٣٥) ج. م. ع، مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، دائرة الإعلام، المجلدات ١ - ٤.

(٣٦) انظر الرسم البيانى رقم (٣) ملاحق.

(٣٧) النص الكامل: قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، القاهرة، الدار العربية. د. ت.

(٣٨) رفعت السعيد، الطبقة الوسطى، ودورها فى المجتمع المصرى، الطليعة، مارس، ١٩٧٢م.

(٣٩) جمال عبد الناصر، الديموقراطية، من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، الدار القومية، د. ت.

(٤٠) محسن إبراهيم، الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبى، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٦٢، ص ٥٠.

(٤١) مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، مرجع سابق، خطاب أول مايو ١٩٦٨م.

(٤٢) لطفى الخولى، عام التنظيم السياسى، القاهرة، الطليعة، أغسطس، ١٩٦٥م.

(٤٣) حمدى حافظ، الاشتراكية والتطبيق الاشتراكى فى الجمهورية المتحدة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦م، ص ٨٠.

(٤٤) محسن إبراهيم، فى الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبى، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(45) Tadaro M. P., Economics for a developing world, London, Longman Group Limited, 1977, PP. 351 - 352.

(٤٦) مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، مرجع سابق.

(٤٧) محمود حسين، الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ - ١٩٧٠، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١م، ص ٢٠.

(48) Dekmeijian Harair, Egypt under Nasser: A study in Political Dynamics, New York, Stats University of New York Press, 1971, PP. 30 - 35.

(٤٩) الميثاق، المرجع السابق.

(٥٠) ميشيل كامل، القيادة السياسية والعلاقات التنظيمية داخل الاتحاد الاشتراكى، القاهرة، الطليعة، ديسمبر، ١٩٦٥.

(51) Perlmutter Amos, Egypt ad Myth of the New Middle class - A Comparative analysis, comparative studies in society and history, Vol. X, 1967 - 1968.

(٥٢) عبد الكريم درويش، البيروقراطية والاشتراكية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥م، ص ٦٠.

(٥٣) جاد طه، الاتحاد الاشتراكى العربى فى ميزان العمل السياسى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص ٨٠.

(٥٤) جمال عبد الناصر، خطاب أمام مجلس الأمة، نوفمبر ١٩٦٤، مجموعة خطب وبيانات عبدالناصر، الجزء الخامس، ص ٨٤.

(٥٥) أ- على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧م، ص ٢٦٧.

ب- ولقد كان ذلك وقت تشكيل ما سمى بالمكاتب التنفيذية على مستوى القسم والمحافظة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٧م.

(٥٦) انظر الجدول رقم (١٩).

(٥٧) محمود حسين، الصراع الطبقى فى مصر، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٥٨) بيان ٣٠ مارس.

(٥٩) مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، خطاب المنصورة ١٨/ ٤/ ١٩٦٨م.

(٦٠) النص الكامل: قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، مرجع سابق.

(٦١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الأول، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ص ٦٤.

(٦٢) اكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١، ص ٩٣.

(٦٣) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر – حوار مع محمد حسنين هيكل، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥، ص ١٠٣.

(٦٤) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، الجزء الثانى، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ١٦٦، ٣٢٥، ٢٥١ – ٢٥٦.

(٦٥) ــــــــــــــــ، مرجع سابق، الجزء الثانى، ص ص ٢١٢ – ٢٢٩، عبد اللطيف البغدادى، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٩.

(٦٦) فؤاد مطر، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(67) Dekmejian H., Egypt Under Nasser - A study in political dynamic, London, University of London Press, P. 172 - 181.

(٦٨) روزا اليوسف، القاهرة ١٧/ ٧ / ١٩٦٠.

(٦٩) جريدة الأخبار، القاهرة فى ١٨/ ١٠/ ١٩٦١.

(٧٠) روزا اليوسف، ٣١/ ٧/ ١٩٦١.

(٧١) عبد القادر حاتم، حول النظرية الاشتراكية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣.

(٧٢) أحمد المصرى، الاشتراكية بين خصومها وأنصارها، بيروت، ١٩٥٩، ص ٦٢ – ٦٣.

(٧٣) الجمهورية، القاهر فى ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٤.

(٧٤) الاقتصادى العربى، القاهرة، ١٠/ ٨/ ١٩٦٦.

(٧٥) عبد الرحمن الشرقاوى، روزا اليوسف، ١٩/ ٦/ ١٩٧٢.

(٧٦) الميثاق الوطنى، مصر، الباب الأول.

(٧٧) السيد ياسين، التوازن الطبقى فى فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة، الفكر العربى، السنة ١، العدد ٤، ٥، سبتمبر – نوفمبر، ١٩٧٨، ص ١٤٦.

(٧٨) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ٤، ٥.

(٧٩) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤، ص ٣٠ – ٤٠.

(٨٠) ــــــــــــــــ، فلسفة الثورة، ص ٥٩ – ٦١.

(٨١) ــــــــــــــــ، المرجع السابق، ص ٦٥ – ٦٦.

(٨٢) الميثاق، مصر، مصدر سابق، الباب الثالث.

(٨٣) الميثاق الوطنى، الباب الثالث.

(٨٤) الميثاق الوطنى، الجزء الرابع.

(٨٥) فلسفة الثورة، مصدر سابق، الجزء الثانى.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) بيان ٣٠ مارس، ١٩٦٨.

(٨٨) الميثاق الوطنى – مصر، الباب السابع.

(٨٩) الميثاق الوطنى.

(٩٠) الميثاق الوطنى.

(٩١) الميثاق الوطنى.

(٩٢) المصدر السابق.

(٩٣) أحمد عزت عبد الكريم، الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤.

(94) Issawi, Charles, Egypt in revolution, London, Oxford University Press, 1963.

(95) Bair, Gibriel, History of Landovnership in Modern Egypt 1800 - 1950, London, Oxford University Press, 1962.

(٩٦) السيد ياسين، الثورة والتغير الاجتماعى، مصدر سابق، ص ٧٦ – ٧٧.

(97) Ibharim, Saad Eddin, "Social Mobility and income distribiuition", in: "Robert Tignon and G. Abdel Khalek, eds., political Economy of incom distribution in Egypt, New York: Holms and Meier, 1982.

(٩٧) عمرو محى الدين، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادية، الفكر العربى، السنة ١، العدد ٤، ٥، سبتمبر، نوفمبر ١٩٧٨، ص ٤٠ – ٦٦.

(٩٨) على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ١٩٥٢ – ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٩٢ – ١١٩.

(٩٩) كمال الدين رفعت، ناصريون؟ عدد خاص بعبد الناصر، الطليعة، القاهرة، السنة ٦، العدد ١١ نوفمبر، ١٩٧٠، ص ٧٥ – ٧٨.

(100) Nirop, Richard, Arca Handbook of Egypt, 2tel, ed., Wasling-

ton, D. C. U. S. government printing office, 1976, PP. 90 - 91.

(١٠١) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية، ١٩٥٢ - ١٩٧٥، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، ١٩٧٦، ص ١٨.

(102) Mabro, Robert, The Egyption Economy, 1952 - 1972, London, Oxford University Press, 1974, P. 215.

(103) Nirop, Op. Cit., P. 103.

(104) Op. Cit., P. 104.

(١٠٥) الميثاق الوطنى، مصر، مصدر سابق، الباب السابع.

(١٠٦) تعيين حكمت أبو زيد وزيرة للشئون الاجتماعية، عام ١٩٦٢.

(١٠٧) جمهورية مصر العربية، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المرأة المصرية فى عشرين عاما، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، القاهرة ١٩٧٣، ص ٤٠ - ٤١.

(١٠٨) القانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٦.

(١٠٩) المرأة المصرية فى عشرين عاما، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مصدر سابق، ص ٥١ - ٧٢.

(١١٠) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، الدار القومية، العدد ٣ - ١٣، د. ت، ص ٢٦ - ٢٧، ٣٧، ٤٨.

(١١١) اليوميات والوثائق الأساسية للثورة فى ١٣ عاما، الطليعة، العدد ٧، ١٩٦٥، ص ١٨٠ - ١٨٤.

(112) Vatikiotis, P. J., The Egyption Army in Politics: pattern for New Nations? B Loomiagton: Indiana University Press, 1961, P. P. 74 - 75 and 79.

(١١٣) صلاح العيس، الصحافة والاشتراكية فى ج. م. ع. الحرية، بيروت، العدد ٣٠٥، ٦٦/٤/٤. ص ١٨.

(١١٤) أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية، بيروت، دار النهار العربى، التقرير العربى رقم ١١، ١٩٧٢، ص ٦.

(١١٥) اليوميات والوثائق الأساسية للثورة المصرية فى ٢٣ عاما، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(١١٦) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(١١٧) عبدالرازق حسن، ميزان المدفوعات وقضية زيادة الصادوات، وخفض الاستهلاك، الطليعة، القاهرة، العدد ١٢، ١٩٦٥، ص ١٠٥ – ١٠٦.

(١١٨) إبراهيم سلامة، مشكلة الرجل التاريخى، الدستور، بيروت، كالعدد ١٠٢، ١٩٧٢/٩/٢٥، ص ٩.

(١١٩) الأهرام، ٢٧/ ٣/ ١٩٦٠، ص ١.

(١٢٠) عبد الناصر، الديموقراطية، ص ٦٢.

(١٢١) انظر النص الكامل: قانون الاتحاد الاشتراكى العربى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص ١١ – ١٨. والميثاق الوطنى وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص ٣ – ٢٩.

(١٢٢) ميشيل كامل، حول المنظمة الجماهيرية – الحزب والكادر الثورى، الطليعة، القاهرة، العدد ٢، ١٩٦٥، ص ٢٧.

(١٢٣) محمد حسنين هيكل، الأهرام، ٢٤/ ٥/ ١٩٧١، ص ١.

(١٢٤) هيكل، الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٧١، ص ١.

(١٢٥) الأهرام، ٢٣/ ٧/ ١٩٧٥، ص ٧.

(١٢٦) الأهرام، ١٥/ ٥/ ١٩٧٢.

(١٢٧) الأهرام فى ٢٣/ ٧/ ١٩٥٧، ص ٧، الأهرام فى ٨، ٢٢/ ٧/ ١٩٦٠، ص ١.

(١٢٨) عبد القادر حاتم، حول النظرية الاشتراكية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٥٩، ص ١٣ – ١٦، ٥٧.

(١٢٩) عبد الناصر، الديموقراطية، ص ٩٧.

(١٣٠) محسن إبراهيم، فى الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبى، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٦٢، ص ٧٦ – ٧٩، رفعت المحجوب، النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧، ص ٥ – ٦.

(١٣١) محسن إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٩ – ١٤٦.

(١٣٢) حمدى حافظ، الاشتراكية والتطبيق الاشتراكى فى الجمهورية المتحدة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ١، نذير العوادى، الاشتراكية العربية والتطور الاشتراكى، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠ – ١٢، محسن، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(١٣٣) اليوميات والوثائق الأساسية للثورة فى ١٣ عاما، مصدر سابق، ص ١٩٠.

(١٣٤) الأهرام، ١٢/ ٢/ ١٩٦٠، ص ١.

(١٣٥) تاريخ ووثائق القطاع العام، الطليعة، القاهرة، العدد ١٠، ١٩٦٥، ص ٢٨.

(١٣٦) لطفى الخولى، دراسات فى الواقع المصرى المعاصر، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٤، ص ٤٩.

(١٣٧) تاريخ ووثائق القطاع العام، الطليعة، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(١٣٨) أحمد المرشدى، الوضع الراهن للقطاع العام فى مصر، الطليعة، العدد ٨، أغسطس ١٩٦٥، ص ٢٨.

(١٣٩) محمد عبد المنعم عزمى، تطور فكرة التخطيط فى اقتصادنا القومى، الطليعة، العدد ٦ يونيو ١٩٦٥، ص ٢٨.

(١٤٠) تاريخ ووثائق القطاع العام، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(١٤١) محمد حسنين هيكل، السويس الاجتماعية، الأهرام، ٢٨/ ٧/ ١٩٦١، ص ٩.

(١٤٢) سيد سعد البغال، الموسوعة الكاملة لتشريعات القطاع العام والحراسات، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٦٦، ص ٢٦٠ - ٢٧٠.

(١٤٣) عبد الأحد جمال الدين، بعض سمات قانون الأحكام العسكرية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٩.

(١٤٤) الأهرام، ١١/ ١/ ١٩٦٨، ص ١.

(١٤٥) الأهرام، ٢٣/ ١/ ١٩٦٨، ص ٣.

(١٤٦) الأهرام، المصدر السابق.

(١٤٧) فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر فى جمهورية السادات، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٢، ص ٧٨ - ٧٩.

(١٤٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(١٤٩) فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر، ص ٢٥ - ٢٧.

(١٥٠) الأهرام، ٢٦/ ٢/ ١٩٦٨، ص ٣.

(١٥١) الأهرام، ٢٥/ ٢/ ١٩٦٨، ص ٤.

(١٥٢) الأهرام، ٢٦/ ٢/ ١٩٦٨، ص ٣.

(١٥٣) الأهرام فى ١٦، ٢٣/ ١/ ١٩٦٨ وفى ٦، ١٥/٢/ ١٩٦٨.

(١٥٤) مطر، مصدر سابق، ص ٧٦ - ٧٩.

(١٥٥) مطر، مصدر سابق، ص ٧٨ - ٧٩.

(156) Eliezer, Be'eri, Armi Officers in Arab Politics and Society, Trans, DouBen Abba, New York, Frederick A. Praeger, 1970, P. P. 246 - 250.

(١٥٧) أحمد عطية الله، قاموس الثورة المصرية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤، ص ١٤٦.

(158) The Kessings Contemproary Archives, and Arab Report and Record, 19653 - 1970, Kesings Archives, 1971 - 1972.

(159) Vatikiotis, P. J., The Egyption Army in politics, Bloomington, Indiana University Press, 1961.

(160) Deknijian, H., Egypt under Nasser, Indiana University Press, 1970.

(161) Harik, Ilya, (The Single party as subordinate movement, the case of Egypt); World Politics, Vol. 26, October, 1973, P. P. 80 - 108.

(162) Springborg, Robert, (Professional Syndicotes in Egyption politics, 1952 - 1970), international Journal of Middle Easts Studies, Vol. 9, No. 3, August 1975, P. P. 52 - 170.